

وسميته «بالإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»

وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يدخلنا به جنات النعيم ، وأن ينفع به مطالعه وكتبه والناظر فيه . إنه سميع قريب . وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

كتاب الطهارة

باب المياه

فأمره : الطهارة لها معنيان . معنى فى اللغة ، ومعنى فى الاصطلاح . فعناها فى اللغة : النظافة والنزاهة عن الأقدار . قال أبو البقاء : ويكون ذلك فى الأخلاق أيضاً . ومعناها فى اصطلاح الفقهاء ، قيل : رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء . أو رفع حكمه بالتراب . قاله المصنف . وتابعه الشارح وغيره . وليس بجامع ، لإخراجه الحجر وما فى معناه فى الاستجمار ، وذلك النعل ، وذيل المرأة على قول . فإن تقييده بالماء والتراب يخرج ذلك . وإخراجه أيضاً نجاسة تصح الصلاة معها . فإن زوالها طهارة ، ولا يمنع الصلاة . وإخراجه أيضاً الأغسال المستحبة ، والتجديد ، والغسلة الثانية والثالثة . وهى طهارة ، ولا تمنع الصلاة . وقوله « بالماء ، أو رفع حكمه بالتراب » فيه تعميم . فيحتاج إلى تقييدها بكونهما طهورين . قال ذلك الزركشى .

وأجيب عن الأغسال المستحبة ونحوها : بأن الطهارة فى الأصل إنما هى لرفع شئ ، إذ هى مصدر طهر . وذلك يقتضى رفع شئ . وإطلاق «الطهارة» على الوضوء المجدد والأغسال المستحبة مجاز ، لمسايقته للوضوء الراجع والغسل الراجع فى الصورة . ويمكن أن يقال فى ذلك النعل وذيل المرأة : بأن المذهب عدم الطهارة بذلك . كما أتى بيان ذلك . وعلى القول بالطهارة : إنما يحصل ذلك فى الغالب

بالتراب . وأن الماء والتراب عند الإطلاق إنما يتناول الطهور منهما عند الفقهاء .
فلا حاجة إلى تقييدها به .

وقال ابن أبي الفتح في المطلع : الطهارة في الشرع : ارتفاع مانع الصلاة
وما أشبهه ، من حدث أو نجاسة ، بالماء ، وارتفاع حكمه بالتراب . فأدخل بقوله
« وما أشبهه » تجديد الوضوء ، والأغسال المستحبة ، والغسلة الثانية والثالثة .
ولكن يرد عليه غير ذلك . وفيه إبهام ما .

وقال شارح المحرر : معنى « الطهارة » في الشرع موافق للمعنى اللغوي . فلذلك
نقول : الطهارة خلو المحل عما هو مستقذر شرعاً . وهو مطرد في جميع الطهارات ،
منعكس في غيرها . ثم المستقذر شرعاً : إما عيني . ويسمى نجاسة ، أو حكى .
ويسمى حدثاً . فالتطهير : إخلاء المحل من الأقدار الشرعية .

وبهذا يتبين : أن حد الفقهاء للطهارة برفع ما يمنع الصلاة من حدث
أو نجاسة بالماء ، أو إزالة حكمه بالتراب - وهو أجود ما قيل عندهم - غير جيد .
لأن ما يمنع الصلاة ليس إلا بالنسبة إلى الإنسان ، لا إلى بقية الأعيان . ثم الحد
متعد . والحدود لازم . فهو غير مطابق . والحد يجب أن يكون مطابقاً . لكن
لو فسر به « التطهير » جاز . فإنه بمعناه ، مع طول العبارة . انتهى .

وقال المجد في شرح الهداية : الطهارة في الشرع بمعنيين . أحدهما : ضد
الوصف بالنجاسة . وهو خلو المحل عما يمنع من استصحابه في الصلاة في الجملة .
ويشترك في ذلك البدن وغيره . والثاني : طهارة الحدث . وهي استعمال مخصوص
بماء أو تراب ، يختص بالبدن ، مشروط لصحة الصلاة في الجملة . وجزم به في مجمع
البحرين ، والحاوي الكبير . وقال : وهذه الطهارة يتصور قيامها مع الطهارة
الأولى وضدها ، كبदन المتوضىء إذا أصابته نجاسة أو خلا عنها . وقدمه ابن عبيدان .
وقال في الوحيز : الطهارة استعمال الطهور في محل التطهير على الوجه

المشروع . قال الزركشى : ولا يخفى أن فيه زيادة ، مع أنه حد للتطهير ، لا للطهارة . فهو غير مطابق للمحدود . انتهى .

وقوله « ولا يخفى أن فيه زيادة » صحيح . إذ لو قال « استعمال الطهور على الوجه المشروع » لصح ، وخلا عن الزيادة . قال من شرع فى شرحه - وهو صاحب التصحيح - وفى حد المصنف خلل . وذلك : أن الطهور والتطهير ، اللذين هما من أجزاء الرسم ، مشتقان من الطهارة المرسومة . ولا يعرف الحد إلا بعد معرفة مفرداته الواقعة فيه . فيلزم الدور . انتهى .

وقال ابن رزين فى شرحه : الطهارة شرعاً ما يرفع مانع الصلاة . وهو غير جامع ، لما تقدم .

وقدم ابن منجافى فى شرحه : أنها فى الشرع عبارة عن استعمال الماء الطهور ، أو بدله ، فى أشياء مخصوصة على وجه مخصوص .

قلت : وهو جامع ، إلا أن فيه إبهاماً . وهو حد للتطهير لا للطهارة .

وقيل : الطهارة ضد النجاسة والحدث . وقيل : الطهارة عدم النجاسة والحدث شرعاً . وقيل : الطهارة صفة قائمة بعين طاهرة شرعاً .

وحدها فى الرعاية بحد ، وقدمه ، وأدخل فيه جميع ما يتطهر به ، وما يتطهر له . لكنه مطول جداً .

قوله ﴿ وهى على ثلاثة أقسام ﴾

اعلم : أن للأصحاب فى تقسيم الماء أربع طرق .
أحدها - وهى طريقة الجمهور - : أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر ، ونجس .

الطريق الثانى : أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر ، ونجس . والطاهر قسمان : طاهر طهور ، وطاهر غير طهور . وهى طريقة الخرقى وصاحب التلخيص ، والبلغة فيهما . وهى قريبة من الأولى .

الطريق الثالث : أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر طهور ، ونجس . وهى طريقة الشيخ تقى الدين . فإن عنده : أن كل ماء طاهر ، تحصل الطهارة به ، وسواء كان مطلقاً أو مقيداً ، كماء الورد ونحوه . نقله فى الفروع عنه فى باب الحيض .

الطريق الرابع : أنه أربعة أقسام : طهور . وطاهر . ونجس . ومشكوك فيه لاشتباهه بغيره . وهى طريقة ابن رزين فى شرحه .

تنبيه : يشمل قوله « وهو الباقي على أصل خلقته » مسائل كثيرة . يأتى بيان حكم أكثرها عند قوله : فهذا كله طاهر مطهر ، يرفع الأحداث ويزيل الأنجاس غير مكروه الاستعمال .

قوله ﴿ وما تَعَيَّرَ بِمُكْنِهِ ، أو بطاهر ، لا يمكن صَوْنُهُ عنه ﴾ .

أى : صون الماء عن الساقط . قطع المصنف بعدم الكراهة فى ذلك . وهو المذهب . صرح به جماعة من الأصحاب . وهو ظاهر كلام أكثرهم . وقدمه فى الفروع . وقال فى المحرر : لا بأس بما تغير بمقَرَّه . أو بما يشق صونه عنه . وقيل : يكره فيهما . جزم به فى الرعاية الكبرى .

تنبيه : مفهوم قوله « لا يمكن صونه عنه » أنه لو أمكن صونه عنه ، أو وضع قصداً : أنه يؤثر فيه . وليس على إطلاقه . على ما يأتى فى الفصل الثانى ، فيما إذا تغير أحد أوصافه ، أو تغير تغيراً يسيراً .

قوله ﴿ أو لا يُخَالَطُهُ ، كالمود والكافور والذهن ﴾ .

صرح المصنف بالطهورية فى ذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم . منهم : المصنف فى المغنى ، والكافى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والشرح ، والوجيز ، وابن منجا ، وابن رزين . وابن عبيدان فى شروحه ، وابن عبدوس فى تذكرته وغيرهم . قال المجدى فى شرحه - وتبعه فى مجمع البحرين - : اختار أكثر أصحابنا

طهوريته . قال الزركشى : هو اختيار جمهور الأصحاب . قال فى الفروع : فطهور فى الأصح . قال فى الرعايتين : طهور فى الأشهر . وقيل : يسلبه الطهورية إذا غيره . اختاره أبو الخطاب فى الانتصار ، والمجد ، وصاحب الحاوى الكبير . وأطلقهما فى المحرر ، والفائق ، والنظم ، وابن تيم .

وقول ابن رزين « لا خلاف فى طهوريته » غير مسلم .

وقال المجد فى شرحه - وتبعه فى الحاوى الكبير - : إنما يكون طهوراً إذا غيّر ريحه فقط على تعليلهم . فأما إذا غير الطعم واللون فلا . ثم قال : والصحيح أنه كسائر الطاهرات إذا غيّرت بغيراً . فإن قلنا : تؤثر ثم أثرت هنا . وإلا فلا . فائده : مراده بالعود : العود القمارى . منسوب إلى قار ، موضع ببلاد الهند . وهو بفتح القاف . ومراده بالكافور : قطع الكافور . بدليل قوله « أولاً يخالطه » فإنه لو كان غير قطع لخالط . وهو واضح .

تنبيه : صرح المصنف : أن العود والكافور والدهن إذا غيّر الماء غير مكروه الاستعمال . وهو أحد الوجهين . جزم به ابن منجا فى شرحه . وهو ظاهر ما جزم به الشارح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين . وقيل : مكروه . جزم به فى الرعاية الكبرى .

قلت : وهو الصواب ، للخلاف فى طهوريته .

قوله « أو ما أصله الماء كالمليح البحرى » .

صرح بطهوريته مطلقاً . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجمهورهم جزم . به منهم : صاحب المذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والكافى ، والشرح ، والمحرر ، والرعايتين ، والنظم ، وابن تيم ، وابن رزين ، وابن منجا فى شرحه ، وابن عبدوس فى تذكرته ، والوجيز ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع . وقيل : يسلبه إذا وُضع قصداً . وخرجه فى الرعايتين على التراب إذا

وضع قصداً . وصرح أيضاً : أنه غير مكروه الاستعمال . وهو المذهب . جزم به ابن منبجاً في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به في الشرح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين . وقيل : يكره . جزم به في الرعايتين .

تفسير : مفهوم قوله « أو ما أصله الماء كالمالح البحرى » أنه إذا تغير بالمالح المعدنى : أنه يسلبه الطهورية . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : حكمه حكم المالح البحرى . اختاره الشيخ تقي الدين .

فأمره : حكم التراب إذا تغير به الماء حكم المالح البحرى على المذهب . لكن إن سخن الماء بوضع التراب فيه ، بحيث إنه لا يجرى على الأعضاء : لم تجز الطهارة به . ويأتى ذلك في الفصل الثانى قريباً ، بآتم من هذا مفصلاً .
قوله ﴿ أو سخن بالشمس ﴾ .

صرح بعدم الكراهة مطلقاً . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم : القاضى فى الجامع الصغير ، وصاحب الهداية ، والفصول ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والخلاصة ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن تيمى ، والفائق ، وغيرهم .
وقيل : يكره مطلقاً . قال الآجرى فى النصيحة : يكره الشمس . يقال : يورث البرص . وقاله التيمى . قاله فى الفائق .

وقيل : يكره إن قصد تشميشه . قاله التيمى أيضاً . حكاه عنه فى الحاوى . وقال ابن رجب فى الطبقات : قرأت بخط الشيخ تقي الدين : أن أبا محمد رزق الله التيمى وافق جده أبا الحسن التيمى . على كراهة المسخن بالشمس .
فأمره : حيث قلنا بالكراهة . فمحله : إذا كان فى آنية . واستعمله فى

جسده ، ولو في طعام يأكله . أما لو سخن بالشمس ماء العيون ونحوها ، لم يكره قولاً واحداً . قال في الرعاية : اتفاقاً .

وحيث قلنا : يكره ، لم تزل الكراهة إذا برد على الصحيح . جزم به في الرعاية الكبرى . وقيل : تزول . وهما احتمالان مطلقان في الفروع .

تفسير : ظاهر قوله « أو بطاهر » عدم الكراهة ، ولو اشتد حره . وهو ظاهر النص . والمذهب : الكراهة إذا اشتد حره . وعليه الأصحاب . وفسر في الرعاية النص من عنده بذلك .

قلت : وهو مراد النص قطعاً . ومراد المصنف وغيره ممن أطلق . وقال في الرعاية : ويحتمل أن لا يجزيه مع شدة حره .

تفسير : قوله « فهذا كله طاهر مطهر . يرفع الأحداث ، ويزيل الأنجاس » قد تقدم خلاف في بعض المسائل : هل هو طاهر مطهر ، أو طاهر فقط ؟ .

فائرة : الأحداث : جمع حَدَث . والحديث : ما أوجب وضوءاً أو غسلاً ، قاله في المطلع . وقال في الرعاية : والحديث والأحداث : ما اقتضى وضوءاً أو غسلاً ، أو استنجاء أو استجاراً ، أو مسحاً ، أو تيمماً ، قصداً . كوطء و بول ونجس ونحوها . غالباً ، أو اتفاقاً . كحيض ، ونفا ، واستحاضة ، ونحوها ، واحتلام نائم ، ومجنون ومعنى عليه ، وخروج ريح منهم غالباً . فالحدث ليس نجاسة . لأنه معنى ، وليس عيناً . فلا تفسد الصلاة بحمل محدث .

و« الحدث » من لزمه لصلاة ونحوها وضوء أو غسل أوهما ، أو استنجاء ، أو استجار ، أو مسح ، أو تيمم ، أو استحباب له ذلك . قاله في الرعاية . وهو غير مانع ، لدخول التجديد والأغسال المستحبة . فكل محدث ليس نجساً ولا طاهراً شرعاً .

و « الطاهر » ضد النجس والحدث . وقيل : بل عدمهما شرعاً .

وأما الأنجاس : فجمع نجس . وحده في الاصطلاح : كل عين حرم تناولها مع إمكانه ، لا لحرمتها ، ولا لاستقذارها ، ولضرر بها في بدن أو عقل . قاله في الملطع . وقال في الرعاية : النجس كل نجاسة وما تولد منها ، وكل طاهر طراً عليه ما ينجسه ، قصداً أو اتفاقاً ، مع بلل أحدهما أوهما . أو تغير صفته المباحة بضدها ، كاتقلاب العصير بنفسه خمرًا ، أو موت ما ينجس بموته . فينجس بنجاسته . فهو نجس ومتنجس . فكل نجاسة نجس . وليس كل نجس نجاسة . والمتنجس نجس بالمتنجس . والمتنجس نجس بالمتنجس .

وأما النجاسة ، قسمان : عينية ، وحكمية . فالعينية : لا تطهر بغسلها بحال . وهي كل عين جامدة ، يابسة ، أو رطبة ، أو مائعة ، يمنع منها الشرع بلا ضرورة ، لا لأذى فيها طبعاً ، ولا لحق الله أو غيره شرعاً . قدمه في الرعاية . وقال : وقيل كل عين حرم تناولها مطلقاً مع إمكانه ، لا لحرمتها ، أو استقذارها وضررها في بدن أو عقل .

والحكمية : تزول بغسل محلها . وهي كل صفة طهارية ممنوعة شرعاً بالضرورة ، لا لأذى فيها طبعاً ، ولا لحق الله أو غيره شرعاً . تحصل باتصال نجاسة أو نجس بطهور أو طاهر ، قصداً مع بلل أحدهما أوهما . وهو التنجيس أو التنجس اتفاقاً ، من نائم أو مجنون أو مغنى عليه ، أو طفل أو طفلة أو بهيمة . أو لتغير صفة الطاهر بنفسه ، كاتقلاب العصير خمرًا . قاله في الرعاية .

ويأتى : هل نجاسة الماء المتنجس عينية أو حكمية ؟ في فصل النجيس . وقيل « النجاسة » لغة : ما يستقذره الطبع السليم . وشرعاً : عين تفسد الصلاة بحمل جنسها فيها . وإذا اتصل بها بلل تعدى حكمها إليه . وقيل « النجاسة » صفة قائمة بعين نجسة .

نفيه : يشمل قوله « فهذا كله طاهر مطهر ، يرفع الأحداث ، ويزيل الأنجاس ، غير مكروه الاستعمال » مسائل كثيرة غير ما تقدم ذكره . وعدم ذكر ما في كراهته خلاف في كلام المصنف .

فما دخل في عموم كلام المصنف : ماء زمزم . وهو تارة يستعمل في إزالة النجاسة ، وتارة في رفع الحدث ، وتارة في غيرها . فإن استعمل في إزالة النجاسة : كرهه عند الأصحاب . والصحيح من المذهب : أنه لا يحرم استعماله . جزم به في المغنى ، والشرح ، والرايعتين ، وابن تيمم وابن رزين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، والمنور ، وتجريد العناية ، وناظم المفردات وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : يحرم . وأطلقهما في الفروع .

قلت : وهو عجيب منه .

وقال الناظم : ويكره غسل النجاسة من ماء زمزم في الأولى . وقال في التلخيص : وماء زمزم كغيره . وعنه يكره الغسل منها . فظاهره : أن إزالة النجاسة كالطهارة به . فيحتمل أن يكون فيه قول بعدم الكراهة ويحتمله القول المسكوت عنه في النظم .

وقال ابن أبي المجد في مصنفه : ولا يكره ماء زمزم على الأصح . وإن استعمل في رفع حدث ، فهل يباح أو يكره الغسل وحده ؟ فيه ثلاث روايات . وهل يستحب أو يحرم ، أو يحرم حيث ينبس ؟ فيه ثلاثة أوجه . والصحيح من المذهب : عدم الكراهة . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في التلخيص والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في المغنى والشرح . وقال : هذا أولى . وكذا قال ابن عبيدان . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وصححه في نظمه ، وابن رزين . وإليه ميل المجد في المنتقى . وعنه يكره . وجزم به ناظم المفردات . وقدمه المجد في شرحه [وقال : نص عليه]^(١) وابن رزين . وهى من مفردات المذهب . وأطلقهما في الفروع ، والفصول ، والمذهب ، والمستوعب . وعنه يكره الغسل وحده . اختاره الشيخ تقي الدين . واستحب ابن الزغوانى في منسكه الوضوء منه . [وقيل يحرم مطلقاً]^(١)

وحرم ابن الزغوانى أيضاً رفع الحدث به حيث تنجس ، بناء على أن علة النهى تعظيمه . وقد زال بنجاسته . وقد قيل : إن سبب النهى اختيار الواقف وشرطه . فعلى هذا اختلف الأصحاب فيما لو سبّل ماء للشرب ، هل يجوز الوضوء منه مع الكراهة أم يحرم ؟ على وجهين . ذكرهما ابن الزغوانى فى فتاويه وغيرها ، وتبعه فى الفروع فى باب الوقف . وأما الشرب منه : فمستحب . ويأتى فى صفة الحج .
تنبيه : ظاهر كلام الأصحاب : جواز استعماله فى غير ذلك ، من غير كراهة . وقال فى الرعاية الكبرى : وأما رش الطريق وجبل التراب الطاهر ونحوه ، فقيل : يحتمل وجهين .

ومنها : ماء الحمام . والصحيح من المذهب : إباحة استعماله . نص عليه . وجزم به فى الرعاية الكبرى . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وعنه يكره . وظاهر نقل الأثرم لاتبجزيء الطهارة به . فإنه قال : أحب إلى أن يحدد ماء غيره . ونقل عنه : يقتسل من الأنوبة . ويأتى فى فصل النجس ، هل ماء الحمام كالجارى ، أو إذا فاض من الحوض ؟

ومنها : ماء آبار ثمود . فظاهر كلام المصنف والأصحاب : إباحته . قاله فى الفروع ، فى باب الأطعمة . ثم قال : ولا وجه لظاهر كلام الأصحاب على إباحته مع هذا الخبر ونص أحمد . وذكر النص عن أحمد والأحاديث فى ذلك .
ومنها : للسخن بالمغصوب . وفى كراهة استعماله روايتان . وأطلقهما فى الفروع . وهما وجهان مطلقان فى الحاويين . إحداها : يكره . وهو المذهب . صححه الناظم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى المنتخب [والوجيز]^(١) وقدمه فى الرعايتين . والرواية الثانية : لا يكره .

وأما الوضوء بالماء المغصوب : فالصحيح من المذهب : أن الطهارة لا تصح به .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

وهو من مفردات المذهب . وعنه : تصح وتكره . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وهذه المسألة ليست مما نحن فيه ، لأن الطهارة به صحيحة ، من حيث الجملة ، وإنما عرض له مانع ، وهو الغصب .

ومنها : كراهة الطهارة من بئر في المقبرة . قاله [ابن عقيل في القصول^(١)] والسامري ، وابن تيم ، وابن حمدان في رعايته . وصاحب الفروع . ذكره في باب الأطعمة . ونص أحمد على كراهته . وهذا وارد على عموم كلام المصنف .

قوله ﴿ وإن سُخِّنَ بنجاسة ، فهل يكره استعماله ؟ على روايتين ﴾ وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والفروع ، والزركشي ، وغيرهم .
واعلم : أن للأصحاب في هذه المسألة طرقات .

إحداها - وهي أصحها - : أن فيها روايتين مطلقاً ، كما جزم به المصنف هنا . وقطع بها في الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمها في الفروع ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وصححها في الرعاية الكبرى .

والصحيح من المذهب والروايتين : الكراهة . جزم به في المجرد ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في رؤوس المسائل لأبي الخطاب ، والرعاية الصغرى . وصححه في التصحيح ، والرعاية الكبرى . قال المجد في شرحه : وهو الأظهر . قال في الخلاصة : ويكره المسخن بالنجاسات على الأصح . قال في مجمع البحرين : وإن سخن بنجاسة كره في أظهر الروايتين . قال الزركشي : اختارها الأكثر . قال ناظم المفردات : هذا الأشهر ، وهو منها . والرواية الثانية : لا يكره . قال في الفائق : ولو سخن بنجاسة لا تصل لم يكره في أصح الروايتين .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

قال في تجريد العناية : وفي كراهة مسخن بنجاسة رواية . وقدمه في إدراك الغاية .
وقال أبو الخطاب في رؤوس المسائل : اختاره ابن حامد .

الطريقة الثانية : إن ظن وصول النجاسة كره . وإن ظن عدم وصولها لم يكره . وإن تردد : فالروايتان . وهي الطريقة الثانية في الفروع .

الطريقة الثالثة : إن احتمل وصولها إليه : كره قولاً واحداً . وجزم به في المذهب الأحمد . وإن لم يحتمل ، فروايتان . ومحل هذا في الماء اليسير . فأما الكثير : فلا يكره مطلقاً . وهي طريقة أبي البقاء في شرحه ، وشارح المحرر .

الطريقة الرابعة : إن احتمل ، واحتمل من غير ترجيح : فالروايتان . ومحل ابن منجا كلام المصنف عليه . وهو بعيد . وإن كان الماء كثيراً لم يكره . وإن كان حصيناً لم يكره . وقيل : إن كان يسيراً ، ويعلم عدم وصول النجاسة لم يكره . وفيه وجه يكره . وهي طريقة ابن منجا في شرحه .

الطريقة الخامسة : إن لم يعلم وصولها إليه ، والحائل غير حصين : لم يكره . وقيل : يكره . وإن كان حصيناً : لم يكره . وقيل : يكره . وهي طريقة ابن رزين في شرحه .

الطريقة السادسة : المسخن بها قسمان . أحدهما : إن غلب على الظن عدم وصولها إليه . فوجهان : الكراهة اختيار القاضي . وهو أشبه بكلام أحمد . وعدمها : اختيار الشريف أبي جعفر وابن عقيل . والثاني : ما عدا ذلك . فروايتان : الكراهة . ظاهر المذهب . وعدمها : اختيار ابن حامد . وهي طريقة الشارح ، وابن عبيدان .

الطريقة السابعة : المسخن بها أيضاً قسمان . أحدهما : أن لا يتحقق وصول شيء من أجزائها إلى الماء ، والحائل غير حصين ، فيكره . والثاني : إذا كان حصيناً . فوجهان : الكراهة ، اختيار القاضي . وعدمها : اختيار الشريف وابن

عقيل . وهى طريقة المصنف فى المغنى ، وصاحب الحاوى الكبير .

الطريقة الثامنة : إن لم يتحقق وصولها فروايتان ، الكراهة وعدمها . وإن تحقق وصولها : فنجس . وهى طريقته فى الحاوى الصغير .

الطريقة التاسعة : إن احتمل وصولها إليه ، ولم يتحقق : كرهه فى رواية مقدمة . وفى الأخرى : لا يكره . وإن كانت النجاسة لاتصل إليه غالباً ، فوجهان : الكراهة وعدمها . وهى طريق المصنف فى الكافى .

الطريقة العاشرة : إن كانت لاتصل إليه غالباً ، فى الكراهة روايتان . وهى طريقة المصنف فى الهادى . قال فى القواعد الفقهية : إذا غلب على الظن وصول الدخان ، فى كراهته وجهان . أشهرهما : لا يكره .

الطريقة الحادية عشر : إن احتمل وصولها إليه ظاهراً كره . وإن كان بعيداً فوجهان . وإن لم يحتمل لم يكره ، على أصح الروايتين ، وعنه لا يكره بحال . وهى طريقة ابن تيم فى مختصره .

الطريقة الثانية عشر : الكراهة مطلقاً فى رواية مقدمة . وعدمها مطلقاً فى أخرى . وقيل : إن كان حائله حصيناً لم يكره . وإلا كره إن قل . وهى طريقته فى الرعاية الصغرى .

الطريقة الثالثة عشر : إن كانت لاتصل إليه لم يكره ، فى أصح الروايتين . وقيل : مع وثاقة الحائل . وهى طريقته فى الفائق .

الطريقة الرابعة عشر : يكره مطلقاً على الأصح إن برد . وقيل : وإن قل الماء وحائله غير حصين كره . وقيل : غالباً . وإلا فلا يكره . وإن علم وصولها إليه : نجس على المذهب . وهى طريقته فى الرعاية الكبرى . وفيها زيادة على الرعاية الصغرى .

فهذه أربعة عشر طريقة . ولا تخلو من تكرار وبعض تداخل .

فوائد

إمدهم : محل الخلاف في المسخن بالنجاسة إذا لم يحتج إليه . فإن احتج إليه زالت الكراهة ، وكذا الشمس إذا قيل بالكراهة . قاله الشيخ تقي الدين . وقال أيضاً : للكراهة مأخذان . أحدهما : احتمال وصول النجاسة . والثاني : سبب الكراهة : كونه سُخْنً بإيقاد النجاسة ، واستعمال النجاسة مكروه عندهم . والحاصل بالمكروه مكروه .

الثانية : ذكر القاضي : أن إيقاد النجس لا يجوز ، كدهن الميتة . وهو رواية عن أحمد . ذكرها ابن تيميم ، والفروع . وظاهر كلام أحمد : أنه يكره كراهة تنزيه . وإليه ميل ابن عبيدان . وقدمه ابن تيميم . قال في الرعاية في باب إزالة النجاسة : ويجوز في الأقيس . وأطلقهما في الفروع . فعلى الثانية : يعتبر أن لا ينجس . وقيل : مائعاً . ويأتي في الآنية : هل يجوز بيع النجاسة ؟ ويأتي ذلك أيضاً في كلام المصنف . في كتاب البيع .

الثالثة : إذا وصل دخان النجاسة إلى شيء . فهل هو كوصول نجس أو طاهر ؟ مبنى على الاستحالة . على ما يأتي في باب إزالة النجاسة . ذكره الأصحاب والمذهب لا يطهر .

قوله ﴿ فَإِنْ غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْصَافَهُ : لَوْنَهُ ، أَوْ طَعْمَهُ ، أَوْ رِيحَهُ ﴾ .

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، وابن تيميم وتجريد العناية . إحداهما : يسلبه الطهورية . فيصير طاهراً غير مطهر . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم الخرق ، والقاضي ، وأصحابه . قال القاضي : هي للمنصورة عند أصحابنا في كتب الخلاف . قال في مجمع البحرين : هو غير طهور عند أصحابنا قال في الفروع وغيره : اختاره الأكثر . وخزم به في الوجيز ، والمنور ، والمذهب

الأحد ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، وغيرهم .
وصححه في التصحيح ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يسلبه الطهورية ، بل هو باق على طهوريته . قال في
الكافي : نقلها الأكثر . قال الزركشي : هي الأشهر نقلاً . واختاره الآجری ،
والمصنف ، والمجد ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ، وقدمها . وعنه أنه
طهور مع عدم طهور غيره . اختارها ابن أبي موسى . وعنه رواية رابعة :
طهورية ماء الباقلاء . قال عبد الله بن أبي بكر - المعروف بكيتلة - في كتابه
المهم في شرح الخرق : سمعت شيخى محمد بن تميم الحراني . قال : وقد ذكر
صاحب المنير ، في شرح الجامع الصغير ، رواية في طهورية ماء الباقلاء المغلى .
ذكره ابن خطيب السلاطية في تعليقه على الحرر . قال في الرعاية الكبرى :
وقيل : ما أضيف إلى ما خالطه وغلبت أجزاءه على أجزاء الماء ، كلبن ، وخل ، وماء
باقلاء مغلى ، لم يحز التوضؤ به على أصح الروايتين . قال : وأظن الجواز سهواً .

تنبيه : فعلى المذهب : لو تغير صفتان ، أو ثلاثة ، مع بقاء الرقة والجريان
والاسم فهو طاهر بطريق أولى . وعلى رواية : أنه طهور هناك ، فالصحيح هنا :
أنه طاهر غير مطهر . قال في الرعاية الكبرى : فوجهان . أظهرهما : المنع . وقدمه
في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في نهايته ، وتجريد العناية . وعند
أبي الخطاب : تغير الصفتين كتغير الصفة في الحكم . وتغير الصفات الثلاث يسلبه
الطهورية عنده ، رواية واحدة . وعند القاضي : تغير الصفتين والثلاث كتغير الصفة
الواحدة في الحكم ، مع بقاء الرقة والجريان والاسم . وأن الخلاف جار في ذلك .
واختاره ابن خطيب السلاطية في تعليقه . وقال قال بعض مشايخنا : هي أقعد
بكلام أحمد من قول أبي الخطاب . وصححه الناظم . قال الشيخ تقي الدين : يجوز
الطهارة بالمتغير بالطهارات . وأطلق وجهين في الرعاية الصغرى والحاويين ،
وابن تميم . وذكر في المبهج وغيره : أن تغير جميع الصفات بمقره لا يضر .

فأثره : تغير كثير من الصفة كتغير صفة كاملة . وأما تغير يسير من الصفة ، فالصحيح من المذهب : أنه يعنى عنه مطلقاً . اختاره المجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . وقدمه فى الفروع . وقيل : هو كتغير صفة كاملة . اختاره أبو الخطاب وابن المنى . وهو ظاهر ما قدمه فى المحرر . وصححه شيخنا فى تصحيح المحرر . ونقل عن القاضى : أنه قال فى شرح الخرقى : اتفق الأصحاب على السلب باليسير فى الطعم واللون . وقاله ابن حامد فى الريح أيضاً . انتهى . وقيل : الخلاف روايتان . وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، وابن تيميم ، والفائق ، والزركشى . وقيل : يعنى عن يسير الرائحة دون غيرها . واختاره الخرقى . قال فى الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وجزم به فى الإفادات .

تنبيهان

الأول : ظاهر كلامه : أنه لو كان المغير للماء تراباً ، أوضع قصداً : أنه كغيره . وهو ظاهر كلامه فى الوجيز وغيره . وهو أحد الوجهين . قال فى الحاوى الصغير : وظاهر كلام أبى الخطاب : أنه يسلبه الطهورية . والوجه الثانى : إن وضع ذلك قصداً لا يضر ، ولا يسلبه الطهورية ، ما لم يصير طيناً . وهو المذهب . جزم به فى المغنى ، والشرح ، والفصول ، والمستوعب ، والكافى ، وابن رزى ، والتسهيل ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والحاوى الصغير ، وغيرها . قال الزركشى : وبه قطع العامة ، قياساً على ما إذا تغير بالملح المائى على ما تقدم قريباً . وأطلقهما فى الرعايتين ، وابن تيميم ، والتلخيص ، والبلغة . وقال فى الرعاية الكبرى من عنده : إن صفا الماء من التراب فطهور ، وإلا فظاهر . قلت : أما إذا صفا الماء من التراب ، فينبغى أن لا يكون فى طهوريته نزاع فى المذهب .

الثانى : محل الخلاف فى أصل المسألة : إذا وضع ما يشق صونه عنه قصداً .

أو كان الخاطئ مما لا يشق صونه عنه . أما ما يشق صون الماء عنه إذا وضع من غير قصد ، فقد تقدم حكمه أول الباب .

قوله ﴿ أو استعمل في رفع حَدَثٍ ﴾

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والشرح ، ونهاية ابن رزين .

إحداها : يسلبه الطهورية . فيصير طاهراً . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . جزم به الخرقى ، وفي الهداية ، والمحرق والجامع الصغير ، والحاصل للقاضى والمبهم ، وخصال ابن البناء ، وتذكرة ابن عقيل ، والعمدة ، والهادى ، والمذهب الأحمد والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع والمحرق ، والتلخيص والرايعتين ، وابن تيم ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه الأزجى ، وابن منجا فى شرحه ، والناظم ، وابن الجوزى فى المذهب ، وابن عقيل فى الفصول ، وغيرهم . قال فى الكافي : أشهرها زوال الطهورية . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر الروايات . قال فى البلغة : يكون طاهراً غير مطهر على الأصح . قال فى المغنى : ظاهر المذهب . قال الزركشى : هذا المشهور من المذهب ، وعليه عامة الأصحاب . قال ابن خطيب السلامية فى تعليقه : هذه الرواية عليها جادة المذهب ، ونصرها غير واحد من أصحابنا . ثم قال : قلت ولم أجد عن أحمد نصاً طاهراً بهذه الرواية . انتهى .

تنبيهات

الأول : يستثنى من هذه الرواية : لو غسل رأسه بدل مسحه ، وقلنا يجرىء .

فإنه يكون طهوراً على الصحيح من المذهب . ذكره فى القواعد الفقهية فى القاعدة الثالثة . قال : لأن الغسل مكروه . فلا يكون واجباً . فيعائى بها .

والرواية الثانية : أنه طهور . قال فى مجمع البحرين : سمعت شيخنا - يعنى

صاحب الشرح - يميل إلى طهورية الماء المستعمل . ورجحها ابن عقيل في مفرداته .
وصححها ابن رزين . واختارها أبو البقاء ، والشيخ تقى الدين ، وابن عبدوس في
تذكرته ، وصاحب الفائق .

قلت : وهو أقوى في النظر .

وعنه أنه نجس . نص عليه في ثوب المتطهر . قال في الرعاية الكبرى :
وفيه بعد . فعليها قطع جماعة بالغفو في بدنه وثوبه . منهم المجد ، وابن حمدان .
ولا يستحب غسله على الصحيح من الروايتين . صححه الأزجى . والشيخ تقى
الدين ، وابن عبيدان وغيرهم .

قلت : فيعالي بها .

وعنه يستحب . وأطلقهما في الفروع . وقال ابن تميم : قال شيخنا أبو الفرج :
ظاهر كلام الخرق : أنه طهور في إزالة الخبث فقط . قال الزركشى : وليس بشيء .
وهو كما قال وقيل : يجوز التوضؤ به في تجديد الوضوء دون ابتدائه . اختاره
أبو الخطاب في انتصاره ، في جملة حديث « مسح رأسه ببلل لحيته » أنه كان في
تجديد الوضوء . وقال ابن تميم : وحكى شيخنا رواية بنجاسة المستعمل في غسل
الميت ، وإن قلنا بطهارته في غيره .

الثاني : اختلف الأصحاب في إثبات رواية نجاسة الماء . فأثبتها أبو الخطاب

في خلافه ، وابن عقيل ، وأبو البقاء في شرحه ، وصاحب المحرر وعامة المتأخرين .
وليس في المغنى . ونفاها القاضى أبو يعلى والشيخ تقى الدين عن كلام أحمد .
وتأولاه . ورد عليهم ابن عقيل وغيره .

الثالث : مراد المصنف وغيره ممن أطلق الخلاف : ما إذا كان الماء الرافع

للحدث دون القلتين . فأمّا إن كان قلتين فصاعداً : فهو طهور . صرح به في
الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرر ، والوجيز ، والفروع ، والرايعتين ،
وغيرهم . وظاهر كلام ابن تميم وغيره : الإطلاق كالمصنف . وإنما أرادوا في الغالب .

ويأتى فى عشرة النساء : هل المستعمل فى غسل جنابة الذمية أو حيضها أو نفاسها طاهر أو طهور ؟ ويأتى فى باب الوضوء : هل يجب نية لغسل الذمية من الحيض ؟ قوله ﴿ أو طهارة مشروعة ﴾

فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . يعنى إذا استعمل فى طهارة مشروعة ، وقلنا : إن المستعمل فى رفع الحدث تسلب طهوريته . وأطلقهما فى الهداية ، وتذكرة ابن عقيل ، وخصال ابن البناء ، والمبهم ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والمهادى ، والشرح ، والتخليص ، والبلغة ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، وابن منبج فى شرحه والزركشى ، والفائق ، والفروع ، وغيرهم .

إحداهما : لا يسلبه الطهورية . وهو المذهب وعليه الجمهور . وصححه فى التصحيح ، والنظم ، والحاوى الكبير ، وابن عبيدان ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . قال الشارح : أظهرهما طهوريته . قال فى مجمع البحرين : طهور فى أصح الروايتين . قال الزركشى : اختارها أبو البركات . وهو ظاهر ما جزم به فى الإرشاد ، والعمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وجزم به فى الإفادات . وقدمه فى الكافى ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وابن رزين ، وابن تيم ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يسلبه الطهورية . وهى ظاهر كلام الخرقى . وجزم به فى التسهيل ، والمجرد . واختاره ابن عبدوس المتقدم . وقدمه فى إدراك الغابة ، والحاوى الكبير ، وابن تيم .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو استعمل فى طهارة غير مشروعة : أنه طهور بلا نزاع . وهو كذلك . ومثله الفسلة الرابعة فى الوضوء أو الغسل . صرح به فى الرعاية وغيره . قال فى الرعاية : وكذا ما انفصل من غسلة زائدة على العدد المعتبر فى إزالة النجاسة بعد طهارة محلها . وفى الأصح : كل غسلة فى وجوبها خلاف

كالثامنة في غسل الولوغ ، والرابعة في غسل نجاسة غيره ، إن قلنا : تجزئ الثلاث .
وعلى مرة واحدة مُنْقِيه ، إن قلنا : تجزئ . انتهى .

قوله ﴿ أَوْ غَمَسَ فِيهِ يَدَهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ
يَسْلِبُ طَهُورِيَّتَهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمذهب الأحمد ،
والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، وابن منبج في شرحه ، وابن تيم ، والحاوي
الكبير ، وابن عبيدان وغيرهم .

إحداهما : يسلبه الطهورية . وهو المذهب . قال أبو المعالي في شرح الهداية :
عليه أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : هذا المنصوص . قال في الرعاية
الكبرى : الأولى أن ما غمس فيه كفّه طاهر . وقدمه في الفروع ، وناظم المفردات ،
والتاظم ، وإدراك الغاية . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا يسلبه الطهورية . جزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ،
والرايعتين ، والفائق ، والحاوي الصغير . واختاره المصنف ، والشارح ، وابن رزين ،
والتاظم ، والشيخ تقي الدين . وصححه في التصحيح . وعنه أنه نجس . اختارها
الخلال . وهي من مفردات المذهب أيضاً .

فعلى المذهب : لو كان الماء في إناء لا يقدر على الصب منه ، بل على الاغتراف ،
وليس عنده ما يغترف به ، ويداه نجستان ، فإنه يأخذ الماء فيه ويصب على يديه .
قاله الإمام أحمد . وإن لم يمكنه تيمم وتركه .
قلت : فيعائني بها .

تنبيهات

الأول : محل الخلاف : إذا كان الماء الذي غمس يده فيه دون القلتين . أما
إن كان قلتين فأكثر : فلا يؤثر فيه الغمس شيئاً ، بل هو باق على طهوريته .
قاله الأصحاب . وهو واضح .

الثاني : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ : أَنْ الْخِلَافَ هُنَا مَبْنًى عَلَى الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ غَسَلِهَا إِذَا قَامَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ السَّوَالِ . فَإِنَّهُ أُطْلِقَ الْخِلَافَ هُنَا وَهَنَّاكَ . فَإِنْ قُلْنَا بِوَجُوبِ الْغَسْلِ : أَثَرُ فِي الْمَاءِ مَنَعًا . وَإِنْ قُلْنَا بِالِاسْتِحْبَابِ : فَلَا . وَقَطَعَ بِهَذَا فِي الْفُصُولِ ، وَالْكَافِي ، وَابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ .

قَالَ الشَّارِحُ : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ : أَنَا إِنْ قُلْنَا « غَسَلْهَا وَاجِبٌ » فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِهِ : فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي طَهَارَةِ مَسْنُونَةٍ وَقَالَ فِي الْمَغْنَى : فَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي تَعَبُدٍ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ ، كَغَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ قُلْنَا « لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ » لَمْ يُوْثِّرِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ . وَإِنْ قُلْنَا بِوَجُوبِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ طَاهِرٌ ، غَيْرُ مَطْهُرٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رَوَاتَيْنِ . إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهُ يَشْبَهُ الْمُنْتَبِّدَ بِهِ .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : فَإِنْ غَسَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسَلِهَا ، فَعَلِيَ قَوْلُ مَنْ لَمْ يَوْجِبْ غَسَلَهَا : لَا يُوْثِّرُ غَسْسَهَا شَيْئًا . وَمَنْ أَوْجِبَهُ ، قَالَ : إِنْ كَانَ كَثِيرًا لَمْ يُوْثِّرِ . وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أُعْجِبْ إِلَى أَنْ يُهْرِيْقَهُ . فَيَحْتَمَلُ وَجُوبَ إِزَاقَتِهِ . وَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا تَزُولَ طَهُورِيَّتُهُ . وَمَالَ إِلَيْهِ .

وَقَالَ ابْنُ الزَّاعُونِي : إِنْ قُلْنَا « غَسَلْهَا سَنَةً » فَهَلْ يُوْثِّرُ الْغَمْسُ ؟ يَخْرُجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

وَقَالَ ابْنُ تَيْمٍ : وَإِنْ غَسَسَ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ يَدَهُ فِي الْمَاءِ قَلِيلًا ، قَبْلَ غَسَلِهَا ثَلَاثًا ، وَقُلْنَا بِوَجُوبِ غَسَلِهَا : زَالَتْ طَهُورِيَّتُهُ . فَأَنَاظُ الْحُكْمَ عَلَى الْقَوْلِ بِوَجُوبِ غَسَلِهَا .

وَقَالَ ابْنُ رَزِينَ فِي شَرْحِهِ : إِذَا غَسَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسَلِهَا لَمْ يُوْثِّرِ شَيْئًا . وَكَذَا إِنْ قُلْنَا بِوَجُوبِهِ وَالْمَاءُ كَثِيرٌ . وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا كَرِهَ الْوَضُوءَ . لِأَنَّ النَّهْيَ يَفِيدُ مَنَعًا . وَإِلَّا فَطَهُورِيَّتُهُ بَاقِيَةٌ . وَقِيلَ : النَّهْيُ تَعَبُدٌ ، فَلَا يُوْثِّرُ فِيهِ شَيْئًا . وَقِيلَ : يَسْلُبُ طَهُورِيَّتَهُ بِهِ فِي إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ . وَالْأَظْهَرُ مَا قُلْنَا . اِنْتَهَى .

وقيل : الخلاف مبنى على الخلاف فى وجوب غسلها . وهو ظاهر ما جزم به فى الفروع . وقدمه فى الرايتين ، والحاوى الصغير . ويحتمله كلام المصنف . وقال فى الرعاية الكبرى ، وقيل : إن وجب غسلها : فظاهر بانفصاله ، لا بغمسه فى الأقيس . ولا يحصل غسل يده فى المذهب . فإن سن غسلها فطهور . انتهى .

وقال فى الحاوى الكبير : فأما المنفصل عن غسل اليد من نوم الليل : فهو كالمستعمل فى رفع الحدث ، إن قلنا : هو واجب . وإن قلنا : هو سنة ، خرج على الروايتين فيما استعمل فى طهر مستحب . فأناط الحكم بالماء المنفصل من غسلها . الثالث : ظاهر قوله « أو غمس يده » أنه لو حصل فى يده من غير غمس : أنه لا يؤثر . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو إحدى الروايتين عن أحمد . قال فى الرعاية الكبرى : الأولى أنه طهور . والرواية الثانية : أنه كغمس يده . وهو الصحيح . اختاره القاضى . وجزم به فى الفصول ، والإفادات ، والرعاية الصغرى . وقدمه فى الكبرى ، والحاوى الصغير . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيمى وجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، وابن عبيدان .

الرابع : مفهوم قوله « يده » أنه لو غمس عضواً غير يده : أنه لا يؤثر فيه . وهو صحيح . صرح به ابن تيمى ، وابن عبيدان ، وابن حمدان ، وصاحب الفائق ، وغيرهم ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب [قال فى الرعاية الكبرى وغسلها تعبد ، فلا يؤثر فيه غمس غير كفيه شيئاً] .

الخامس : ظاهر قوله « يده » أنه لا يؤثر إلا غمس جميعها . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه فى المحرر ، والوجيز وغيرهما . وصححه فى جمع البحرين . وقدمه فى الفروع ، والرايتين ، وابن تيمى ، والحاوى الصغير . وقيل : غمس بعضها كغمسها كلها . اختاره ابن حامد ، وابن رزى فى شرحه . وقدمه . وجزم به فى الكافى

والإفادات . وصححه الناظم . وأطلقهما في الشرح ، والفصول ، والحاوى الكبير ، والفائق .

السادس : ظاهر قوله « من نوم الليل » أنه سواء كان قليلاً أو كثيراً ، قبل نصف الليل أو بعده . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لكن بشرط أن يكون ناقضاً للوضوء . وقال ابن عقيل : هو ما زاد على نصف الليل . قال في الرعاية وغيرها ، وقيل : بل من نوم أكثر من نصف الليل . وقدمه في الحاوى الصغير .

السابع : مفهوم قوله « من نوم الليل » أنه لا يؤثر غمسها إذا كان قائماً من نوم النهار . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، وصاحب المستوعب ، والمحزر ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وابن تيم . والفائق ، وغيرهم . وعنه حكم نوم النهار حكم نوم الليل .

الثامن : ظاهر كلامه : ولو كان الغامس صغيراً أو مجنوناً أو كافراً : أنهم كغيرهم في الغمس . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وصححه الناظم . وقدمه ابن رزين .

والوجه الثانى : أنه لا تأثير لغمسهم . وهو الصحيح . وإليه مال المصنف في المغنى . واختاره المجد في شرح الهداية . وصححه ابن تيم . قال في مجمع البحرين : لا يؤثر غمسهم ، في أصح الوجهين . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والحاوى الكبير .

التاسع : ظاهر كلام المصنف أيضاً : ولو كانت يده في جراب أو مكتوفة . وهو المذهب . قطع به المصنف ، والشارح ، وابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به في الفروع ، وابن تيم . قال في الرعاية الكبرى : فهو كغيره . وقيل :

على رواية الوجوب . وقدمه في الرعاية الصغرى . وقال ابن عقيل : لا يؤثر غمسها . وأطلقهما في الحاويين ، والفائق .

العاسر : ظاهر قوله « قبل غسلها ثلاثاً » أنه يؤثر غمسها بعد غسلها مرة ، أو مرتين . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو ظاهر ما قطع به صاحب الفروع ، وابن تيميم ، وابن عبيدان ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . لاقتصارهم عليه . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وقال : وقيل يكفي غسلها مرة واحدة ، فلا يؤثر الغمس بعد ذلك .

الحادى عشر : ظاهر كلامه أيضاً : أنه سواء كان قبل نية غسلها أو بعده . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في الحاوى الكبير . وابن عبيدان : قاله أصحابنا . وقال القاضى : ويحتمل أن لا يؤثر إلا بعد النية . وقال المجد فى شرح الهداية : وعندى أن المؤثر الغمس بعد نية الوضوء فقط .

فوائد

الأولى : على القول بأنه [طاهر] غير مطهر : إذا لم يجد غيره : استعمله وتيمم على الصحيح . قدمه في الفروع . قال في الرعاية الكبرى : وإن استعمله لاحتمال طهوريته ، وتيمم لاحتمال نجاسته فى وجهه : فينوى رفع الحدث . وقيل : والنجاسة . انتهى . واختار ابن عقيل : تجب إراقة ، فيحرم استعماله . صححه الأزجى . وأطلقهما ابن تيميم .

الثانية : يجوز استعماله فى شرب وغيره . على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره . وقيل : يحرم . وهو الذى اختاره ابن عقيل . وصححه الأزجى .

الثالثة : لا يؤثر غمسها فى مائع غير الماء على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .

قلت : فيعائى بها .

وقيل : يؤثر . وبقية فروع هذه المسألة تأتى فى آخر باب السواك عند قوله « وغسل اليدين » .

الرابعة : قال فى الرعاية الكبرى : وما قل وغسل به ذكره وأنثيه من المذى دونه وانفصل غير متغير فهو طهور . وعنه طاهر . وقيل : المستعمل فى غسلهما كالمستعمل فى غسل اليدين من نوم الليل . انتهى .
وجزم بهذا القول فى الرعاية الصغرى ، وابن تيمم . ويأتى عدد الغسلات فى ذلك فى باب إزالة النجاسة .

الخامسة : لو نوى جنب بانغمسه كله أو بعضه فى ماء قليل راكد رفع حدثه : لم يرتفع على الصحيح من المذهب . وجزم به فى المغنى ، والشرح . وقدمه فى الفروع وغيره . قال الزركشى : هذا المعروف . وقيل : يرتفع . واختاره الشيخ تقي الدين . فعلى المذهب : يصير الماء مستعملاً على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا . وقيل : إن كان المنفصل عن العضو لو غسل ذلك العضو بمائع ثم صب فيه أثر : أثر هنا . فعلى المنصوص : يصير مستعملاً بأول جزء انفصل . على الصحيح من المذهب . جزم به فى المغنى ، والكافى ، والشرح . قال فى الرعاية الكبرى : وهو أظهر وأشهر . قال فى الصغرى : وهو أظهر . قال الزركشى : وهو أشهر . وقدمه ابن عبيدان . وقيل : يصير مستعملاً بأول جزء لاقاه . قدمه فى الرايعتين ، والحاويين ، والتلخيص . وقال : على المنصوص . وحكى الأول احتمالاً . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيمم . وقال فى الرعاية الكبرى : ويحتمل أن يرتفع حدثه إذا انفصل الماء عما غمسه كله . وهو أولى . انتهى . والاحتمال للشيرازى .

السادسة : وكذا الحكم لو نوى بعد غمسه على الصحيح من المذهب .

وعليه الجمهور . قال في الحاوى ، قال أصحابنا : يرتفع الحدث عن أول جزء يرتفع منه . فيحصل غسل ما سواه بماء مستعمل . فلا يجزيه . وقيل : يرتفع هنا عقيب نيته . اختاره المجد . قاله في الحاوى الكبير .

السابعة : لا أثر للغمس بلانية لطهارة بدنه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يكره . قال الزركشى : وظاهر ما فى المغنى عن بعض الأصحاب : أنه قال بالمنع فيما إذا نوى الاغتراف فقط . وفيه نظر . انتهى .

الثامنة : لو كان الماء كثيراً كره أن يغتسل فيه . على الصحيح من المذهب . قال أحمد : لا يعجنى . وعنه لا ينبغي . فلو خالف وفعل ارتفع حدثه قبل انفصاله عنه ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الرايتين . وقيل : يرتفع بعد انفصاله . قدمه فى الفائق ، والحاوى الصغيرى . قال فى الرعاية الكبرى : وهو أقيس . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .

التاسعة : لو اغترف الجنب أو الحائض أو النفساء بيده من ماء قليل بعد نيته غسله : صار مستعملاً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقدمه فى الفروع . وقال : نقله واختاره الأكثر . قال الزركشى : هذا أنص الروايتين وأصحهما عند عامة الأصحاب . قال ابن عبيدان : قاله أصحابنا . ونص عليه فى مواضع . وعنه لا يصير مستعملاً . وهو ظاهر كلام الخرقى . قاله الزركشى . واختاره جماعة منهم المجد . قال فى الفروع : وهو أظهر ، لصرف النية بقصد استعماله خارجه .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما ابن تيم .

العاشرة : هل رجلٌ وفم ونحوه كيد فى هذا الحكم ، أم يؤثر هنا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما فى الفروع . قال ابن تيم : ولو وضع رجله فى الماء لا لغسلها وقد نوى : أثر على الأصح^(١) . قال فى الرعاية الكبرى : وإن نواه ، ثم وضع رجله

(١) فى نسخة الشيخ « على الصحيح »

فيه لافسلاها بنية تخصها . فطاهر في الأصح . وإن غمس فيه فله : احتمال وجهين .
الحادية عشر : لو اغترف متوضئ بيده بعد غسل وجهه ، ونوى رفع الحدث
عنها : أزال الطهورية كالجنب . وإن لم ينو غسلها فيه ، فالصحيح من المذهب :
أنه طهور ، لمشقة تكرره . وقيل : حكمه حكم الجنب ، على ما تقدم . والصحيح :
الفرق بينهما .

الثانية عشر : يصير الماء بانتقاله إلى عضو آخر مستعملاً ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا . فهي كلها كعضو واحد . وعنه لا يصير مستعملاً في الجنب .
وعنه يكفيهما مسح اللبنة بلا غسل ، للخبر . ذكره ابن عقيل وغيره .
قوله ﴿ وإن أزيلت به النجاسة ، فانفصل متغيراً ، أو قبل زوالها ،
فهو نجس ﴾ .

إذا انفصل الماء عن محل النجاسة متغيراً . فلا خلاف في نجاسته مطلقاً .
وإن انفصل قبل زوالها غير متغير ، وكان دون القلتين : انبنى على تنجيس القليل
بمجرد ملاقة النجاسة ، على ما يأتي في أول الفصل الثالث . وقيل : بطهارته على
محل نجس مع عدم تغيره . لأنه وارد . واختاره في الحاوي الكبير . ذكره في
باب إزالة النجاسة . لأنه لو كان نجساً لما طهر الحل . لأن تنجيسه قبل الانفصال
ممتنع . وعقيب الانفصال ممتنع . لأنه لم يتجدد له ملاقة النجاسة .

قوله ﴿ وإن انفصل غير متغير بعد زوالها ، فهو طاهر ﴾ .

إن كان الحل أرضاً . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في
مجمع البحرين : ولا خلاف بين الأصحاب في طهارة هذا في الأرض . وجزم به
في المحرر ، والنظم ، والوجيز . وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وابن تيم
وغيرهم . وذكر القاضي ، وأبو الخطاب ، وأبو الحسين وجهاً : أن المنفصل عن

الأرض . كالمفصل عن غيرها في الطهارة والنجاسة . وحكاها ابن البنا في خصاله
رواية .

قلتُ : وهو بعيد جداً .

وعنه : طهارة منفصلة عن أرض أعيان النجاسة فيه مشاهدة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ غَيْرِ الْأَرْضِ فَهُوَ طَاهِرٌ ﴾ .

في أصح الوجهين . وكذا قال ابن تيميم ، وصاحب المغنى ، والهداية . وهو
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب .
وقدمه في الفروع ، والمستوعب ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم . قال
في الكافي : أظهرهما طهارته . وصححه في مجمع البحرين ، والنظم ،
وابن عبيدان .

والوجه الثاني : أنه نجس . اختاره ابن حامد . وأطلقهما في الخلاصة .

تفسير : محل الخلاف - وهو مراد المصنف وغيره ممن أطلق - إذا كان
الزال به دون القلتين . أما إذا كان قلتين فأكثر ، فإنه طهور بلا خلاف . قاله
في الرعاية . وهو واضح .

تفسير : كثير من الأصحاب يحكي الخلاف وجهين . وحكاها ابن عقيل ومن
تابعه روايتين . وقدمه في المستوعب .

فائدة : فعلى القول بنجاسته : يكون المحل المنفصل عنه طاهراً . صرح به
الآمدى . ومعناه كلام القاضي . وقيل : المحل نجس كالمفصل عنه . جزم به
في الانتصار . وهو ظاهر كلام الحلواني . قال ابن تيميم : وما انفصل عن محل
النجاسة متغيراً بها : فهو والمحل نجسان ، وإن استوفى العدد . وقال الآمدى :
يحكم بطهارة المحل . انتهى . وقال ابن عبيدان - لما نصر أن الماء المنفصل بعد طهارة
المحل طاهر - ولنا : أن المنفصل بعض المتصل . فيجب أن يعطى حكمه في الطهارة

والنجاسة . كما لو أراق ماء من إناء . ولا يلزم الغسالة المتغيرة بعد طهارة الحل .
لأننا لا نسلم قصور ذلك . بل نقول : ما دامت الغسالة متغيرة فالحل لم يطهر .
وقال في الفروع : وفي طهارة الحل مع نجاسة المنفصل وجهان .

قوله ﴿ وهل يكون طهوراً ؟ على وجهين ﴾

بناء على الروایتين ، فيما إذا رُفِعَ به حدث ، على ما تقدم . وأطلقهما في
الكافي ، والمحرم ، والمستوعب ، والمغني ، وابن تيم ، والحاويين .
أحدهما : لا يكون طهوراً . وهو المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وصححه
في التصحيح وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعايتين وغيرهم . قال في مجمع البحرين :
هذا الصحيح .

والوجه الثاني : أنه طهور . قال المجد : وهو الصحيح . قال الشيخ تقي
الدين : هذا أقوى .

فائدة : ظاهر كلام المصنف : أن الماء في محل التطهير لا يؤثر تغييره والحالة
هذه . وهو صحيح . وعليه جماهير الأصحاب . وجزموا به . وقيل :
فيه قول يؤثر . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : التفريق بينهما بوصف غير مؤثر
لغة وشرعاً . ونقل عنه في الاختيارات أنه قال : اختاره بعض أصحابنا .

قوله ﴿ وإن خَلَتْ بالطهارة منه امرأة فهو طهور ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال
المجد : لا خلاف في ذلك . وعنه أنه طاهر . حكاه غير واحد . قال ابن البناء في
خصاله ، وابن عبدوس في تذكرته : هو طاهر غير مطهر . قال الزركشي : ولقد
أبعد السامري ، حيث اقتضى كلامه الجزم بطهارته ، مع حكايته الخلاف في ذلك
في طهارة الرجل به .

قلت : ليس كما قال الزركشي . وإنما قال أولاً : هو طاهر ، ثم قال : وهل

يرفع حدث الرجل ؟ على روايتين . فحكم بأنه طاهر أولاً . ثم هل يكون طهوراً مع كونه طاهراً ؟ حكى الروائتين . وهذا يشبه كلام المصنف المتقدم في قوله « فهو طاهر في أصح الوجهين ، وهل يكون طهوراً ؟ على وجهين » وهو كثير في كلام الأصحاب . ولا تناقض فيه ، لكونهم ذكروا أنه طاهر . ومع ذلك هل يكون طهوراً ؟ حكوا الخلاف . فهو متصف بصفة الطهارية بلا نزاع . وهل يضم إليه شيء آخر ، وهو الطهورية ؟ فيه الخلاف .

قوله ﴿ ولا يجوز للرجل الطهارة به في ظاهر المذهب ﴾

وكذا قال الشارح ، وابن منجا في شرحه ، وغيرهما . وهو المذهب المعروف . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير ، منهم الخرقى ، وصاحب المذهب الأحمد ، والمحزر ، والوجيز ، وابن تيم ، وابن أبى موسى ، وناظم المفردات ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفصول ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . قال الزركشى : هي أشهرها عن الإمام أحمد . وعند الخرقى وجهور الأصحاب : لا يرفع حدث الرجل . قال في المغنى ، وابن عبيدان : هي المشهورة . قال ابن رزين : لم يحز لغيرها أن يتوضأ به ، هي أضعف الروائتين . وعنه يرفع الحدث مطلقاً ، كاستعمالها معاً في أصح الوجهين فيه . قاله في الفروع . اختارها ابن عقيل ، وأبو الخطاب ، والطوفى في شرح الخرقى ، وصاحب الفائق . وإليه ميل المجد فى المنتقى ، وابن رزين فى شرحه . قال فى الشرح وجمع البحرين : وهو أقيس . وأطلقهما فى المستوعب ، والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . فعليها لا يكره استعماله على الصحيح . وعنه يكره . ومعناه اختيار الأجرى . وقدمه ابن تيم .

فأمره : منع الرجل من استعمال فضل ظهور المرأة تعبدى لا يعقل معناه . نص

عليه . ولذلك يباح لامرأة سواها ولها التطهر به فى طهارة الحدث والخبث وغيرها . لأن النهى مخصوص بالرجل . وهو غير معقول . فيجب قصره على مودده .

قوله ﴿وإن خَلَّتْ بالطهارة﴾

اعلم أن في معنى «الخلوة» روايتين . إحداهما - وهي المذهب - : أنها عدم المشاهدة عند استعمالها من حيث الجملة . قال الزركشي : هي المختارة . قال في الفروع : وتزول الخلوة بالمشاهدة ، على الأصح . وقدمه في المستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق .

والرواية الثانية : معنى «الخلوة» انفرادها بالاستعمال ، سواء شوهدت أم لا . اختارها ابن عقيل . وقدمها ابن تميم ، وجمع البحرين . قال في الحاوى الكبير : وهي أصح عندى . وأطلقها في الفصول ، والحاوى الكبير ، والمذهب .

وتزول الخلوة بشاركتها لها في الاستعمال بلا نزاع . قاله في الفروع . فعلى المذهب : يزول حكم الخلوة بمشاهدة مميز ، وبكافر وامرأة . فهي تخلوة النكاح على الصحيح من المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر ، والشيرازى . وجزم به في المستوعب . وقدمه في الكافي ، ونظمه ، والشرح ، والنظم . وألحق السامرى المجنون بالصبي المميز ونحوه . قال في الرعاية الكبرى : وهو خطأ ، على ما يأتى .

وقيل : لا تزول الخلوة إلا بمشاهدة مكلف مسلم . اختاره القاضى في الجرد . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في المغنى ، والحاوى الكبير ، وابن تميم ، وابن عبيدان ، والزركشى ، والفائق ، والفروع .

وقيل : لا تزول الخلوة إلا بمشاهدة رجل مسلم حر . قدمه في الرعاية الكبرى . فقال : ولم يرها ذكر مسلم مكلف حر . وقيل : أو عبد . وقيل : أو مميز . وقيل : أو مجنون . وهو خطأ . وقيل : إن شاهد طهارتها منه أتى أو كافر فوجهان . انتهى .

تنبيهات

الأول : قوله «بالطهارة» يشمل طهارة الحدث والخبث . أما الحدث : فواضح وأما خلوتها به لإزالة نجاسة ، فالصحيح من المذهب : أنه ليس كالحدث . فلا تؤثر

خلوتها فيه . قال ابن حامد : فيه وجهان . أظهرهما : جواز الوضوء به . واقتصر عليه في الشرح . وقدمه في الفروع . وقطع به ابن عبدوس المتقدم . وقيل : حكمه حكم الحدث . اختاره القاضي . قال المجد : وهو الصحيح . قال في مجمع البحرين : ولا يختص المنع بطهارة الحدث في الأصح . وقدمه في الحاوى الكبير . وقال : إنه الأصح . وأطلقهما في المغنى ، والنظم ، والرايعتين ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، والفائق ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الشرح في الاستنباء . واقتصر على كلام ابن حامد في غيره .

الثانى : شمل قوله « بالطهارة » الطهارة الواجبة والمستحبة . وهو ظاهر المحرر ، والوجيز ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . وجزم به في الفصول . وقدمه ابن رزين . وقيل : لا تأثير لخلوتها في طهارة مستحبة ، كالتجديد ونحوه . وهو الصحيح . قدمه في الفروع . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وابن عبيدان ، والزرکشى ، والفائق ، وغيرهم .

الثالث : ظاهر قوله « بالطهارة » الطهارة الكاملة . فلا تؤثر خلوتها في بعض الطهارة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو المذهب . وقدمه في الفروع . وقيل : خلوتها في بعض الطهارة ، كخلوتها في جميعها . اختاره ابن رزين في شرحه . وقدمه في الفصول . ويحتمله كلام المصنف هنا . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والراية الكبرى ، وابن تيم ، وابن عبيدان .

الرابع : مفهوم قوله « بالطهارة » أنها لو خلت به للشرب : أنه لا يؤثر . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ولا يكره ، على الصحيح من المذهب . اختاره المجد وغيره . وقدمه في الراية الكبرى ، وشرح ابن عبيدان . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وعنه يكره . وأطلقهما الزركشى . وعنه حكمه حكم الخالية به للطهارة .

الخامس : مراده بقوله « بالطهارة » الطهارة الشرعية ، فلا تؤثر خلوتها به في التنظيف . قاله ابن تيم . ولا غسلها ثوب الرجل ونحوه . قاله في الرعاية الكبرى . قال : ولم يكره .

السادس : مفهوم قوله « منه » يعني من الماء : أنها إذا خلت بالتراب للتيمم : أنها لا تؤثر . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام غيره . وفيه احتمال : أن حكمه حكم الماء . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

السابع : مفهوم قوله « امرأة » أن الرجل إذا خلا به لا يؤثر خلوته منعاً . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونقله الجماعة عن أحمد . وحكاه القاضى وغيره إجماعاً . وذكر ابن الزغوانى عن الأصحاب وجهاً بمنع النساء من ذلك . قال في الرعاية : وهو بعيد . وأطلقهما ناظم المفردات . وقال في الفائق : ولا يمنع خلوة الرجل بالماء الرجل . وقيل : بلى . ذكره ابن الزغوانى .

قلت : في صحة هذا الوجه الذى ذكره في الفائق عنه نظر . وعلى تقدير صحة نقله : فهو ضعيف جداً ، لا يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه . ولا على الذى قبله . وهو مخالف للإجماع .

الثامن : ظاهر قوله « امرأة » أن خلوة المميرة : لاتأثير لها . وهو صحيح . وهو ظاهر كلامه فى المحرر ، والوجيز ، وابن تيم ، وغيرهم . وهو المذهب . وهو ظاهر ماجزم به فى الرعاية الكبرى . فإنه قال « مكلفة » وقدمه فى الفروع . وقيل : خلوة المميرة كالمكلفة . وهو ظاهر ماجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . فإنهما قالوا : أو رفعت به مسلمة حدثاً .

التاسع : شمل قوله « امرأة » المسلمة والكافرة . وهو ظاهر كلامه فى الفروع والمحرر ، والوجيز ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . فإنهم قالوا « امرأة » وهو أحد

الوجهين . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقيل : لاتأثير خلوة غير المسلمة . وهو ظاهر
الرعايتين ، والحاوى الصغير . فإنهما قالا « مسلمة » .

قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والزرکشی . وأطلقهما ابن تيمم في خلوة الذمية
للحيض . وذكر في الفصول ومن بعده : احتمالاً بالفرق بين الحيض والنفاس ،
وبين الغسل . فتؤثر خلوة الذمية للحيض والنفاس ، دون الغسل . لأن الغسل
لم يفد بإباحة شيء .

العاسر : مفهوم قوله « امرأة » أنه لاتأثير خلوة الخنثى المشكل به . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم ابن
عقيل في الفصول ، والمجد في شرح الهداية ، وابن تيمم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى
الصغير ، وابن عبيدان ، والزرکشی . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وهو
ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقيل الخنثى في الخلوة كالمرأة . اختاره ابن عقيل
الحاوى عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز للصبي
الطهارة به . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وهو المذهب .
قدمه في الفروع . وقيل : حكمه حكم الرجل . قال في الرعاية الكبرى : هل
يلحق الصبي بالمرأة ، أو بالرجل ؟ يحتمل وجهين .

الثاني عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز الطهارة
به للخنثى المشكل . وهو مفهوم كلام كثير من الأصحاب . واختاره ابن عقيل .
وجزم به الزرکشی . والصحيح من المذهب : أن الخنثى المشكل كالرجل . جزم به
في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والمنور . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية
الكبرى : هل يلحق الخنثى المشكل بالرجل ؟ يحتمل وجهين .

الثالث عشر : عموم قوله « الطهارة » يشمل الحدث والغلب . أما الحدث :

فواضح وأما الخبث : فالصحيح من المذهب : أنه ليس كالحدث . فيجوز للرجل غسل النجاسة به . وهو المذهب . اختاره ابن أبي موسى ، والمصنف . قال ابن عبيدان : وهو الصحيح . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والرعاية الكبرى ، والشرح ، وابن رزين في شرحه ، وابن خطيب السلامية في تعليقه . وقيل : يمنع منه ، كطهارة الحدث . اختاره القاضي ، والمجد [وابن عبد القوي في مجمع البحرين] وحكاه الشيرازي عن الأصحاب ، غير ابن أبي موسى . قال ابن رزين : هذا القول أصح . وقدمه في الحاوي الكبير . قال في الرعاية الكبرى : وهو بعيد . وأطلقهما في المستوعب ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاولى الصغير ، وابن عبيدان .

الرابع عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه يجوز لامرأة أخرى الطهارة به . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الفصول والزر كشي . وصححه في الفروع ، وابن رزين ، وابن عبيدان . وقدمه ابن منبج في شرحه . وهو ظاهر كلامه في المحرم ، والوجيز . وقيل : هي كالرجل في ذلك . وقدمه في الفائق . فقال « طهور . ولا يستعمل في الحدث » وأطلقهما في الرعايتين ، والحاولى الصغير ، وابن تيم ، والمستوعب ، وناظم المفردات .

الخامس عشر : فعلى المذهب هنا - وفي كل مسألة قلنا يجوز الطهارة به - محله : على القول بأنه طهور أو طاهر . أما إن قلنا « إنه طاهر » فلا يجوز الطهارة به . وصرح به في الحاوي الصغير وغيره . وهذا الذي ينبغي أن يقطع به . وقال في الرعاية الصغرى : وإن توضحاً به الرجل فروايتان . وقيل - مع طهوريته - فظاهره : أن المقدم سواء قلنا إنه طهور أو طاهر . وقال في الرعاية الكبرى : ولما التطهير به - يعنى الحالية به - ثم قال : قلت : إن بقي طهوراً . وإلا فلا . وفي جواز تطهر امرأة أخرى به إذن : وجهان . وفي جواز تطهير الرجل به إذن : روايتان وقيل : بل مطلقاً . وقيل إن قلنا : هو طهور . جاز . وإلا فلا . انتهى .

فحكي خلافاً في الجواز مع القول بأنه طاهر .

والذى يظهر : أن هذا ضعيف جداً .

السادس عشر : مفهوم كلامه : أنه يجوز للمرأة الخالية به الطهارة به . وهو الصحيح من المذهب . قطع به كثير من الأصحاب . وقال فى الرعاية الكبرى : ولها التطهر به . ثم قال قلت : إن بقى طهوراً كما تقدم . وقال فى الحاوى الصغير : ولها التطهر به فى ظاهر المذهب . فدل أن فى باطنه قولاً : لا يجوز لها ذلك .

قلت : هو قول ساقط . فإنه يفضى إلى أن المرأة لا تصح لها طهار ألبتة فى بعض الصور . وهو مخالف لإجماع المسلمين .

السابع عشر : كلام المصنف مقيد بما إذا كان الماء الخالية به دون القلتين . وهو الواقع فى الغالب : أما إن كان قلتين فأكثر ، فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : أن الخلوة لا تؤثر فيه منعاً . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : الكثير كالتقليل فى ذلك . قال المجد فى شرحه ، وتبعه فى الحاوى الكبير : هذا بعيد جداً . قال فى الرعاية : وهو بعيد . وأطلقهما ناظم المفردات .

فوائده

منها : لو خلط طهور بمستعمل ، فإن كان لو خالف فى الصفة غيَّره : أثر منعاً على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال فى الحاوى الكبير وغيره : قاله أصحابنا . وقدمه فى الفرع وغيره . وقال المجد : عندى أن الحكم لأكثرهما مقداراً اعتباراً بغلبة أجزائه . وجزم به فى الإفادات . وعند ابن عقيل : أن غيره لو كان خلاً أثر منعاً . قال المجد : ولقد تحكم ابن عقيل بقوله : إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير منع^(١) ، إذ اخل ليس بأولى من غيره . وأطلقهن ابن تيم . ونص أحمد فيمن انتضح من وضوئه فى إنائه لا بأس .

(١) كذا فى الأصول . وفى السطر قبله « أثر منعاً » فتأمل .

ومنها : لو بلغ بعد خلطه قلتين ، أو كانا مستعملين ، فهو طاهر . على الصحيح من المذهب . وقيل : طهور . واختار ابن عبدوس في تذكرته طهورية المستعمل إذا انضم وصار قلتين . وأطلق في الشرح ، فيما إذا كانا مستعملين : احتمالن . وابن عبيدان وجهين .

ومنها : لو كان معه ما يكفيه لطهارته ، فخلطه بمائع لم يغيره ، وتطهر منه . وبقي قدر المائع أو دونه . صحت طهارته . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل : لا تصح . اختاره القاضى فى الجامع . وقال : هو قياس المذهب . وقال ابن تيمم ، وجماعة من الأصحاب : إن استعمل الجميع جاز . وإلا فوجهان . وإن كان الطهور لا يكفيه لطهارته ، وكله بمائع لم يغيره : جاز استعماله . وصحت طهارته ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الكافى ، وشرح ابن رزىن . قال فى المغنى : هذا أولى . وصححه فى الحاوى الكبير ، وابن عبيدان . واختاره القاضى فى المجمرد . وعنه لا تصح الطهارة . اختاره القاضى أيضاً فى الجامع . وحمل ابن عقيل كلام القاضى فى المسألتين على أن المائع لم يستهلك . قال ابن عبيدان : حكى فى المغنى الخلاف روايتين . ولم أر لأكثر الأصحاب إلا وجهين . وأطلقهما ابن تيمم والرايعتين ، والفروع . ولكن فرض فى الرايعتين والفروع الخلاف فى المسألتين فى زوال طهورية الماء وعدمه . وردة شيخنا فى حواشيه على الفروع برد حسن .

ومنها : متى تغير الماء بطاهر ، ثم زال تغيره : عادت طهوريته .
تنبيه : قوله (القسم الثالث ما نجس وهو ما تغير بمخالطة النجاسة) مراده : إذا كان فى غير محل التطهير ، على ما تقدم التنبيه عليه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَهُوَ يَسِيرٌ . فَهَلْ يَنْجُسُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ وأطلقهما فى المذهب الأحمد . إحداها : ينجس . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . جزم به فى الإرشاد ، والتذكرة لابن عقيل ، والخصال لابن البناء ،

والإيضاح ، والعمدة ، والوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والتسهيل ، والمختب ، وغيرهم . وهو مفهوم كلام الخرقى . وقدمه فى القروع ، والهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والفائق ، وغيرهم . وصححه فى التصحيح . قال فى الكافى : أظهرها نجاسته . قال فى المغنى : هذا المشهور فى المذهب . قال الشارح ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان : هى ظاهر المذهب . قال ابن منجا : الحكم بالنجاسة أصح . قال فى المذهب : ينبس فى أصح الروايتين . قال ابن تيم : نجس فى أظهر الروايتين . قال ابن رزى فى شرحه : ينبس مطلقاً فى الأظهر . قال فى الخلاصة : فينبس على الأصح . قال فى تجريد العناية : هذا الأظهر عنه . قال الزركشى : هى المشهورة والمختارة للأصحاب . وهو ظاهر ما قطع به المصنف قبل ذلك فى قوله « فانفصل متغيراً أو قبل زوالها فهو نجس » .

تفسيرها

أمرها : عموم هذه الراه ، يقتضى سواء أدركها الطرف أو لا . وهو الصحيح . وهو المذهب . ونص عليه . وعليه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وحكى أبو الوقت الدينورى عن أحمد : طهارة مالا يدركه الطرف . واختاره فى عيون المسائل . وعمومها أيضاً يقتضى سواء مضى زمن تسرى فيه أم لا . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : إن مضى زمن تسرى فيه النجاسة نجس . وإلا فلا .

والرواية الثانية : لا ينبس . اختارها ابن عقيل فى المفردات وغيرها ، وابن المنى والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . قال فى الحاويين : وهو أصح عندى . قال فى مجمع البحرين : ونصر هذه الرواية كثير من أصحابنا . قال الزركشى : وأظن اختارها ابن الجوزى . قال الشيخ تقي الدين : اختارها أبو المظفر بن الجوزى ،

وأبو نصر . وقيل : بالفرق بين يسير الراحة وغيرها . فيعنى عن يسير الراحة .
ذكره ابن البناء . وشذذه الزركشى .

قلت : نصره ابن رجب فى شرح البخارى . وأظن أنه اختيار الشيخ تقي الدين
وابن القيم ، وما هو بعيد .

الثانى : هذا الخلاف فى الماء الراكد . أما الجارى : فعن أحمد أنه كالراكد ،

إن بلغ جميعه قلتين : دفع النجاسة إن لم تغيره ، وإلا فلا . وهى المذهب . وهى ظاهر
كلام المصنف هنا وغيره . قال فى الرعاية الكبرى : هى أشهر [قال ابن مفلح -
فى أصوله فى مسألة المفهوم - : هل هو عام أم لا ؟ المشهور عن أحمد وأصحابه
أن الجارى كالراكد فى التنجيس] وقدمه فى الفروع والمائى قال ابن تيمم :
اختاره شيخنا . قال الزركشى : اختارها السامرى وغيره . وعنه : لا ينجس قليله
إلا بالتغير . فإن قلنا ينجس قليل الراكد . جزم به فى العمدة ، والإفادات . وقدمه
فى الرعايتين . قال فى الكبرى : هو أقيس وأولى . قال فى الحاوى الصغير : ولا
ينجس قليل جار قبل تغيره ، فى أصح الروايتين . وقال فى الحاوى الكبير : وهو
أصح عندى . واختارها المصنف ، والشارح ، والمجد ، والناظم . قال فى الفروع :
اختارها جماعة . واختارها الشيخ تقي الدين . وقال : هى أنص الروايتين . وعنه
تعتبر كل جرّية بنفسها . اختارها القاضى وأصحابه . وقال : هى المذهب . قال
الزركشى : هى اختيار الأكثرين . قال فى الكافى : وجعل أصحابنا المتأخرون
كل جرّية كالماء المفرد . واختارها فى المستوعب . قال فى الفروع : وهى أشهر .
قال فى الحاوى الكبير : هذا ظاهر المذهب . قال الأصحاب : فيفضى إلى تنجيس
نهر كبير بنجاسة قليلة لا كثيرة ، لقلة ما يحاذى القليلة . إذ لو فرضنا كلباً فى جانب
نهر كبير وشجرة منه فى جانبه الآخر ، لكان ما يحاذيها لا يبلغ قلتين لقلته ، والمحاذى
للكلب يبلغ قليلاً كثيرة . فيعائى بها [ولكن رد المصنف والشارح وغيرها
ذلك ، وسووا بين القليل والكثير . كما يأتى فى النجاسة الممتدة] .

فائدة : للرواية الأولى والثانية فوائد ، ذكرها ابن رجب في أول قواعده .

منها : إذا وقعت فيه نجاسة ، فعلى الأولى : يعتبر مجموعه . فإن كان كثيراً لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجس . وعلى الثانية : تعتبر كل جرية بانفرادها . فإن بلغت قلتين لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجس . وعلى الثالثة : تعتبر كل جرية بانفرادها ، فإن بلغت قلتين لم ينجس بدون تغير ، وإلا نجست .

ومنها : لو غمس الإناء النجس في ماء جار ، ومرت عليه سبع جريات ، فهل هو غسلة واحدة ، أو سبع ؟ على وجهين . حكاهما أبو حسن بن الغازی تلميذ الأمدى . وذكر أن ظاهر كلام الأصحاب : أنه غسلة واحدة . وفي شرح المذهب للقاضي : أن كلام أحمد يدل عليه . وكذلك لو كان ثوباً ونحوه وعصره عقيب كل جرية .

ومنها : لو انغمس المحدث حدثاً أصغر في ماء جار للوضوء ، ومرت عليه أربع جريات متوالية . فهل يرتفع بذلك حدثه أم لا ؟ على وجهين . أشهرهما عند الأصحاب : أنه يرتفع . وقال أبو الخطاب في الانتصار : ظاهر كلام أحمد : أنه لا يرتفع . لأنه لم يفرق بين الراكد والجارى . قال ابن رجب : قلت بل نص أحمد على التسوية بينهما في رواية محمد بن الحكم . وأنه إذا انغمس في دجلة فإنه لا يرتفع حدثه حتى يخرج مرتباً .

ومنها : لو حلف لا يقف في هذا الماء ، وكان جارياً : لم يحنت عند أبي الخطاب وغيره . وقال ابن رجب : وقياس المنصوص : أنه يحنت : لاسيما والعرف يشهد له . والأيمان مرجعها إلى العرف . وقاله القاضي في الجامع الكبير .

فوائد

إمداها : « الجرية » ما لحاظ بالنجاسة فوقها وتحتها وَيَمْنَةً وَبَسْرَةً ، على

الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به . وزاد المصنف :

ما انتشرت إليه عادة أمامها ووراءها . وتابعه الشارح . فجزم به هو ابن رزين .
وقال ابن عقيل في الفنون « الجرية » مافيه النجاسة . وقدر مساحتها : فوقها
وتحتها ، ويمنتها ويسرتها . نقله الزركشى .

الثانية : لو امتدت النجاسة فما في كل جرية نجاسة منفردة ، على الصحيح من
المذهب . اختاره المصنف والشارح . وجزما به ، وابن رزين في شرحه . وقيل :
الكل نجاسة واحدة . وأطلقهما في الفروع ، والراعية الكبرى ، وابن تيم .

الثالثة : متى تنجست جريات الماء بدون التغير . ثم ركدت في موضع .
فالجيم نجس ، إلا أن يضم إليه كثير طاهر ، لاحق أو سابق . قال الإمام أحمد :
ماء الحمام عندى بمنزلة الجارى . وقال في موضع آخر : وقيل : إنه بمنزلة الماء
الجارى . قال المصنف : إنما جعله بمنزلة الماء الجارى إذا كان يفيض من الحوض .
وقاله الشيخ تقي الدين . قال ابن تيم ، وقال بعض أصحابنا : الجارى من المطر على
الأسطحة والطرق ، إن كان قليلا وفيه نجاسة : فهو نجس .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَهُوَ طَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا
أَوْ عَذْرَةً مَائَةً ، ففیه روایتان ﴾ .

وأطلقهما في الإرشاد ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ،
وابن رزين في شرحه ، والفائق ، والفروع ، والمذهب الأحمد .

إحداها : لا ينجس . وعليه جماهير المتأخرين . وهو المذهب عندهم . وهو
ظاهر الإيضاح ، والعمدة ، والوجيز ، والخلصة ، وإدراك الغاية ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والمنور ، والتسهيل ، والمنتخب . وغيرهم . لعدم ذكرهم لها . وقدمه
في المستوعب ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين . قال الشيخ تقي الدين : - وتبعه
في الفروع - اختاره أكثر المتأخرين . قال ناظم المفردات : هذا قول الجمهور .
قاله في المستوعب ، والتفريع عليه . قال في المذهب : لم ينجس . في أصح

الروائتين . قال ابن منجافى شرحه : عدم النجاسة أصح . واختاره أبو الخطاب ، وابن عقيل ، والمصنف ، والمجد ، والناظم ، وغيرهم .

قلت : وهذا المذهب على ما اصطلاحناه فى الخطبة .

والأخرى : ينبس ، إلا أن يكون مما لا يمكن نزحه لكثرة . فلا ينبس . وهذا المذهب ، عند أكثر المتقدمين . قال فى الكافى : أكثر الروايات أن البول والغائط ينبس الماء الكثير . قال فى المغنى : أشهرهما أنه ينبس . وقال ابن عبيدان : أشهرهما أنه ينبس . اختارها الشريف ، وابن البناء ، والقاضى . وقال اختارها الخرقى . وشيوخ أصحابنا . قال فى تجريد العناية : هذه الرواية أظهر عنه . قال الزركشى : هى أشهر الروائتين عند أحمد . اختارها الأكتون . قال ناظم المفردات : هى الأشهر . قال الشيخ تقي الدين : اختارها أكثر المتقدمين . قال الزركشى : والمتوسطين أيضاً ، كالقاضى ، والشريف ، وابن البناء ، وابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه فى الفصول . وهو من مفردات المذهب . ولم يستثن فى التلخيص إلا بول الآدمى فقط . وروى صالح عن أحمد مثله .

تنبيه : مراده بقوله « إلا أن تكون النجاسة بولا » بول الآدمى بلا ريب . بقرينة ذكر العذرة . فإنها خاصة بالآدمى . وهو المذهب . وقطع به الجمهور مصرحين به . منهم صاحب المذهب ، والمغنى ، والشرح ، والمحرق ، والبلغة ، وابن منجافى فى شرحه ، وابن عبيدان ، والرعاية الصغرى ، والفروع ، وغيرهم . وقدمه فى الفائق ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم ، وغيرهم . وذكر القاضى : أن كل بول ينبس حكمه حكم بول الآدمى . نقله عنه ابن تيم وغيره . وحكاه فى الرعاية قولاً . وقال فى الفائق : قال ابن أبى موسى : أو كل نجاسة - يعنى كالبول والغائط - فأدخل غيرها . وظاهره مشكل .

تنبيه : قطع المصنف هنا بأن تكون العذرة مائة . وهو أحد الوجهين . قطع به الشارح ، وابن منجافى شرحه لابن عبيدان ، وابن تيم ، والخرقى ، والكافى

والفصول ، والرعاية الصغرى ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ،
وناظم المفردات ، والمذهب الأحمد . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

والوجه الثانى : يشترط أن تكون مائة أو رتبة . وهو المذهب . جزم به
فى الإرشاد ، والمستوعب ، والمحرم ، والحاويين ، والفائق ، وتجريد العناية ،
والزركىشى . وقدمه فى الفروع .

فأمره : وكذا الحكم لو كانت يابسة وذابت على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعنه الحكم كذلك ولو لم تذب .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ نَرَحُهُ﴾

اختلف الأصحاب فى مقدار الذى لا يمكن نزحه . والصحيح من المذهب :
أنه مقدر بالمصانع التى بطريق مكة . صرح به الخرقى ، وصاحب المستوعب ،
والفروع ، وابن رزىن ؛ وغيرهم . قال المصنف فى المغنى : ولم أجد عن إمامنا
ولا عن أحد من أصحابنا تحديد مالا يمكن نزحه بأكثر من تشبيهه بمصانع
مكة . وقال فى المبهج : مالا يمكن نزحه فى الزمن اليسير . قال : والمحققون من
أصحابنا يقدرونه ببيتر بضاعة . وقدره سائر الأصحاب بالمصانع الكبار ، كالتى
بطريق مكة . وجزم فى الرعاية الصغرى ، والحاويين : بأنه الذى لا يمكن نزحه
عرفاً . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقال : كمصانع طريق مكة .

فوائده

إمدها : لو تغير بعض الكثير بنجاسة : فباقيه طهور ، إن كان كثيراً . على
الصحيح من المذهب . جزم به فى المستوعب . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى
الصغير ، والمغنى ، والشرح . ونصراه . وصححه فى الحاوى الكبير ، وابن
عبيدان ، وابن نصر الله فى حواشيه . وقال ابن عقيل : الجميع نجس . وقدمه

ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم . وقيل : الباقي طهور ، وإن قل . ذكره في الرعاية .

قلت : اختاره القاضي . ذكره في المستوعب .

ولو كان التغير بطاهر ، فما لم يتغير طهور . وجهاً واحداً . والمتغير طاهر . فان زال فطهور .

الثانية : يجوز ويصح استعمال الماء الطهور في كل شيء . ويجوز استعمال الطاهر من الماء والمائع في كل شيء . لكن لا يصح استعماله في رفع الأحداث وإزالة الأنجاس ، ولا في طهارة مندوبة . قال في الرعاية : على المذهب . قال ابن تيم : ينفع به في غير التطهير . وقال القاضي : غسل النجاسة بالمائع والماء المستعمل مباح ، وإن لم يطهر به . قال في الفروع - فيما إذا غمس يده . وقلنا : إنه طاهر غير مطهر - يجوز استعماله في شرب وغيره .

وقيل : يكره . وقيل : يحرم . صححه الأزرقي ، للأمر بإراقة كما تقدم . انتهى . والنجس : لا يجوز استعماله بحال . إلا لضرورة دفع لقمة غص بها ، وليس عنده طهور ولا طاهر ، أو لعطش معصوم آدمي أو بهيمة ، سواء كانت تؤكل أو لا . ولكن لا تحلب قريباً ، أو لطّفء حريق متلف . ويجوز بلّ التراب به ، وجعله طيناً يطين به مالا يصلح عليه . قاله في الرعاية وغيرها . وقال في الفروع : وحرم الحلواني استعماله إلا لضرورة . وذكر جماعة : أن سقيه للبهائم كالطعام النجس . وقال الأزرقي في نهايته : لا يجوز قربانه بحال . بل يراق . وقاله القاضي في التعليق في المتغير . وأنه في حكم عين نجسة ، بخلاف قليل نجس لم يتغير .

الثالثة : قال في الفروع : وظاهر كلامهم : أن نجاسة الماء عينية .

قلت : وفيه بعد . وهو كالصریح في كلام أبي بكر في التنبيه . وقد تقدم أن النجاسة لا يمكن تطهيرها . وهذا يمكن تطهيره .

فظاهر كلامهم إذن : أنها حكيمة وهو الصواب . قال الشيخ تقي الدين في

شرح العمدة : ليست نجاسته عينية ، لأنه يطهر غيره ، فنفسه أولى ، وأنه كالثوب النجس . وذكر بعض الأصحاب في كتب الخلاف : أن نجاسته مجاورة سريعة الإزالة لاعينية . ولهذا يجوز بيعه . وذكر الأزجى : أن نجاسة الماء المتغير بالنجاسة نجاسة مجاورة . ذكره عنه في الفروع في باب إزالة النجاسة .

قوله ﴿ وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الْمَاءِ النَّجَسِ مَاءٌ طَاهِرٌ كَثِيرٌ ، طَهَّرَهُ إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ تَغْيِيرٌ ﴾

وهذا بلا نزاع إذا كان المتنجس بغير البول والمذرة ، إلا ما قاله أبو بكر على ما يأتي قريبا . فأما إن كان المتنجس بأحدهما - إذا لم يتغير ، وقلنا : إنها ليسا كسائر النجاسات - فالصحيح من المذهب : أنه لا يطهر إلا بإضافة ما لا يمكن نزحه . قطع به في المستوعب ، والشرح ، والفائق ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايتين ، وغيرهم . وقيل : يطهر إذا بلغ المجموع ما لا يمكن نزحه . وأطلقهما ابن تيمم . وقيل : يطهر بإضافة قلتين طهوريتين ، وهو ظاهر كلام المصنف هنا . قال ابن تيمم : وهو ظاهر كلام القاضي في موضع [قال شيخنا في حواشي الفروع : الذي يظهر أن هذا القول]^(١) . وقال أبو بكر في التنبيه : إذا انماعت النجاسة في الماء ، فهو نجس لا يطهر ولا يُطَهَّر . قال في المستوعب : وهو محمول على أنه لا يطهر بنفسه إذا كان دون القلتين .

فأمره : « الإفاضة » صب الماء على حسب الإمكان عرفا على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وهو ظاهر المغنى ، والشرح ، وابن تيمم ، وغيرهم . وجزم به في الكافي ، وابن عبيدان ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والراية الكبرى ، وغيرهما . واعتبر الأزجى ، وصاحب المستوعب : الاتصال في صبه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجِسُ كَثِيراً . فَرَأَى تَغْيِرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ
بِنَزْحٍ ، بَقِيَ بَعْدَهُ كَثِيراً : طَهَرَ ﴾

إذا كان الماء المتنجس كثيراً . فتارة يكون متنجساً ببول آدمي أو عذرتة .
وتارة يكون بغيرها . فإن كان بأحدهما : فقد تقدم ما يطهره إذا كان غير متغيراً ،
وإن كان متغيراً بأحدهما . فتارة يكون مما لا يمكن نزحه ، وتارة يكون مما يمكن
نزحه . فإن كان مما يمكن نزحه . فتطهيره بإضافة ما لا يمكن نزحه إليه ، أو بنزح
بقي بعده مالا يمكن نزحه . جزم به ابن عبيدان وغيره . فإن أضيف إليه ما يمكن
نزحه لم يطهره على الصحيح من المذهب . وقيل : يطهره . وأطلقهما في الرعاية
الكبرى . فإن زال تغيره بمكته : طهر على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية
الكبرى ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وقيل : لا يطهر . وأطلقهما ابن
عبيدان . وإن كان مما يمكن نزحه فتطهيره بإضافة مالا يمكن نزحه عرفاً . كمصانع
مكة على الصحيح من المذهب . وقيل : كثر بضاعة . وإن زال تغيره بطهور يمكن
نزحه فلم يمكن نزحه : لم يطهر على الصحيح من المذهب . وقيل : يطهر .

وإن كان متنجساً بنجاسة غير البول والعذرة ، فالصحيح من المذهب : أنه
يطهر بزوال تغيره بنفسه . وقطع به جمهور الأصحاب ، منهم صاحب الهداية ،
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمحزر ، والوجيز ، والنظم ،
والفائق ، وغيرهم . قال في الفروع والرعايتين ، والحاويين : ويطهر الكثير النجس
بزوال تغيره بنفسه على الأصح . وقال ابن تيم : أظهرهما يطهر . وقال ابن عبيدان :
الأولى يطهر . وقدمه في الشرح وغيره . وقال ابن عقيل : هل المكث يكون
طريقاً إلى التطهير ؟ على وجهين . وصحح أنه يكون طريقاً إليه . وعنه لا يطهر بمكته
بحال . قال ابن عقيل : يحتمل أن لا يطهر إذا زال تغيره بنفسه ، بناء على أن
النجاسة لا تطهر بالاستحالة . وأطلقهما في التخليص ، والبلغة .

تغيرها

أمرهما : قوله « طهر » يعنى : صار طهوراً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب
وقال فى الرعاية الكبرى : ما طهر من الماء بالمكاثرة ، أو بمكثه : طهور . ويحتمل
أنه طاهر ، لزوال النجاسة به .

الثانى : مفهوم قوله « أو ينزح يبقى بعده كثير » أنه لو بقى بعده قليل : أنه
لا يطهر . وهو المذهب . وقيل : يطهر . قال فى مجمع البحرين : قلت : تطهير الماء
بالنزع لا يزيد على تحويله ، لأن التقيص والتقليل ينافى ما اعتبره الشرع فى دفع
النجاسة من الكثرة . وفيه تنبيه على أنه إذا حُرِّك فزال تغيره : طهر لو كان به
قائل . لكنه يدل على أنه إذا زال التغير بماء يسير ، أو غيره من تراب ونحوه :
طهر بطريق الأولى . لاتصافه بأصل التطهير . انتهى .

فأمرتا

أمرهما : الماء المنزوح طهور ، ما لم تكن عين النجاسة فيه ، على الصحيح
من المذهب . وقيل : طاهر ، لزوال النجاسة به .

الثانية : قال فى الفروع : وفى غسل جوانب بئر نُزحت وأرضها : روايتان .
وأطلقهما فى المستوعب ، وشرح ابن عبيدان ، وابن تيم ، والفائق ، والمذهب .
إحداهما : لا يجب غسل ذلك . وهو الصحيح . قال المجد فى شرحه : هذا
الصحيح ، دفعا للحرج والمشقة . وصححه فى مجمع البحرين . والثانية : يجب غسل
ذلك . وقال فى الرايتين ، والحاويين : ويجب غسل البئر النجسة الضيقة وجوانبها
وحيطانها . وعنه : والواسعة أيضاً . انتهى . قال القاضى فى الجامع الكبير :
الروايتان فى البئر الواسعة والضيقة : يجب غسلها ، رواية واحدة .

قوله ﴿وَإِنْ كُوْثِرَ بَمَاءٌ يَسِيرٌ ، أَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ ، فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ لَمْ يَطْهَرْ﴾
اعلم أن الماء المتنجس ، تارة يكون كثيراً . وتارة يكون يسيراً .

فإن كان كثيراً ، وكوثر بماء يسير ، أو بغير الماء : لم يطهر على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في التخليص ، والبلغة والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والمذهب لأحمد ، وغيرهم . وقدمه في الكافي ، والفروع ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفاثق ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . ونصره المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وغيرها . قال ابن تيميم : لم يطهر في أظهر الوجهين .

ويتخرج أن يطهر . وهو وجه لبعض الأصحاب . حكاه في المغني ، والشرح وابن تيميم . وجزم به في المستوعب وغيره . واختاره في مجمع البحرين . وعالله في المستوعب بأنه لو زال بطول المكث طهر . فأولى أن يطهر [إذا كان يطهر] بمخالطته لما دون القلتين ، قال في النكت : يخالف في هذه الصورة أكثر الأصحاب . وأطلق الوجهين في المغني ، والشرح . وقيل : يطهر بالمسكثرة بالماء اليسير ، دون غيره . وهو الصواب . وأطلق في الإيضاح روايتين في التراب .

وإن كان الماء المتنجس دون القلتين ، وأضيف إليه ماء طهور دون القلتين ، وبلغ المجموع قلتين : فأكثر الأصحاب ممن خرج في الصورة التي قبلها ، نجزم هنا بعدم التطهير . ويحتمله كلام المصنف هنا . وحكى بعضهم وجهاً هنا ، وبعضهم تخريجا : أنه يطهر ، إلحاقاً وجعلاً للكثير بالانضمام كالكثير من غير انضمام ، وهو الصواب . وهو ظاهر تخريج الحرر .

فعلى هذا خرج بعضهم طهارة قُلَّةٍ نجسة إذا أضيفت إلى قلة نجسة ، وزال التغير ولم يكمل بيول أو نجاسة .

قلت : وهو الصواب . وفرق بعض الأصحاب بينها . ونص أحمد لا يطهر ، وخرج في الكافي : طهارة قُلَّةٍ نجسة إذا أضيفت إلى مثلها . قال : لما ذكرنا .

وإنما ذكر الخلاف في القليل المطهر إذا أضيف إلى كثير نجس . قال في النكت :
وكلامه في الكافي فيه نظر .

تغييره

أمرهما : يخرج المصنف وغيره من مسألة زوال التغيير بنفسه . قاله الشارح
وابن عبيدان ، وابن منجا في شرحه ، والمصنف في الكافي وغيرهم .
الثاني : قوله « أو بغير الماء » مراده غير المسكر . وماله راحة تعطى راحة
النجاسة ، كالزعفران ونحوه ، قاله الأصحاب .

فوائده

إبراهيم : لو اجتمع من نجس وطاهر وطهور قلتان بلا تغيير . فكله نجس
على الصحيح من المذهب . وقيل : طاهر ، وقيل طهور . وهو الصواب .
الثاني : إذا لاقت النجاسة مائعا غير الماء تنجس ، قليلا كان أو كثيرا
على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة . وعنه حكمه حكم
الماء . اختاره الشيخ تقي الدين . وعنه حكمه حكم الماء بشرط كون الماء
أصلا له ، كالخل التمرى ونحوه . لأن الغالب فيه الماء . وأطلقهن ابن تيم . والبول
هنا . كغيره . وقال في الرايتين : قلت : بل أشد .

الثالث : لو وقع في الماء المستعمل في رفع الحدث [وقلنا : إنه طاهر]
أو طاهر غيره من الماء نجاسة ، لم ينجس إذا كان كثيرا على الصحيح من المذهب
قدمه [في المغنى ، وشرح ابن رزين ، و [ابن عبيدان] وصححه ابن منجا في نهايته
وغيره] ويحتمل أن ينجس . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال عن الأول :
فيه نظر . وهو كما قال . وأطلقهما في الشرح الكبير ، وابن تيم .
قوله (وَهُمَا خَمْسَةٌ رِطْلٍ بِالْعِرَاقِ) .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به الخرق ، والمهذية ،

والإيضاح ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ،
والمنتخب ، والمذهب الأحمد ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ،
والحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، ومجمع البحرين - وقال : إنه أولى -
وابن رزين - وقال : إنه أصح - والمستوعب - وقال : إنه أظهر - واختاره
ابن عبدوس في تذكرته . قال الزركشي : هذا المشهور ، والختار للأصحاب .
وعنه أربعائة رطل . قدمه ابن تميم ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في الكافي .
وقال في الرعاية الكبرى : وحكى عنه ما يدل على أن القلتين ستائة رطل . انتهى .
قلت : ويؤخذ من رواية نقلها ابن تميم ، وابن حمدان ، وغيرهما : أن القلتين
أربعائة رطل وستة وستون رطلا وثلاثا رطل . فإنهم قالوا : القلة تسع قريبتين ،
وعنه ونصف . وعنه وثلاث . والقربة تسع مائة رطل عند القائلين بها . فعلى
الرواية الثالثة : يكون القلتان ما قلنا . ولم أجد من صرح به ، وإنما يذكر
الروايات فيما تسع القلة ، وما قلناه لازم ذلك .

فأمرتاه

إمدهما : مساحة القلتين - إذا قلنا إنهما خمسمائة رطل - ذراع وربيع طولاً
وعرضاً وعمقا . قاله في الرعاية وغيره .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الرطل العراقي : مائة درهم وثمان وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم . فهو سُبُع الرطل الدمشقي ، ونصف سُبُعهِ . وعلى هذا
جمهور الأصحاب . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون وثلاثة أسباع درهم :
نقله الزركشي عن صاحب التلخيص فيه . ولم أجد في النسخة التي عندي
إلا كالمذهب المتقدم . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون درهماً . وهو في المغني
القديم . وقيل : مائة وثلاثون درهماً . وقال في الرعاية في صفة الغسل : والرطل
العراقي الآن : مائة وثلاثون درهماً . وهو أحد وتسعون مثقالاً . وكان قبل ذلك

تسعون مثقالا ، زتها مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع . فزيد فيها مثقال
ليزول الكسر . وقال غيره : ذلك . فعلى المذهب : تكون القلتان بالدمشق
مائة رطل وسبعة أرطال وسبع رطل .

قوله ﴿ وَهَلْ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ ، أَوْ تَحْدِيدٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وابن منجاني شرحه ،
والحاويين .

أحدهما : أنه تقريب . وهو المذهب . جزم به في العمدة ، والوجيز ،
والم نور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ،
وغيرهم . وصححه في المغنى ، والشرح ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وابن عبيدان ،
وشرح ابن رزين ، وغيرهم . قال في الكافي : أظهرهما أنه تقريب . واختاره
ابن عبدوس في تذكرته وغيره .

والوجه الثاني : أنه تحديد . اختاره أبو الحسن الأمدى . قال ابن عبيدان :
وهو اختيار القاضي . قال الشارح : وهو ظاهر قول القاضي . وقدم في الرعاية
السكبرى إذا قلنا هما خمسمائة : يكون تقريبا . وأطلق الوجهين إذا قلنا :
هما أربعمائة . واختار : أن الأربعمائة تحديد ، والخمسمائة تقريب . وقدم في المحرر :
أن الخمسمائة تقريب .

تفسيرها

أمرهما : في محل الخلاف في التقريب والتحديد للأصحاب طرق .

أصحهما : أنه جارٍ ، سواء قلنا : هما خمسمائة أو أربعمائة ، كما هو ظاهر كلام

المصنف هنا ، والكافي ، وابن تيم ، والفروع ، والفائق ، والحاويين ، والشرح ،
والنظم وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن محل الخلاف : إذا قلنا هما خمسمائة ، وهى طريقته فى
الحرر ، والرعاية الصغرى . وهو ظاهر كلامه فى المغنى . فإنه قال : يختلف
أصحابنا : هل هما خمسمائة رطل تقريباً ، أو تحديداً ؟ قال ابن منبج فى شرحه :
وهو الأشبه .

الطريقة الثالثة : فى الخمسمائة روايتان . وفى الأربعمائة وجهان . وهى المقدمة
فى الرعاية الكبرى ، ثم قال : وقيل الوجهان إذا قلنا هما خمسمائة . وهو
أظهر . انتهى .

الثانى : حكى المصنف الخلاف هنا وجهين . وكذا فى المذهب ، والكافى ،
والمغنى ، والشرح ، وابن تيمم ، وابن منبج ، وابن رزى فى شرحيهما . وحكى
الخلاف روايتين فى التلخيص ، والبلغة ، والمجد ، والفروع ، والرعاية الصغرى ،
والفائق ، والحاوئين ، وابن عبدوس فى تذكرته . وقال فى الرعاية الكبرى :
الروايتان فى الخمسمائة . والوجهان فى الأربعمائة . وقدم فى مجمع البحرين
وابن عبيدان : أن الخلاف وجهان .

وفائدة الخلاف فى أصل المسألة : أن من اعتبر التحديد لم يعف عن النقص
اليسير ، والقائلون بالتقريب يعفون عن ذلك .

فوائد

إمراها : لو شك فى بلوغ الماء قدراً يدفع النجاسة . ففيه وجهان . وأطلقهما
فى المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والفروع ، والرايعتين ، والحاوئين .
أحدهما : أنه نجس ، وهو الصحيح . قاله المجد فى شرح الهداية . قال فى القواعد
الفقهية : هذا المرجح عند صاحب المغنى ، والحرر . والثانى : أنه طاهر . قال
فى القواعد [الفقهية] : وهو أظهر .

الثانية : لو أخبره عدل بنجاسة الماء قبل قوله ، إن عين السبب على الصحيح من المذهب . وإلا فلا . وقيل : يقبل مطلقاً . ومشهور الحال : كالعديل على الصحيح قاله المصنف والشارح . وصححه في الرعاية . وقيل : لا يقبل قوله . وأطلقهما في الفروع . ويشترط بلوغه . وهو ظاهر المغنى ، والشرح . فإنهما قيداه بالبلوغ . وقيل : يقبل قول المميز . وأطلقهما في الفروع . ولا يلزم السؤال عن السبب . قدمه في الفائق . وقيل : يلزم . وأطلقهما في الفروع .

الثالثة : لو أصابه ماء ميزاب ولا أمانة : كره سؤاله عنه على الصحيح من المذهب . ونقله صالح . فلا يلزم الجواب . وقيل : بلى ، كما لو سأل عن القبلة . وقيل : الأولى السؤال والجواب . وقيل : بلزومهما . وأوجب الأرجح إجابته إن علم نجاسته ، وإلا فلا .

قلت : وهو الصواب . وقال أبو المعالي : إن كان نجساً لزمه الجواب وإلا فلا . نقله ابن عبيدان .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشْتَبَهَ الطَّاهِرُ بِالنَّجِسِ لَمْ يَتَحَرَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية والمذهب . وهو كما قالوا . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في البلغة ، والوجيز ، والمذهب الأحمد ، والإفادات ، والمنتخب ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في المذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والمحرم ، والرعايتين ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والحاويين ، وابن رزين ، وابن عبيدان ، وابن تيم ، وغيرهم . قال الزركشي : وهو المختار للأكثرين . وهو من مفردات المذهب . وعنه يتحرى إذا كثر عدد الطاهر . اختارها أبو بكر ، وابن شاقلاً ، وأبو علي النجاد قال ابن رجب في القواعد : وصححه ابن عقيل .

تفسيره

أمرهما : إذا قلنا يتحرى إذا كثر عدد الطاهر . فهل يكفي مطلق الزيادة ولو بواحد ، أو لابد من الكثرة عرفاً ، أو لابد أن تكون تسعة طاهرة وواحد نجس ، أو لابد أن تكون عشرة طاهرة وواحد نجس ؟ فيه أربعة أقوال . قدم في الفروع : أنه يكفي مطلق الزيادة . وهو الصحيح . وقدم في الرعايتين والحاوى الكبير : العرف . واختاره القاضى في التعليق ، فقال : يجب أن يعتبر بما كثر عادة وعرفاً . واختاره النجاد . وقال الزركشى : المشهور عند القائل بالتحرى : إذا كان النجس عُشر الطاهر : يتحرى . وجزم به فى المذهب ، والتلخيص ، وغيرهم . وقال القاضى فى جامعه : ظاهر كلام أصحابنا : اعتبار ذلك بعشرة طاهرة وواحد نجس . وأطلقهن ابن تيم . وأطلق الأوجه الثلاثة الأول : الزركشى ، والفائق .

الثانى قوله « لم يتحر فيهما على الصحيح من المذهب » يشعر أن له أن يتحرى فى غير الصحيح من المذهب . سواء كثر عدد النجس أو الطاهر ، أو تساوى . ولا قائل به من الأصحاب ، لكن فى مجمع البحرين أجراه على ظاهره . وقال : أطلق المصنف ، وفاقاً لداود ، وأبى ثور ، والمزنى ، وسُحنون من أصحاب مالك . قلت : والذى يظهر : أن المصنف لم يرد هذا ، وأنه لم ينفرد بهذا القول . والدليل عليه قوله « فى الصحيح من المذهب » فدل أن فى المذهب خلافاً موجوداً قبله غير ذلك ، وإنما اختلف فيما إذا كثر عدد الطاهر على ما تقدم . أما إذا تساوى ، أو كان عدد النجس أكثر : فلا خلاف فى عدم التحرى ، إلا توجيه لصاحب الفائق ، مع التساوى ، رداً إلى الأصل . فيحتاج كلام المصنف إلى جواب لتصحیحہ .

فأجاب ابن منجافى فى شرحه ، بأن قال : هذا من باب إطلاق اللفظ المتواطىء .
إذا أريد به بعض محالّه . وهو مجاز سائغ .

قلت : ويمكن أن يجاب عنه بأن الإشكال إنما هو فى مفهوم كلامه ،
والمفهوم لا عموم له عند المصنف ، وابن عقيل ، والشيخ تقى الدين ، وغيرهم
من الأصوليين ، وأنه يكفى فيه صورة واحدة ، كما هو مذكور فى أصول الفقه .
وهذا مثله ، وإن كان من كلام غير الشارع .

ثم ظهر لى جواب آخر أولى من الجوابين . وهو الصواب وهو أن الإشكال
إنما هو على القول المسكوت عنه . ولو صرح به المصنف لقيدته . وله فى كتابه
مسائل كذلك ، نبهت على ذلك فى أول الخطبة .

فوائد

إمراها : ظاهر كلام الأصحاب القائلين بالتحرى : أنه لا يتيمم معه .
وهو صحيح . واختار فى الرعاية الكبرى : أنه يتيمم معه . فقد يُعائى بها .

الثانية : حيث أجزنا له التحرى ، فتحرى فلم يظن شيئاً . قال فى الرعاية
الكبرى : أراقهما ، أو خلطهما بشرطه المذكور . انتهى .

قلت : فلو قيل بالتيمم من غير إراقة ولا خلط . لكان أوجه ، بل هو الصواب .
لأن وجود الماء المشتبه هنا كعدمه .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يكن عنده طهور ييقن . أما إذا كان عنده
طهور ييقن . أما إذا كان عنده طهور ييقن فإنه لا يتحرى ، قولاً واحداً .

ومحل الخلاف أيضاً : إذا لم يمكن تطهير أحدهما بالآخر . فإن أمكن تطهير
أحدهما بالآخر : امتنع من التيمم . قاله الأصحاب . لأنهم إنما أجازوا التيمم هنا
بشرط عدم القدرة على استعمال الطهور . وهنا هو قادر على استعماله .

مثاله : أن يكون الماء النجس دون القلتين بيسير . والطهور قلتان فأكثر بيسير ، أو يكون كل واحد قلتين فأكثر . ويشته .
ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان النجس غير بول . فإن كان بولاً لم يتحر ، وجهاً واحداً . قاله في الكافي ، وابن رزين ، وغيرهما .

الثالثة : لو تيمم وصلى ، ثم علم النجس : لم تلزمه الإعادة على الصحيح من المذهب . وقيل : تلزمه . ولو توضأ من أحدهما من غير تحر ، فبان أنه طهور : لم يصح وضوءه على الصحيح من المذهب . وقيل : يصح . وأطلقهما في الحاوى الكبير والفائق .

الرابعة : لو احتاج إلى الشرب لم يحز من غير تحر على الصحيح من المذهب . وعنه يجوز . وأطلقهما في الفروع . ومتى شرب ثم وجد ماء طاهر : فهل يجب غسل فمه ؟ على وجهين . جزم في الفائق بعدم الوجوب . وصححه في مجمع البحرين . وقدمه في الحاوى الكبير . وقدم في الرايتين ، والحاوى الصغير : وجوب الغسل . وأطلقهما ابن تيمم ، والفروع .

الخامسة : الماء المحرم عليه استعماله : كالماء النجس ، على ما تقدم على الصحيح من المذهب . وقيل : يتحرى هنا . ويحتمل أن يتوضأ من كل إناء وضوءاً ، ويصلى بهما ما شاء . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ إِزَاقَتُهُمَا ، أَوْ خَلْطُهُمَا ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، وابن منجافى شرحه ، والمذهب الأحمد ، والزرکشی ، والفائق ، وابن عبيدان ، والفروع .

امراءهما : لا يشترط الإعدام . وهى المذهب . قال في المذهب : هذا أقوى الروايتين . قال الناظم : هذا أولى . وصححه في التصحيح . وهو ظاهر كلام ابن

عبدوس في التذكرة ، والتسهيل . وجزم به في الوجيز [والعمدة] والإفادات ،
والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في إدراك الغاية ، وابن تيم . واختاره أبو بكر
وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح .

والرواية الثانية : يشترط . اختاره الخرقى . قال المجد ، وتبعه في مجمع البحرين :
هذا هو الصحيح . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وابن رزين ، والرايعتين ،
والحاويين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى : ويحتمل أن يبعد عنهما بحيث
لا يمكن الطلب . وقال في الرعاية الصغرى : أراقهما . وعنه : أو خلطهما . وقال
في الكبرى : خلطهما ، أو أراقهما . وعنه تتعين الإراقة . وقطع الزركشى : أن
حكم الخلط حكم الإراقة ، وهو كذلك .

فوائد

إصدارها : لو علم أحد النجس فأراد غيره أن يستعمله : لزمه إعلامه . قدمه في
الرعاية الكبرى في باب النجاسة . وفرضه في إرادة التطهر به . وقيل : لا يلزمه .
وقيل : يلزمه إن قيل إن إزالتها شرط في صحة الصلاة . وهو احتمال لصاحب
الرعاية . وأطلقهن في الفروع .

الثانية : لو توضأ بماء ثم علم نجاسته : أعاد على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . ونقله الجماعة ، خلافاً للرعاية . إن لم نقل إزالة النجاسة شرط . قال في
الفروع : كذا قال .

الثالثة : لو اشتبه عليه طاهر بنجس غير الماء ، كالمائعات ونحوها : فقال في
الرايعتين ، والحاويين : حرم التحرى بلا ضرورة . وقاله في الكافي كما تقدم .

تنبيهات

أمرها : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ أنه يتوضأ وضوئين كاملين ، من هذا وضوءاً كاملاً منفرداً ، ومن

الآخر كذلك . وهو أحد الوجهين . وصرح بذلك . وجزم به في المغنى ، والكافى ،
والهادى ، والوجيز وابن رزين ، والحاوى الكبير ، وابن عبدوس فى تذكرته ،
والمنتخب ، والمنور ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والنظم . وهو ظاهر كلامه [فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ،
والشرح ، والمذهب ، الأحمد ، وإدراك الغاية ، والحرر] والخلاصة ، وابن منبج فى
شرحه ، والفاثى ، وابن عبيدان ، وغيرهم . قال فى مجمع البحرين : هذا قول أكثر
الأصحاب . ذكره آخر الباب .

والوجه الثانى : أنه يتوضأ وضوءاً واحداً ، من هذا غرفة ، ومن هذا غرفة .
وهو المذهب . قال ابن تيمم : هذا أصح الوجهين . قال فى تجريد العناية : يتوضأ
وضوءاً واحداً فى الأظهر . قال فى القواعد الأصولية ، فى القاعدة السادسة عشر :
مذهبنا يتوضأ منها وضوءاً واحداً . وقدمه فى الفروع ، ومجمع البحرين . وأطلقهما
فى القواعد الأصولية فى موضع آخر .

وتظهر فائدة الخلاف : إذا كان عنده طهور يتيقن . فمن يقول « يتوضأ
وضوئين » لا يصحح الوضوء منهما . ومن يقول « وضوءاً واحداً » : من هذا غرفة ،
ومن هذا غرفة « يصحح الوضوء كذلك مع الطهور المتيقن .

الثانى : ظاهر قوله « توضأ » أنه لا يتحرى . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب . وذكر فى الرعاية قولاً بالتحرى ، إذا اشتبه الطهور بمائع طاهر
غير الماء .

فائفة : لو ترك فرضه وتوضأ من واحد فقط . ثم بان أنه مصيب . فعليه
الإعادة على الصحيح من المذهب . وقال القاضى أبو الحسين : لا إعادة عليه .

الثالث : قال ابن عبيدان : قال ابن عقيل : ويتخرج فى هذا الماء أن يتوضأ
بأيهما شاء ، على الرواية التى تقول : إنه طهور . ويتخرج على الرواية التى تقول
بنجاسته : أنه لا يتحرى . انتهى .

قلت : هذا متعين . وهو مراد الأصحاب .
ومتى حكمنا بنجاسته أو بطهوريته . فما اشتبه طاهر بطهور ، وإنما اشتبه
طهور بنجس ، أو بطهور مثله . ولبست المسألة . فلاحاجة إلى التخرج . ومراد ابن
عقيل : إذا كان الطاهر مستعملاً في رفع الحدث . والمسألة أعم من ذلك .

قوله ﴿ وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً ﴾

وهذا المذهب . سواء قلنا : يتوضأ وضوئين ، أو وضوءاً واحداً . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : يصلي صلاتين ، إذا قلنا : يتوضأ
وضوئين . قال في الحاوى الكبير ، وابن عبيدان ، وغيرهما : وليس بشيء . قال
في مجمع البحرين : وهو مفضل إلى ترك الجزم بالنية من غير حاجة .

فأمره : لو احتاج إلى شرب تحرى ، وشرب الماء الطاهر عند . وتوضأ بالطهور

ثم تيمم معه احتياطاً ، إن لم يجد طهوراً غير مشتببه .

**قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَبَهَتْ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةُ بِالنَّجِسَةِ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ
صَلَاةً بَعْدَ النَّجَسِ ، وَزَادَ صَلَاةً ﴾**

يعنى : إذا علم عدد الثياب النجسة . وهذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وعليه
جماهير الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، ومجمع البحرين ، وابن منجا ، وابن
عبيدان في شروحه ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمدة ،
والحاوى الكبير ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيمم ، والرايعتين ،
والحاوى الصغير ، والفائق ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وهو من المفردات .

وقيل : يتحرى مع كثرة الثياب النجسة للشقة . اختاره ابن عقيل . قال
في الكافي : وإن كثرت عدد النجس ، فقال ابن عقيل : يصلى في أحدهما بالتحرى .
انتهى . وقيل : يتحرى ، سواء قلت الثياب أو كثرت . قاله ابن عقيل في فنونه
ومناظراته . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : يصلى في واحد بلا تحري . وفي

الإعادة وجهان . قال فى الفروع : ويتوجه أن هذا فيما إذا بان طاهراً . وقال فى الرعاية الكبرى : وقيل : يكرر فعل الصلاة الحاضرة ، كل مرة فى ثوب منها بعدد النجس ، ويزيد صلاة . وفرض المسألة فى الكافى : فيما إذا أمكنه الصلاة فى عدد النجس .

فوائد

أولها : لو كثر عدد الثياب النجسة ، ولم يعلم عددها . فالصحيح من المذهب : أنه يصلى حتى يتيقن أنه صلى فى ثوب طاهر . ونقل فى المغنى وغيره : أن ابن عقيل قال : يتحرى فى أصح الوجهين .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يكن عنده ثوب طاهر ييقن . فإن كان عنده ذلك لم تصح الصلاة فى الثياب المشتبهة . قاله الأصحاب . وكذا الأمكنة .

الثانية : قال الأصحاب : لاتصح إمامة من اشتبهت عليه الثياب الطاهرة بالنجسة .

الثالثة : لو اشتبهت أخته بأجنبية . لم يتحرل للنكاح . على الصحيح من المذهب وقيل : يتحرى فى عشرة . وله النكاح من قبيلة كبيرة وبلدة . وفى لزوم التحرى وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد الأصولية . قال فى الفائق : لو اشتبهت أخته بنساء بلد لم يمنع من نكاحهن ، ويمنع فى عشر . وفى مائة وجهان . وقال فى الرعايتين ، والحاويين : وقيل : يتحرى فى مائة . وهو بعيد . انتهى . وقال فى القاعدة السادسة بعد المائة : إذا اشتبهت أخته بنساء أهل مصر جاز . له الإقدام على النكاح . ولا يحتاج إلى التحرى على أصح الوجهين . وكذا لو اشتبهت ميتة بلحم أهل مصر أو قرية . وقال فى القاعدة التاسعة بعد المائة : لو اشتبهت أخته بعدد محصور من الأجنيات . منع من التزوج

بكل واحدة منهن ، حتى يعلم أخته من غيرها . انتهى . وقدم في المستوعب : أنه لا يجوز حتى يتحرى .

ولو اشتبهت ميتة بمذكاة وجب الكف عنهما . ولم يتحر من غير ضرورة . والحرام باطنا الميتة في أحد الوجهين . اختاره الشيخ تقي الدين . والوجه الثاني : هما . اختاره المصنف . قال في الفروع : ويتوجه من جواز التحرى في اشتباه أخته بأجنبيات مثله في الميتة بالمذكاة . قال أحمد : أما شاتان : لا يجوز التحرى . فأما إذا كثرن : فهذا غير هذا . ونقل الأثرم أنه قيل له : فثلاثة ؟ قال لا أدري .

الرابعة : لا مدخل للتحرى في العتق والصلاة . قاله ابن تيمم وغيره .

باب الأنية

تفسير : يستثنى من قوله ﴿ كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ﴾ عَظْمُ الْآدَمِيِّ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ . ويستثنى المغصوب . لكن ليس بوارد على المصنف ، ولا على غيره . لأن استعماله مباح من حيث الجملة ، ولكن عَرَضَ له ما أخرجه عن أصله ، وهو الغصب .

قوله ﴿ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . إلا أن أبا الفرج المقدسى كره الوضوء من إناء نحاس ورصاص وصُفْرٍ . والنص عدمه . قال الزركشى : ولا عبرة بما قاله . وأبا الوقت الدينورى : كره الوضوء من إناء ثمين . كبلور ، وياقوت . ذكره عنه ابن الصرفى . وقال فى الرعاية الكبرى : يحتمل الحديد . وجهين .

قوله ﴿ إِلَّا آنِيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمُضَبَّبَ بِهِمَا . فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُمَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . منهم الخرقى ،

وصاحب الهداية ، والخصال ، والمستوعب ، والمغنى ، والوجيز ، والنور ، وابن
عبدوس في تذكرته ، وابن رزين ، وابن منجا في شرحهما ، وغيرهم .
قال المصنف : لا يختلف المذهب - فيما علمنا - في تحريم اتخاذ آنية الذهب
والفضة . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والفائق ، ومجمع
البحرين ، والشرح وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه يجوز اتخاذها . وذكرها بعض
الأصحاب وجها في المذهب . وأطلقهما في الحاويين . وحكى ابن عقيل في الفصول
عن أبي الحسن التيمي أنه قال : إذا اتخذ مسعطا ، أو قنديلا ، أو نعلين ، أو بحجرة ،
أو مدخنة ذهباً أو فضة كره ، ولم يحرم . ويحرم سرير وكرسی . ويكره عمل
خفين من فضة . ولا يحرم كالنعلين . ومنع من الشربة والمعلقة . قال في الفروع :
كذا حكاها . وهو غريب .

قلت : هذا بعيد جداً . والنفس تأبى صحة هذا .

قوله ﴿ واستعمالها ﴾

يعنى : يحرم استعمالها . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وأكثروهم
قطع به . وقيل : لا يحرم استعمالها ، بل يكره .
قلت : وهو ضعيف جداً .

قال القاضى فى الجامع الكبير : ظاهر كلام الخرقى : أن النهى عن استعمال
ذلك نهى تنزيه ، لا تحريم . وجزم فى الوجيز بصحة الطهارة منهما مع قوله بالكراهة
قوله ﴿ فإن توضأً منهما : فهل تصح طهارته ؟ على وجهين ﴾ .

وهما روايتان . وأطلقهما فى الهداية ، وخصال ابن البنا ، والمذهب ، والكافى
والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والمذهب الأحمد ، وابن تيم ،
وابن عبيدان ، وغيرهم .

أحدهما : تصح الطهارة منها . وهو المذهب . قطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز
والنور ، والمستخب ، والإفادات ، وغيرهم . وصححه فى المغنى ، والشرح ، وابن

عبيدان ، وتجريد العناية ، وابن منجا في شرحه ، والحارثي ذكره في الغصب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، والحاويين ، وابن رزين في شرحه . ولكن صاحب الوجيز جزم بالصحة ، مع القول بالكراهة كما تقدم .

والوجه الثاني : لا تصح الطهارة منها . جزم به ناظم المفردات . وهو منها . واختاره أبو بكر ، والقاضي أبو الحسين ، والشيخ تقي الدين . قاله الزركشي . قال في مجمع البحرين : لا تصح الطهارة منها في أصح الوجهين . وصححه ابن عقيل في تذكرته .

فائده : الوضوء فيها كالوضوء منها ، ولو جعلها مَصْبًى لفضل طهارته . فهو كالوضوء منها على الصحيح من المذهب والروايتين . قاله في الفروع وغيره . وعنه لا تصح الطهارة هنا .

فائده

إمضاءهما : حكم الممّوء والمطلّى والمطعمّ والمكفّ ونحوه بأحدهما : كالمصمت على الصحيح من المذهب . وقيل : لا . وقيل : إن بقي لون الذهب أو الفضة . وقيل : واجتمع منه شيء إذا حُكَّ حرم . وإلا فلا . قال أحمد : لا تعجنى الحلقى . وعنه هي من الآنية . وعنه أكرهها . وعند القاضي وغيره : هي كالضبة .

الثانية : حكم الطهارة من الإناء المغصوب حكم الوضوء من آنية الذهب والفضة ، خلافا ومذهبا . وعدم الصحة منه من مفردات المذهب . قال ناظم المفردات ، وغيره : وكذا لو اشترى إناء بثلثي محرم .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ ﴾

استثنى للإباحة مسألة واحدة . لكن بشروط . منها : أن تكون ضبّة ، وأن تكون يسيرة ، وأن تكون لحاجة . ولم يستثنها المصنف . لكن في كلامه أوما إليها ، وأن تكون من الفضة . ولا خلاف في جواز ذلك ، بل هو إجماع

بهذه الشروط . ولا يكره على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره .
وأما ما يباح من الفضة والذهب : فيأتى بيانه فى باب زكاة الأثمان .
فأثره : فى « الضبة » أربع مسائل ، كلها داخلية فى كلام المصنف فى المستثنى
والمستثنى منه :

يسيرة بالشروط المقدمة ، فتباح . وكثيرة لغير حاجة . فلا تباح مطلقا على
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به . واختار الشيخ تقي الدين
الإباحة إذا كانت أقل مما هى فيه .

وكثيرة لحاجة ، فلا تباح على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وهو
ظاهر المحرر ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . قال الزركشى : هذا المذهب .
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمغنى ، والهادى ،
والمصنف هنا ، وفروع أبى الحسين ، وخصال ابن البنا ، وابن رزين ، وابن منجا
فى شرحهما ، والخلاصة ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ،
والفائق ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والشيخ تقي الدين فى شرح العمدة ،
وغيرهم . وقيل : لا يحرم . اختاره ابن عقيل . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين
بطريق الأولى . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .

ويسيرة لحاجة . فلا تباح على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وقطع به فى
الهداية ، وفروع أبى الحسين ، وخصال ابن البنا ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمه ابن
رزين ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، والشيخ تقي الدين فى
شرح العمدة وغيرهم . وهو ظاهر كلامه فى المذهب ، وإدراك الغاية ، والوجيز ،
والتلخيص ، والبلغة ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . قال فى التلخيص ، والبلغة : وإن
كان التضبيب بالفضة - وكان يسيرا على قدر حاجة الكسر - فباح . قال الناظم :
وهو الأقوى . قال فى تجريد العناية : لاتباح اليسيرة لزينة فى الأظهر . وقيل :
لا يحرم . اختاره جماعة من الأصحاب . قاله الزركشى ، منهم القاضى ، وابن عقيل ،

والشيخ تقى الدين . قال فى الفائق : وتباح اليسيرة لغيرها فى المنصوص . وقدمه فى المستوعب ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وابن منبج فى شرحه . وهو ظاهر كلام المصنف فى المستثنى . وأطلقهما فى الفروع ، والمحرم ، والمغنى ، والكافى ، والشرح وابن تيم . فقال : فى اليسير لغير حاجة ، أو لحاجة أوجه : التحريم ، والكراهة ، والإباحة . وقيل : فرق بين الحلقة ونحوها وغير ذلك . فيحرم فى الحلقة ونحوها ، دون غيرها ، واختاره القاضى أيضاً فى بعض كتبه . وتقدم النص فى الحلقة .

تنبيه : فعلى القول بعدم التحريم : يباح على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى ، وابن عقيل . وجزم به صاحب المستوعب ، والشيرازى ، والمصنف فى الكافى ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : يكره . جزم به القاضى فى تعليقه .

فائفة : حد الكثير ماعداً كثيراً عرفاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : ما استوعب أحد جوانب الإناء . وقيل : ملاح على بعد .

تنبيه : شمل قوله « والمُضَبَّبُ بهما » الضبة من الذهب . فلا تباح مطلقاً . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدمه فى الفروع ، والكافى ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقيل : يباح يسير الذهب . قال أبو بكر : يباح يسير الذهب . وقد ذكره المصنف فى باب زكاة الأثمان . وقيل : يباح لحاجة . واختاره الشيخ تقى الدين ، وصاحب الرعاية . وأطلق ابن تيم فى الضبة اليسيرة من الذهب الوجهين . قال الشيخ تقى الدين : وقد غلط طائفة من الأصحاب . حيث حكى قولاً بإباحة يسير الذهب تبعاً فى الآنية عن أبى بكر . وأبو بكر إنما قال ذلك فى باب اللباس والتحلى . وهما أوسع . وقال الشيخ تقى الدين أيضاً : يباح الاكتحال بميل الذهب والفضة لأنها حاجة . ويباحان لها . وقاله أبو المعالى ابن منبج أيضاً .

قوله ﴿ فلا بأسَ بها إذا لم يُبَاشِرْهَا بالاستِعمال ﴾ .

المباشرة : تارة تكون حاجة ، وتارة تكون لغير حاجة . فإن كانت الحاجة أبيضت بلا خلاف . وإن كانت لغير حاجة ، فظاهر كلام المصنف هنا : التحريم . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في الوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والخلاصة ، وغيرهم : ولا تباشر بالاستعمال . قال في مجمع البحرين : فحرام في أصح الوجهين . واختاره ابن عقيل والمصنف . انتهى . ولعله أراد في المنقح . قال الزركشى : اختاره ابن عبدوس - يعنى المتقدم - وقيل : يكره . وحمل ابن منبج كلام المصنف عليه

قلت : وهو بعيد . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والكافى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والخصال لابن البناء . وتذكرة ابن عبدوس وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يباح . وأطلقهن في الفروع ، وابن تيم ، وابن عبيدان .

فائدة : الحاجة هنا : أن يتعلق بها غرض غير الزينة ، وإن كان غيره يقوم مقامه على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والزركشى ، وغيرهم . وقدمه ابن عبيدان ، والكافى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والخصال لابن البناء ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يباح . وأطلقهن في الفروع . وقال : في ظاهر كلام بعضهم . قال الشيخ تقي الدين : مرادهم أن يحتاج إلى تلك الصورة ، لا إلى كونها من ذهب وفضة . فإن هذه ضرورة . وهى تبيح المفرد . انتهى . وقيل : متى قدر على التضييب بغيرها لم يحز أن يضرب بها ، وهو احتمال لصاحب النهاية . وقيل : الحاجة : عجزه عن إناء آخر ، واضطراره إليه .

قوله ﴿ وثيابُ الكُفَّارِ وأوانِيهم طاهرةٌ ، مُباحةُ الاستعمال ، مالم تعلم نجاستها ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور . قال في جمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . وصححه في نظمه . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . قال ناظم المفردات : عليه الأكثر . وجزم به في الوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والهداية ، والخلاصة ، والحاويين والفائق . وقدمه في الرعايتين في الآنية . وعنه كراهة استعمالها . وأطلقهما في الكافي ، وابن عبيدان . وقدم ناظم الآداب فيها إباحة الثياب . وقطع بكراهة استعمال الأواني التي قد استعمالوها . وعنه المنع من استعمالها مطلقاً . وعنه ماولى عوراتهم ، كالسرايل ونحوه لا يصلح فيه . اختاره القاضي . وقدمه ناظم المفردات في الكتابي . ففي غيره أولى . جزم به في الإفادات فيه . وأطلقهما في الكافي . وعنه أن من لا تحل ذبيحتهم - كالجوس ، وعبد الأوثان ونحوهم - لا يستعمل ما استعمالوه من آنتهم إلا بعد غسله . ولا يؤكل من طعامهم إلا الفاكهة ونحوها . اختاره القاضي أيضاً . وجزم به في المذهب ، والمستوعب . وقدمه في الكافي وصححه المجد في شرحه . وتبعه في جمع البحرين ، وابن عبيدان . وأطلقهما ابن تيمم بعنه ، وعنه .

وأما ثيابهم : فكتياب أهل الكتاب . صرح به المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وقدمه المصنف هنا . وأدخل الثياب في الرواية في المحزر ، والفروع وغيرها . والظاهر : أنهما روايتان . ومنع ابن أبي موسى من استعمال ثيابهم قبل غسلها . وكذا ماسفل من ثياب أهل الكتاب . قال القاضي : وكذا من يأكل لحم الخنزير من أهل الكتاب في موضع يمكنهم أكله ، أو يأكل الميتة ، أو يذبح بالنس والظفر . فقال : أو اينهم نجسة . لا يستعمل ما استعمالوه إلا بعد غسله . قال الشارح : وهو ظاهر كلام أحمد . قال الخرقى في شرحه ، وابن أبي موسى : لا يجوز استعمال قدور النصارى حتى تغسل . وزاد الخرقى : ولا أواني طبخهم ، دون أوعية الماء ونحوها . انتهى . وقيل : لا يستعمل قدر كتابي قبل غسلها

فوائد

إهداها : حكم أواني مدمنى الخمر وملاقى النجاسات غالباً وثيابهم : كمن
لأتحل ذبائحهم . وحكم ماصبغه الكفار : حكم ثيابهم وأوانيهم .

الثانية : بدن الكافر طاهر . عند جماعة كشيابه . واقتصر عليه فى الفروع ،
وقيل : وكذا طعامه وماؤه . قال ابن تيميم : قال أبو الحسين فى تمامه ، والآمدى :
أبدان الكفار وثيابهم ومياهم فى الحكم واحد . وهو نص أحمد . وزاد
أبو الحسين : وطعامهم .

الثالثة : تصح الصلاة فى ثياب المرضعة والحائض والصبي ، مع الكراهة .
قدمه فى مجمع البحرين . وعنه لا يكره . وهى تخريج فى مجمع البحرين . ومال
إليه . وأطلقهما ابن تيميم . وألحق ابن أبى موسى ثوب الصبي بثوب المجوسى فى منع
الصلاة فيه قبل غسله . وحكى فى القواعد فى ثياب الصبيان ثلاثة أوجه :
الكراهة ، وعدمها ، والمنع .

قوله ﴿ وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ - يَعْنِي النَّجْسَةَ - بِالْدَّبَاغِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه أحمد فى رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع
به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً فى
حال الحياة . نقلها عن أحمد جماعة . واختارها جماعة من الأصحاب ، منهم ابن
حمدان فى الرعايتين ، وابن رزى فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفائق .
وإليها ميل المجد فى المستقى . وصححه فى شرحه . واختارها الشيخ تقي الدين . وعنه
يطهر جلد ما كان مأكولاً فى حال الحياة . واختارها أيضاً جماعة ، منهم ابن رزى
أيضاً فى شرحه . ورجحه الشيخ تقي الدين فى الفتاوى المصرية . قال القاضى فى
الخلاص : رجع الإمام أحمد عن الرواية الأولى فى رواية أحمد بن الحسن ، وعبد الله
الصاغانى . ورده ابن عبيدان وغيره ، وقالوا : إنما هو رواية أخرى . قال الزركشى :

وعنه الدباغ مطهر . فعملها : هل يصيره الدباغ كالحياة ؟ وهو اختيار أبي محمد ،
وصاحب التلخيص . فيطهر جلد كل ما حكم بطهارته في الحياة ، أو كالدكاة ؟ وهو
اختيار أبي البركات . فلا يطهر إلا ما تطهره الدكاة ؟ فيه وجهان . انتهى .

[تنبيه : إذا قلنا : يطهر جلد الميتة بالدباغ ، فهل ذلك مخصوص بما كان
مأكولاً في حال الحياة ، أو يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياة ؟ فيه
للأصحاب وجهان . وحكماها في الفروع روايتين . وأطلقهما ابن عبيدان ،
والزرکشی وصاحب الفائق ، وغيرهم .

أحدهما : يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياة . وهو الصحيح . اختاره
المصنف ، وصاحب التلخيص ، والشرح ، وابن حمدان في رعايته ، والشيخ
تقي الدين .

والوجه الثاني : لا يطهر إلا المأكول . اختاره المجد ، وابن رزين . وابن عبد القوي
في مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية وغيرهم]^(١) .

قوله ﴿ وهل يجوز استعماله في اليابسات ؟ على روايتين ﴾

أطلقهما في الفصول ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، وابن تيم ،
وابن عبيدان ، وابن منجا في شرحهما ، والحاويين ، والرعاية الكبرى في هذا
الباب ، والزرکشی .

إحداها : يجوز . وهو المذهب . قال في مجمع البحرين : أحدهما الجواز . وصححه
في نظمه . قال في الفروع : ويجوز استعماله في يابس على الأصح . وقدمه في الفائق .
والرواية الثانية : لا يجوز استعماله . قال الشيخ تقي الدين : هذا أظهر . وجزم به
في الوجيز . وقدمه في الرعايتين ، في باب من النجاسات ، وابن رزين في شرحه .

تنبيهاته

أمرهما : قوله « بعد الدبغ » هي من زوائد الشارح . وعليها شرح ابن عبيدان وابن منبج ، وجمع البحرين . وجزم به ابن عقيل في الفصول ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والشرح . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : ويباح استعماله في اليابسات ، مع القول بنجاسته في إحدى الروايتين . وفي الأخرى : لا يباح . وهو أظهر ، للنهي عن ذلك . فأما قبل الدبغ : فلا ينتفع به ، قولاً واحداً . انتهى . وقدم هذا الوجه الزركشى .

والوجه الثانى : أن الحكم قبل الدبغ وبعده سواء . وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والنظم ، وجمع البحرين ، لكن تعليقه يدل على الأول . قال في الفائق : ويباح الانتفاع بها في اليابسات . اختاره الشيخ تقي الدين انتهى . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال أبو الخطاب : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابسات . اختاره الشيخ تقي الدين انتهى . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال أبو الخطاب : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابس ، وسد البثوق بها ونحوه . انتهى . وأطلقهما في الفروع بقبيل . وقيل

الثانى : مفهوم كلامه : أنه لا يجوز استعماله في غير اليابسات . كالمائعات ونحوها ، وهو كذلك . فقد قال كثير من الأصحاب : لا ينتفع بها فيه ، رواية واحدة . قال ابن عقيل : ولو لم ينجس الماء ، بأن كان يسع قلتين فأكثر . قال : لأنها نجسة العين . أشبهت جلد الخنزير . وقال الشيخ تقي الدين في فتاويه : يجوز الانتفاع بها في ذلك ، إن لم ينجس العين .

فائدة : فعلى القول بجواز استعماله : يباح دبغه . وعلى المنع : هل يباح دبغه أم لا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما ابن تيم ، والرعاية الكبرى ، والزركشى . قال في الفروع : فإن جاز أبيح الدبغ . وإلا احتمل التحريم ، واحتمل الإباحة كفصل

نجاسة بمائع وماء مستعمل ، وإن لم يطهر . كذا قال القاضى . وكلام غيره خلافه وهو أظهر . انتهى .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَا كُولِ بِالذَّكَاءِ ﴾ يعنى إذا ذبح ذلك وهو صحيح . بل لا يجوز ذبحه لأجل ذلك ، خلافاً لأبى حنيفة ، ولا لغيره . قال الشيخ تقى الدين : ولو كان فى النزاع .

وظاهر كلام المصنف : ولو كان جلد آدمى . وقتلنا ينجس بموته ، وهو صحيح . قاله القاضى وغيره . واقتصر عليه فى الفروع . اختاره ابن حامد . قاله فى مجمع البحرين والفاائق . وقال الشارح : وحكى ذلك عن ابن حامد [وقال فى مكان آخر : ويحرم استعمال جلد آدمى إجماعاً . قال فى التعليق وغيره : ولا يطهر بدبغه . وأطلق بعضهم وجهين انتهى] قال ابن تيمم : وفى اعتبار كونه ما كولا وغير آدمى وجهان . وقال فى الرعاية الكبرى : وفى جلد آدمى وجهان : أنه نجس بموته .

فوائد

ما يطهر بدبغه انتفع به . ولا يجوز أكله على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه [وقيل : يجوز ، وقال فى مكان آخر : ويحرم استعمال جلد آدمى إجماعاً . قال فى التعليق وغيره . ولا يطهر بدبغه ، وأطلق بعضهم وجهين انتهى] ^(١) . [وفيه رواية . اختاره ابن حامد . قاله فى مجمع البحرين . والفاائق . وقال الشارح : وحكى عن ابن حامد] ^(٢) . ويجوز بيعه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز . وهو قول فى الرعاية ، كما لو لم يطهر بدبغه ، وكما لو باعه قبل الدبغ . نقله الجماعة . وأطلق الروايتين فى الحاوى الكبير فى البيوع ، وأطلق أبو الخطاب جواز بيعه مع نجاسته كشوب

(١) كذا فى النسخة الاستنبولية . ويظهر أن موضعها فى نسخة الشيخ أليق .
بمكانها . فتأمل . (٢) مؤخر فى نسخة الشيخ

نجس . قال في الفروع : فيتوجه منه بيع نجاسة يجوز الانتفاع بها . ولا فرق . ولا إجماع كما قيل . قال ابن القاسم المالكي : لا بأس ببيع الزبل . قال اللخمي هذا من قوله يدل على بيع العذرة . وقال ابن الماجشون : لا بأس ببيع العذرة . لأنه من منافع الناس .

فوائد

الأولى : يباح لبس جلد الثعلب في غير صلاة . فيه نص عليه . وقدمه في الفائق . وعنه يباح لبسه . وتصح الصلاة فيه . واختاره أبو بكر . وقدمه في الرعاية وعنه تكره الصلاة فيه . وعنه يحرم لبسه . اختاره الخلال . ذكره في التلخيص وأطلقه . وأطلق الخلاف ابن تميم [قال في الرعاية وقيل : يباح لبسه قولاً واحداً . وفي كراهة الصلاة فيه وجهان . انتهى . وقال المصنف ، والشارح] وابن عبيدان وغيرهم : الخلاف في هذا مبني على الخلاف في حلها . وقال في الفروع : وفي لبس جلد الثعلب روايتان . ويأتي حكم حلها في باب الأطعمة . ويأتي آخر ستر العورة . وهل يكره لبسه واقتراشه جلدًا مختلفًا في نجاسته ؟

والثانية : لا يباح اقتراش جلود السباع ، مع الحكم بنجاستها على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي والمصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه يباح . اختاره أبو الخطاب . وبالف حتى قال : يجوز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابس . وسد البثوق ونحوه . ولم يشترط دباغًا . وأطلقهما في الفروع . والفائق والرعاية الكبرى . وحكماهما وجهين .

والثالثة : في الخرز بشعر الخنزير روايات : الجواز ، وعدمه . صححه في مجمع البحرين . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما ابن تميم ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكراهة . وقدمه في الرعايتين . وصححه في الحاويين . وجزم به في المنور . وأطلقه في الفروع . وأطلق الكراهة والجواز في المعنى والشرح .

ويجب غسل ما خرز به رطباً على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وابن تيميم ، وابن عبيدان . قال في الرعاية : هذا الأقيس . وعنه لا يجب . لإفساد المغسول .

والرابعة : نص أحمد على جواز المنخل من شعر نجس . واقتصر عليه ابن تيميم وجزم به في الفائق ، والرعاية الكبرى ، ثم قال : وقلت يكره .

فوائد

منها جعل مصران وتراً دباغاً . وكذلك الكرش . ذكره أبو المعالي . قال في الفروع : ويتوجه لا .

ومنها : يشترط فيما يدبغ به أن يكون منشفاً للرطوبة ، منقياً للخبث ، بحيث لو نقع الجذ بعده في الماء لم يفسد . وزاد ابن عقيل : وأن يكون قاطعاً للرائحة والشهوة . ولا يظهر منه رائحة ، ولا طعم ، ولا لون خبيث ، إذا انتفع به بعد دبغه في المائعات .

ومنها : يشترط غسل المدبوغ على الصحيح . اختاره المصنف ، والمجد في شرحه . وقدمه ابن رزين في شرحه . قال في مجمع البحرين : يشترط غسله في أظهر الوجهين . وصححه في الحواشي والرعايتين . قال ابن عبيدان : اشتراط الغسل أظهر . وقيل : لا يشترط : وأطلقهما في الكافي ، والشرح ، والتلخيص ، والفروع ، والحواشي الكبير ، وابن تيميم ، والفائق .

ومنها : لا يحصل الدبغ بنجس ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية الكبرى : يحصل به . ويغسل بعده .

قلت : فيعاني بها .

ومنها : لو شُمس أو تُرب من غير دبغ : لم يطهر . قدمه في التلخيص ، والرعاية الكبرى ، وحواشي الحرر . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحواشي الكبير في التشميس . وقيل : يطهر . وأطلقهما ابن تيميم فيهما . وأطلقهما في التشميس في

الفائق ، والفروع . وقال : ويتوجهان في تربيته ، أوريح . فكانه ماطلع على الخلاف في التريب .

ومنها : لا يفتقر الدبغ إلى فعل . فلو وقع جلد في مدبغة فاندبغ طهر .

قوله ﴿ وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَأَنْفَحَتُهَا نَجِسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أنه طاهر مباح . اختاره الشيخ

تقي الدين ، وصاحب الفائق . وجزم به في نهاية ابن رزين . وصححه في نظمها . وأطلقهما في الرعايتين .

فائدة : حكم جلدة الأنفحة حكم الأنفحة على الصحيح من المذهب . وقدمه

في الفروع وغيره . وجزم جماعة بنجاسة الجلدة . وذكره القاضى في الخلاف اتفاقاً .

وقال في الفائق : والنزاع في الأنفحة دون جلدها . وقيل : فيهما .

قوله ﴿ وَعَظْمُهَا ، وَقَرْنُهَا ، وَظْفُرُهَا : نَجِسٌ ﴾

وكذا عَصَبُهَا وحافرها ، يعنى التى تنجس بموتها . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب

وعنه طاهر . ذكرها في الفروع وغيره . قال في الفائق : وخرج أبو الخطاب

الطهارة . واختاره شيخنا ، يعنى به الشيخ تقي الدين . قال : وهو المختار . انتهى .

قال بعض الأصحاب : فعلى هذا يجوز بيعه . قال في الفروع : فقليل لأنه لاحياة فيه .

وقيل — وهو الأصح — لا تنفث سبب التنجيس . وهو الرطوبة . انتهى . وفى أصل

المسألة وجه : أن ماسقط عادة ، مثل قرون الوعول : طاهر . وغيره نجس .

قوله ﴿ وَصُوفُهَا ، وَشَعْرُهَا ، وَرِيْشُهَا طَاهِرٌ ﴾

وكذلك الوبر ، يعنى : الطاهر فى حال الحياة . وهذا المذهب . وعليه جماهير

الأصحاب . وقطع به أكثرهم . نقل الميمونى : صوف الميتة ما علم أحداً كرهه .

وعنه أن ذلك كله نجس . اختاره الآجرى . قال : لأنه ميتة . وقيل : ينجس شعر

الهر ، وما دونها فى الحلقة بالموت ، لزوال علة الطواف . ذكره ابن عقيل .

فائدة: في الصوف والشعر والريش المنفصل من الحيوان الحى الذى لا يؤكل غير الكلب والخنزير والآدمى ، ثلاث روايات : النجاسة ، والطهارة ، والنجاسة من النجس ، والطهارة من الطاهر . وهى المذهب . قال المصنف فى المعنى ، والشارح ، وابن تيميم ، ومجمع البحرين : وكل حيوان فحكم شعره حكم بقية أجزائه . ما كان طاهراً فشعره طاهر حياً وميتاً . وما كان نجساً فشعره كذلك ، لا فرق بين حالة الحياة وحالة الموت . قال ابن عبيدان : والضابط أن كل صوف ، أو شعر أو وبر ، أو ريش . فإنه تابع لأصله فى الطهارة والنجاسة ، وما كان أصله مختلفاً فيه : خرج على الخلاف . انتهى . وقال فى الحاويين ، والرعاية الصغرى : وشعرها وصوفها ووبرها وريشها طاهر . وعنه نجس . وكذلك كل حيوان طاهر لا يؤكل . وقال فى الرعاية الكبرى ، بعد أن حكى الخلاف فى الصوف ونحوه : ومنفصله فى الحياة طاهر . وقيل : لا . وهو بعيد . انتهى . وقال فى الفروع - بعد أن حكى الخلاف فى الشعر ونحوه ، وقدم أنه طاهر - وكذلك من حيوان حى لا يؤكل ، وعنه من طاهر : طاهر . انتهى .

فظاهر كلامه : أن تلك الأجزاء من الحيوان الحى الذى لا يؤكل : طاهرة على المقدم ، سواء كانت من طاهر أو نجس . وليس كذلك . وظاهر كلامه : إدخال شعر الكلب والخنزير ، وأن المقدم : أنه طاهر . وليس الأمر كذلك ، بل هو قدم فى باب إزالة النجاسة : أن شعرهما نجس . وقطع به جمهور الأصحاب . والظاهر : أنه أراد غيرهما . وأطلق الروايات الثلاث ابن تيميم فى آخر باب اللباس .

وأما شعر الآدمى المنفصل : فالصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : طهارته قطع به كثير منهم . وعنه نجاسته ، غير شعر النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه نجاسته من كافر . وهو قول فى الرعاية . واختاره بعض الأصحاب . والصحيح من المذهب : طهارة ظفره . وعليه الأصحاب . وفيه احتمال بنجاسته . ذكره ابن رجب فى القاعدة الثانية وغيره . قال ابن عبيدان : واختاره القاضى . وهما وجهان مطلقاً فى باب إزالة

النجاسة من الرعاية والحاويين . ويأتى فى ذلك الباب حكم الآدمى وأبعاضه .

فائدتاه

إمداها : إذا صَلَّبَ قشر بيضة الميتة من الطير المأكول ، فباطنها طاهر بلا نزاع ونص عليه . وإن لم يصلب فهو نجس على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . جزم به أبو الحسين فى فروعه وغيره . وقدمه فى الكافى ، والحاوى الكبير ، والفايق ، وشرح ابن رزين . وقيل : طاهر . واختاره ابن عقيل . وأطلقهما فى الفروع ، والرعايتين ، وابن تيمم ، والمذهب ، والحاوى الصغير .
والثانية : لو سلت البيضة فى نجاسة لم تحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

باب الاستنجاء

قوله ﴿ وَلَا يَدْخُلُ بَشَى فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ﴾

الصحيح من المذهب : كراهة دخوله الخلاء بشىء فيه ذكر الله تعالى . إذا لم تكن حاجة . جزم به فى الوجيز ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير . وقدمه المجد فى شرحه ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، والنظم ، والفروع ، والرعايتين ، وغيرهم . وعنه : لا يكره . قال ابن رجب فى كتاب الخواتم : والرواية الثانية : لا يكره . وهى اختيار على بن أبى موسى ، والسامرى ، وصاحب المغنى . انتهى . قال فى الرعاية : وقيل : يجوز استصحاب ما فيه ذكر الله تعالى مطلقا ، وهو بعيد . انتهى . وقال فى المستوعب : تركه أولى . قال فى النكت : ولعله أقرب . انتهى . وقطع ابن عبدوس فى تذكرته بالتحريم ، وما هو بعيد . قال فى الفروع : وجزم بعضهم بتحريمه ، كمصحف . وفى نسخ : لمصحف .

قلت : أما دخول الخلاء بمصحف من غير حاجة : فلا شك فى تحريمه قطعاً ولا يتوقف فى هذا عاقل .

تنبيه : حيث دخل الخلاء بخاتم فيه ذكر الله تعالى ، جعل فسه في باطن كفه ، وإن كان في يساره أداره إلى يمينه لأجل الاستنجاء .

فائدة : لا بأس بحمل الدراهم ونحوها فيه . نص عليهما ، وجزم به في الفروع وغيره . قال في الفروع : ويتوجه في حمل الحرز مثل حمل الدراهم . قال الناظم : بل أولى بالرخصة من حملها .

قلت : وظاهر كلام المصنف هنا ، وكثير من الأصحاب : أن حمل الدراهم في الخلاء كغيرها في الكراهة وعدمها . ثم رأيت ابن رجب ذكر في كتاب الخواتم : أن أحمد نص على كراهة ذلك في رواية اسحاق بن هانيء . فقال في الدرهم : إذا كان فيه « اسم الله » أو مكتوباً عليه « قل هو الله أحد » يكره أن يدخل اسم الله الخلاء . انتهى .

قوله : ﴿ وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ ﴾

إذا لم تكن حاجة يحتمل الكراهة . وهو رواية عن أحمد . وهي الصحيحة من المذهب . وجزم به في الفصول والمغنى ، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين ، والنور ، والمنتخب . ويحتمل التحريم . وهي رواية ثانية عن أحمد . وأطلقهما في الفروع .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَلَا يَتَكَلَّمُ ﴾ الاطلاق . فشمل رد السلام . ومحمد العاطس ، وإجابة المؤذن ، والقراءة وغير ذلك . قال الإمام أحمد : لا ينبغي أن يتكلم . وكرهه الأصحاب . قاله في الفروع .

وأما رد السلام : فيكرهه بلا خلاف في المذهب . نص عليه الإمام . حكاه في الرعاية من عدم الكراهة . قال في الفروع : وهو سهو .

وأما حمد العاطس ، وإجابة المؤذن : فيحمد ، ويحجب بقلبه ، ويكرهه بلفظه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يكره . قال الشيخ تقي الدين : يحجب المؤذن في الخلاء ، ويأتى ذلك أيضاً في باب الأذان .

وأما القراءة : فجزم صاحب النظم بتحريمها فيه . وعلى سطحه . قال في الفروع : وهو متجه على حاجته .

قلت : الصواب تحريمه في نفس الخلاء . وظاهر كلام المجد وغيره يكره . وقال في الغنية : لا يتكلم ولا يذكر الله ، ولا يزيد على التسمية والتعوذ . وقال ابن عبيدان : ومنع صاحب المستوعب من الجميع . فقال : ولا يتكلم برد سلام ولا غيره . وكذلك قال صاحب النهاية . قال ابن عبيدان : وظاهر كلام أصحابنا تحريم الجميع . لحديث أبي سعيد^(١) . فإنه يقتضى المنع مطلقاً . انتهى . قال في النكت : دليل الأصحاب يقتضى التحريم . وعن أحمد ما يدل عليه انتهى . وقول ابن عبيدان : إن ظاهر كلام الأصحاب تحريم الجميع : فيه نظر . إذ قد صرح أكثر الأصحاب بالكراهة فقط في ذلك . وتقدم نقل صاحب الفروع . وليس في كلامه في المستوعب وغيره تصريح في ذلك . بل كلاهما محتمل كلام غيرهما .

قوله ﴿وَلَا يَلْبَثُ فَوْقَ حَاجَتِهِ﴾

يحتمل الكراهة . وهو رواية عن أحمد . وجزم به في الفصول ، والكافي ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وحواشي ابن مفلح ، والمنور ، والمنتخب . واختاره القاضي وغيره . ويحتمل التحريم . وهو رواية ثانية . اختارها المجد وغيره . وأطلقهما في الفروع

تغيب : هذه المسألة هي مسألة سترها عن الملائكة والجن . ذكره أبو المعالي . ومعناه في الرعاية . ويوافقه كلام المجد في ذكر الملائكة . قاله في الفروع .

فائدة : لبثه فوق حاجته : مضر عند الأطباء . ويقال : إنه يدمى الكبد . ويأخذ منه الباسور . قال في الفروع والنكت : وهو أيضاً كشف لعورته في خلوة

(١) روى أحمد وأبو داود وابن ماجة عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهم يتحدثان . فان الله يحقت على ذلك »

بلا حاجة . وفي تحريمه وكرهه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والنكت ، وابن تيميم
قلت : ظاهر كلام ابن عبيدان ، وابن تيميم ، وغيرهما . أن اللبس فوق الحاجة
أخف من كشف العورة ابتداء من غير حاجة . فإنهما جزما هنا بالكره .
وصحح ابن عبيدان التحريم في كشفها ابتداء من غير حاجة . وأطلق الخلاف
فيه ابن تيميم . ويأتى ذلك في أول باب ستر العورة .

تفيم : حيث قلنا « لم يحرم » فيما تقدم فيكره . وقال ابن تيميم : جاز . وعنه
يكره . قال في الفروع : كذا قال .

فائدة : يستحب تغطية رأسه حال التخلي . ذكره جماعة من الأصحاب .
نقله عنهم في الفروع في باب عشرة النساء .

قلت : منهم ابن حمدان في رعايته ، وابن تيميم ، وابن عبيدان ، والمصنف .
والشارح وغيرهم .

تفيم : قوله ﴿ وَلَا يَبُولُ فِي شِقِّ وَلَا سَرَبٍ ﴾

يعنى : يكره بلا نزاع أعلمه .

وقوله ﴿ وَلَا طَرِيقٍ ﴾ يحتمل الكراهة . وجزم به في الفصول ، ومسبوكة
الذهب ، والكافي ، والشرح . وهو الصحيح . ويحتمل التحريم . جزم به في
المغنى ، وابن تيميم ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .

تفيم : مراده بالطريق هنا : الطريق السلوك . قاله الأصحاب .

وقوله « وَلَا ظِلٌّ نافع » يحتمل الكراهة ، وهو الصحيح . جزم به في مسبوكة
الذهب ، والكافي ، والشرح . ويحتمل التحريم . وجزم به في المغنى ، وابن تيميم
وابن عبدوس في تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .

وقوله ﴿ وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ ﴾

وكذا مورد الماء . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح . جزم به في مسبوكة

الذهب ، والكافى ، والشرح ، وابن عبدوس فى تذكرته ، والمنور ، والمنتخب .
ويحتمل التحريم . وجزم به فى المغنى ، وابن تيم ، وابن رزين . وقال فى مجمع
البحرين : إن كانت الثمرة له : كره . وإن كانت لغيره : حرم . انتهى .
وهما وجهان فى المسائل الأربع . وأطلقهما فى الفروع . وعبرة كثيرة من
الأصحاب كعبارة المصنف . وظاهر كلام المصنف فيها : الكراهة ، بدليل قوله بعد
ذلك « ولا يجوز أن يستقبل القبلة » وبقوله « قيل : ولا يبول فى شق ولا سرب »
فإنه يكره بلا نزاع كما تقدم .

تفسيرها

أمرهما : قوله « مشمرة » يعنى عليها ثمرة . قاله كثير من الأصحاب . وقال
فى مجمع البحرين : والذى يقتضيه أصل المذهب - من أن النجاسة لا يطهرها ريح
ولا شمس - أنه إذا غلب على الظن مجئ الثمرة قبل مطر أو سقي : يطهرانه ، كما
لو كان عليها ثمرة ، لاسيما فيما تجمع ثمرته من تحته . كالزيتون . انتهى .
قلت : وفيه نظر ، إلا إذا كانت رطبة ، بحيث يتحلل منها شيء .

الثانى : مفهوم قوله « مشمرة » أن له أن يبول تحت غير الثمرة . وهو صحيح
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع فى تذكرة ابن عقيل ، والمستوعب ،
والنهاية : أنه لا يبول تحت مشمرة ، ولا غير مشمرة .

فوائده : يكره بوله فى ماء راكد مطلقاً على الصحيح من المذهب ، نص عليه .
وأطلق الآدمى البغدادى فى منتخبه تحريمه فيه . وجزم به فى منوره . وقال فى
الفروع ، وفى النهاية : يكره تغوطه فى الماء الراكد . انتهى . وجزم به فى الفصول .
أيضاً . فقال : يكره البول فى الماء الدائم . وكذا التغوط فيه .
ويكره بوله فى ماء قليل جار ، ولا يكره فى الكثير على الصحيح من
المذهب . واختار فى الحاوى الكبير الكراهة . انتهى .

ويحرم التغوط في الماء الجارى على الصحيح . جزم به في المغنى ، والشرح .
وعنه يكره . جزم به المجد في شرحه ، وابن تيم ، وصاحب الحاوى الكبير ، ومجمع
البحرين . وتقدم كلامه في الفصول ، والنهاية . وأطلقهما في الفروع . وقال في
الرعاية الكبرى : ولا يبول في ماء واقف . ولا يتغوط في ماء جار .

قلت : إن نجسا بهما . انتهى .

ويكره في إناء بلا حاجة على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل :
لا يكره . وقدمه ابن تيم ، وابن عبيدان . ويكره في مستحم غير مبلط . ولا
يكره في المبلط على الصحيح من المذهب . وعنه يكره .
ولا يكره البول في المقبرة على الصحيح من المذهب . جزم به المجد في
شرح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وعنه يكره . وأطلقهما في الفروع ،
وابن تيم ، وابن حمدان .

وذكر جماعة ، منهم ابن عقيل في الفصول ، وابن الجوزى ، وابن تيم ، وابن
حمدان ، وغيرهم : كراهة البول في نار . قال ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح :
يقال يورث السقم . زاد في الفصول : ويؤذى برأثته . زاد في الرعاية : ورماد .
قال القاضى في الجامع الكبير ، وابن عقيل في الفصول ، والسامري ، وابن
حمدان ، وغيرهم : وقزَع . وهو الموضع المتجرد عن النبات مع بقايا منه .

ولا يكره البول قائماً بلا حاجة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . إن
أمن تلوثاً وناظراً . وعنه يكره . قال المجد في شرحه : وتبعه في الحاوى الكبير
وغیره : وهو الأقوى عندى .

ويحرم تغوطه على ما نهى عن الاستجار به . كروث وعظم ونحوها ، وعلى
ما يتصل بمحوان كذنبه ويده ورجله . وقال في الرعاية : ولا يتغوط على ماله حرمة ،
كمطعوم وعلف بهيمة وغيرهما . وقال في النهاية : يكره تغوطه على الطعام ، كعلف
دابة ، قال في الفروع : وهو سهو .

ويكره البول والتغوط على القبور . قاله في النهاية لأبي المعالي .
قلت : لو قيل بالتحريم لكان أولى .

قوله ﴿ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ ﴾

الصحيح من المذهب : كراهة ذلك . جزم به في الإيضاح ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والنظم ، وجمع البحرين ، والحاوي الكبير ، والنور ، والمنتخب
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والفائق ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام أكثر
الأصحاب ممن لم يصرح بالكراهة .

وقيل : لا يكره . واختاره في الفائق . وعند أبي الفرج الشيرازي : حكم
استقبال الشمس والقمر واستدبارهما : حكم استقبال القبلة واستدبارها ، على ما يأتي
قريباً . قال في الفروع : وهو سهو . وقال أيضاً : وقيل لا يكره التوجه إليهما ،
كبيت المقدس في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث . وهو ظاهر ما في خلاف القاضي .
وحمل النهي حين كان قبلة . ولا يسمى بعد النسخ قبلة .

قلت : ظاهر كلام أكثر الأصحاب : عدم الكراهة . وذكر ابن عقيل في
النسخ بقاء حرمة وظاهر نقل حنبل فيه يكره .

فأمره : يكره أن يستقبل الريح دون حائل يمنع .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي الْفَضَاءِ . وَفِي اسْتِدْبَارِهَا

فيه ، واستقبالها في البنيان : روايتان ﴾

اعلم أن في هذه المسألة : روايات . إحداها : جواز الاستقبال والاستدبار
في البنيان دون الفضاء . وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الشيخ
تقي الدين : هذا المنصور عند الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وجزم
به في الإيضاح ، وتذكرة ابن عقيل ، والطريق الأقرب ، والعمدة ، والنور ،
والتهليل ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والخلاصة ، والحاويين ، والفائق ، والنظم ،

ومجمع البحرين . وقال : هذا تفصيل المذهب . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وصححه ابن عبيدان وغيره .

والثانية : يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان . جزم به في الوجيز ،
والمنتخب . وقدمه في الرعايتين . واختاره أبو بكر عبد العزيز ، والشيخ تقي الدين
وصاحب الهدى ، والفائق وغيرهم .

والثالثة : يجوزان فيهما .

والرابعة : يجوز الاستدبار في الفضاء والبنيان ، ولا يجوز الاستقبال فيهما .
والخامسة : يجوز الاستدبار في البنيان فقط . وحكاها ابن البنا في كامله
وجها . وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا وأطلقهن في الفروع .

وقال في المبهمج : يجوز استقبال القبلة إذا كان الريح في غير جهتها . وقال
الشريف أبو جعفر في رموس المسائل : يكره استقبال القبلة في الصحارى .
ولا يمنع في البنيان . وقال في الهداية ، والمذهب الأحمد : لا يجوز لمن أراد قضاء
الحاجة استقبال القبلة واستدبارها في الفضاء ، وإن كان بين البنيان . جاز في
إحدى الروايتين . والأخرى : لا يجوز في الموضعين . وقال في المذهب : يحرم
استقبال القبلة إذا كان في الفضاء ، رواية واحدة . وفي الاستدبار روايتان . فإن
كان في البنيان : ففي جواز الاستقبال والاستدبار روايتان . وقال في التلخيص ،
والبلغة : لا يستقبل القبلة . وفي الاستدبار روايتان . ويجوز ذلك في البنيان في
أصح الروايتين .

فأمرناه

إصراهما : يكفي انحرافه عن الجهة على الصحيح من المذهب . ونقله أبو داود .
ومعناه في الخلاف . قال في الفروع : وظاهر كلام صاحب الحرر وحفيده :
لا يكفي . ويكفي الاستتار بدابة وجدار وجبل ونحوه ، على الصحيح من المذهب

وقيل : لا يكره . قال في الفروع : وظاهر كلامهم لا يعتبر قر به منها . كما لو كان في بيت . قال : ويتوجه وجه ، كستره صلاة . ومال إليه .

الثانية : يكره استقبالها في فضاء باستنجاء واستجار على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقيل : لا يكره . ذكره في الرعاية .

قلت : ويتوجه التحريم .

قوله ﴿ فَإِذَا فَرَغَ مَسَحَ يَدَيْهِ الْيُسْرَى مِنْ أَوَّلِ ذِكْرِهِ إِلَى رَأْسِهِ . ثُمَّ يَنْتُرُهُ ثَلَاثًا ﴾

نص على ذلك كله . وظاهره : يستحب ذلك كله ثلاثا . وقاله الأصحاب . قاله في الفروع . وقال الشيخ تقي الدين : يكره السَّلت والنَّتر . قال ابن أبي الفتح في مطالعه : قول المصنف « ثلاثا » عائد إلى « مسحه ونتره » أي يمسه ثلاثا . وينتريه ثلاثا . صرح به أبو الخطاب في الهداية . انتهى . وهو في بعض نسخها ، وليس ذلك في بعضها .

وقوله « من أصل ذكره » هو الدرزاي^(١) من حلقة الدبر .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أنه لا يتنحج ، ولا يمشي بعد فراغه ، وقبل الاستنجاء . وهو صحيح . قال الشيخ تقي الدين : كل ذلك بدعة . ولا يجب باتفاق الأئمة . وذكر في شرح العمدة قولاً : يكره نحنحة ومشي ، ولو احتاج إليه . لأنه وسوسة .

وقال جماعة من الأصحاب ، منهم : صاحب الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم : يتنحج . زاد في الرعايتين ، والحاوي : ويمشي خطوات . وعن أحمد نحو ذلك . وقال المصنف : يستحب أن يمكث بعد بوله قليلا .

فائدة : يكره بصفه على بوله للوسواس . قال المصنف والشارح وغيرهما :

ينقال : يورث الوسواس .

(١) كذا بالأصول .

قوله ﴿وَلَا يَمَسُّ فَرْجَهُ يَمِينِهِ . وَلَا يَسْتَجْمِرُ بِهَا﴾

وكذا قال جماعة . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المستوعب ، والنظم ، والوجيز ، والحاوي الكبير ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير وغيرهم . ويحتمل التحريم . وجزم به في التلخيص . وهما وجهان . وأطلقهما ابن تيمم .

قوله ﴿فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُهُ﴾

إن قلنا بالكراهة : أجزاء الاستنجاء والاستجمار . وإن قلنا بالتحريم أجزاء أيضاً على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجزئ . قال في مجمع البحرين ، قلت : قياس قولهم في الوضوء في الفضة : أنه لا يجزئه هنا . انتهى . وقيل : يجزئ الاستنجاء ، دون الاستجمار . وجزم ابن تيمم بصحة الاستنجاء . وأطلق الوجهين في الاستجمار .

فائدة : قيل : كراهة مسّ الفرج مطلقاً : أى في جميع الحالات . وهو ظاهر نقل صالح . قال في روايته : أكره أن يمسّ فرجه يمينه . وذكره المجد . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام الشيخ ، يعنى به المصنف . وقيل : الكراهة مخصوصة بحالة التخلّي . وحمل ابن منجا في شرحه كلام المصنف عليه . وترجم الخلال رواية صالح كذلك . ويأتى في أواخر كتاب النكاح : هل يكره النظر إلى عورة نفسه أم لا ؟ .

تنبيه : محل الخلاف - أعنى الكراهة والتحريم في مسّ الفرج والاستجمار بها - إذا لم تكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة : جاز من غير كراهة .

فائدة : إذا استجمر من الغائط أخذ الحجر بشماله فمسح به . وإن استجمر من البول . فإن كان الحجر كبيراً أخذ ذكره بشماله فمسح به . وقال المجد : يتوخى

الاستجار بجدار ، أو موضع نائق من الأرض ، أو حجر ضخم لا يحتاج إلى إمساكه فإن اضطر إلى الحجارة الصغار جعل الحجر بين عقبيه أو بين أصابعه . وتناول ذكره بشماله فمسحه بها . فإن لم يمكنه أمسك الحجر بيمينه ، ومسح بشماله ، على الصحيح من المذهب . صححه المجد في شرحه وابن عبيدان ، وصاحب الحاوى الكبير ، والزرکشی ، وجمع البحرين . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : يمسك ذكره بيمينه . ويمسح بشماله . وأطلقهما ابن تيم . وعلى كلا الوجهين يكون المسح بشماله . قال ابن عبيدان : فإن كان أقطع اليسرى ، أو بها مرض . ففي صفة استجاره وجهان . أحدهما : يمسك ذكره بيمينه ويمسح بشماله . والثاني - وهو الصحيح . قاله صاحب الحرر - يمسك الحجر بيمينه ، وذكره بشماله ، ويمسحه به . انتهى .

قلت : وفي هذا نظر ظاهر . بل هو - والله أعلم - غلط في النقل ، أو سبقة قلم . فإن أقطع اليسرى لا يمكنه المسح بشماله ، ولا المسك بها . ولا يمكن حمله على أقطع رجله اليسرى . فإن الحكم في قطع كل منهما واحد . وقد تقدم الحكم في ذلك . والحكم الذي ذكره هنا : هو نفس الحكم الذي ذكره في المسألة التي قبله . فهنا سقط . والنسخة بخط المصنف . والحكم في أقطع اليسرى ومريضها : جواز الاستجار باليمين من غير نزاع ، صرح به الأصحاب كما تقدم قريباً .

تنبيه : قوله ﴿ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ ﴾

مراده : إذا خاف التلوث . وأما إذا لم يخف التلوث : فإنه لا يتحول . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ ثُمَّ يَسْتَجِيرُ . ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ﴾

الصحيح من المذهب : أن جمعهما مطلقاً أفضل . وعليه الأصحاب . وظاهر

كلام ابن أبي موسى : أن الجمع في محل الغائط فقط أفضل . والسنة^(١) أن يبدأ بالحجر . فإن بدأ بالماء فقال أحمد : يكره . ويجوز أن يستنجى في أحدهما ويستجمر في الآخر . نص عليه .

فائده : الصحيح من المذهب : أن الماء أفضل من الأحجار عند الانفراد . وعليه جمهور الأصحاب . وعند الحجر أفضل منه . اختاره ابن حامد والحلال ، وأبو حفص العكبري . وعنه يكره الاقتصار على الماء . ذكرها في الرعاية . واختارها ابن حامد أيضاً .

قوله ﴿ وَيُجْزِئُهُ أَحَدُهُمَا : إِلَّا أَنْ لَمْ يَعْدُوا الْخَارِجَ مَوْضِعَ الْعَادَةِ . فَلَا يُجْزِئُ إِلَّا الْمَاءُ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير ، منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والسكاكي ، والشرح ، والحرر ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين ، والفاقي ، وغيرهم . وقيل : إذا تعدى الخارج موضع العادة : وجب الماء على الرجل دون المرأة .

فائده : الصحيح من المذهب : أنه لا يستجمر في غير الخرج . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والرعاية . قال ابن عقيل ، والشيرازي : لا يستجمر في غير الخرج . قال في الفصول : وحد الخرج : نفس الثقب . انتهى . واغفر المصنف ، والجد ، وصاحب التلخيص ، والسامري ، وجمهور الأصحاب : ما تجاوزه تجاوزاً جرت العادة به .

وقيل : يستجمر في الصفحتين والحشفة . حكاه الشيرازي . واختار الشيخ

(١) لعله يشير إلى حديث فضل أهل قباء وأنهم كانوا يجمعون بينهما : وهو ضعيف عند أهل الحديث .

تقى الدين : أنه يستجمر في الصفحتين والحشفة وغير ذلك للعموم . قاله في الفروع
وَحَدَّ الشيخ تقى الدين في شرح العمدة مايتجاوز موضع العادة : بأن ينتشر الغائط
إلى نصف باطن الألية فأكثر ، والبول إلى نصف الحشفة فأكثر . فإذاً يتعين الماء
قال الزركشى : وهو ظاهر كلام أبى الخطاب فى الهداية . وقال ابن عقيل : إن
خرجت أجزاء الحفنة فهى نجسة ، ولايجزى فيها الاستجمار . وتابعه جماعة ، منهم
ابن تميم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان ، والزركشى وغيرهم .
قلت : فيعابى بها .

تنبيه : شمل كلام المصنف الذكر : والأُنثى ، الثيب والبكر . أبا البكر :
فهى كالرجل ، لأن عُذْرَتها تمنع انتشار البول فى الفرج . وأما الثيب : فإن خرج
بولها بحدّة ولم ينتشر فكذلك . وإن تعدّى إلى مخرج الحيض . فقال الأصحاب :
يجب غسله كالمنتشر عن المخرج . ويحتمل أن يجزى . فيه الحجر . قال المجد فى
شرح الهداية : وهو الصحيح . فإنه معتاد كثيراً . والعمومات تعضد ذلك .
واختاره فى مجمع البحرين ، والحاوى الكبير . وقال هو وغيره : هذا إن قلنا :
يجب تطهير باطن فرجها ، على مااختاره القاضى . والمنصوص عن أحمد : أنه لايجب
فتكون كالبكر . قولاً واحداً . وأطلقهما ابن تميم .

فائرة : لا يجب الماء لغير المتعدى على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وجزم به ابن تميم . وقدمه فى الفروع ، والرعاية الكبرى ، والزركشى . قال
فى القواعد الفقهية : هذا أشهر الوجهين . وهو قول القاضى . وهو ظاهر كلام
الخرقى . ويحتمله كلام المصنف هنا .

وقيل : يجب الماء للمتعدى ولغيره . جزم به فى الوجيز ، والرعاية الصغرى .
وقالا : غسلاً . وقطع به أبو يعلى الصغير . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، والمجد
فى المحرر ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم . وحكى ابن الزاغونى فى وجيزه الخلاف

روايتين . وقال فى الفروع : ويتوجه الوجوب للمتعدى ولغيره ، مع الاتصال دون غيره .

فائدة : لو تنجس الخرجان ، أو أحدهما بغير الخارج ، ولو باستجار بنجس . وجب الماء عند الأصحاب . وفى المغنى احتمال بإجزاء الحجر . قال الزركشى : وهو وهم . وتقدم كلام ابن عقيل فى الحقنة . وقال فى الرايتين : وفى أجزاء الاستجار عن الغسل الواجب فىهما وجهان .

فوائد

منها : يبدأ الرجل والبكر بالقبول على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع . وقيل : يتخيران . وقيل : البكر كالثيب . وقدمه جماعة . وأما الثيب : فالصحيح من المذهب : أنها مخيرة . قدمه فى الفروع ، وابن تيم ، وغيرهما . وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والمذهب . واختاره ابن عقيل وغيره . وقيل : يبدأ بالدبر . وقدمه فى الرايتين ، والحاوى الصغير . وقطع به الشيرازى ، وابن عبدوس المتقدم . قال المجد فى شرحه ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، والزركشى : الأولى بداءة الرجل فى الاستنجاء بالقبول . وأما المرأة : ففيها وجهان . أحدهما : التخير . والثانى : البداءة بالدبر . وأطلقوا الخلاف . وصرحوا بالتسوية بين البكر والثيب . وقال ابن تيم : يبدأ الرجل بقبله ، والمرأة بأيهما شئت . وفيه وجه تبدأ المرأة بالدبر . وقال فى الرايتين ، والحاوى الصغير : ويبدأ الرجل بقبله ، والمرأة بدبرها . وقيل : يتخيران بينهما . زاد فى الكبرى ، وقيل : البكر تتخير . والثيب تبدأ بالدبر . ومنها : لو انسد الخرج وانفتح غيره . لم يحز فيه الاستجار على الصحيح من المذهب . اختاره ابن حامد ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبيدان [وصححه فى المذهب] وقدمه فى النظم ، وابن رزى . ونصره . وفيه وجه آخر : يحزى الاستجار فيه . اختاره القاضى ، والشيرازى . وقدمه فى الرايتين ، والحاوى

الكبير . وأطلقتهما في الفروع ، وابن تيمم ، والزرکشی ، وصاحب مجمع البحرين وقيل : لا يجرى مع بقاء المخرج المعتاد . قال ابن تيمم : ظاهر كلام الأصحاب إجزاء الوجهين مع بقاء المخرج أيضاً .

تفہیم : هذا الحكم سواء كان المخرج فوق المعدة أو أسفل منها على الصحيح من المذهب . وصرح به الشيرازي . وقدمه في الفروع ، والرايتين ، والحاوي الكبير ، والزرکشی وغيرهم . وقال ابن عقيل : الحكم منوط بما إذا انفتح المخرج تحت المعدة . وتبعه المجد وجماعة ، منهم صاحب مجمع البحرين . قال في المذهب : إذا انسد المخرج وانفتح أسفل المعدة ، فخرج منه البول والغائط : لم يجر فيه الاستنجار في أصح الوجهين .

ومنها : إذا خرج من أحد فرجي الخنثى نجاسة ، لم يجزه الاستنجار . قاله في النهاية . وجزم به ابن عبيدان . وقدمه في الفروع . ذكره في باب نواقض الوضوء . وقيل : يجرى الاستنجار ، سواء كان مشكلاً أو غيره ، إذا خرج من ذكره وفرجه . قال في الفروع : ويتوجه وجهه ، يعني بالإجزاء .

ومنها : لا يجب غسل ما أمكن من داخل فرج ثيب في نجاسة وجنابة على الصحيح من المذهب . نص عليه . اختاره المجد وحفيده وغيرهما . وقدمه ابن تيمم ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والفائق . وقيل : يجب . اختاره القاضي . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى . ويأتي ذلك أيضاً في آخر الفصل . فعلى الأول : لا تدخل يدها وإصبعها ، بل تغسل ما ظهر . نقل أبو جعفر : إذا اغتسلت فلا تدخل يدها في فرجها . قال القاضي في الخلاف : أراد أحمد ما غرض في الفرج ، لأن المشقة تلحق به . قال ابن عقيل وغيره : هو في حكم الباطن . وقل أبو المعالي ، وصاحب الرعاية وغيرهما : هو في حكم الظاهر . وذكره في المطلاع عن أصحابنا . واختلف كلام القاضي . قال في الفروع : وعلى ذلك يخرج : إذا خرج ما احتشته ببلل : هل ينقض أم لا ؟ قال في الرعاية :

لا ينقض . لأنه في حكم الظاهر . وقال أبو المعالي : إن ابتل ولم يخرج من مكانه ، فإن كان بين الشَّفرين نقض . وإن كان داخلاً لم ينقض . قال في الفروع : ويخرج على ذلك أيضاً فساد الصوم بدخول إصبعها أو حيضٍ إليه . والوجهان المتقدمان في حشفة الأُفلف في وجوب غسلها . وذكر بعضهم أن حكم طرف الغلغة كرأس الذكر . وقيل : حشفة الأُفلف المفتوق أظهر . قاله في الرعاية . ومنها : الدبر في حكم الباطن . لإفساد الصوم بنحو الحقنة ، ولا يجب غسل نجاسته .

ومنها : الصحيح من المذهب : أن أثر الاستجمار نجس ، يعفى عن يسيره . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال ابن عبيدان : هذا اختيار أكثر الأصحاب . وعنه طاهر . اختاره جماعة ، منهم ابن حامد [وابن رزين] ويأتي ذلك في باب إزالة النجاسة عند قوله « ولا يعفى عن يسير شيء من النجاسات إلا الدم وما تولد منه من القيح والصدید ، وأثر الاستنجاء » .

ومنها : يستحب لمن استنجدى : أن ينضح فرجه وسراويله على الصحيح من المذهب . وعنه لا يستحب كمن استجمر .

قوله ﴿ ويجوز الاستجمار بكل طاهر يُنقى ، كالحجر والخشب والخرق ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يختص الاستجمار بالأحجار . واختارها أبو بكر . وهو من المفردات .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : جواز الاستجمار بالمغصوب ونحوه . وهو قول في الرعاية ، ورواية مخرجة . واختار الشيخ تقي الدين في قواعده على الصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب - اشتراط إباحة المستجمر به . وهو من المفردات .

تفسيه : حد الإيقاء بالأحجار : بقاء أثر لايزيله إلا الماء . جزم به في التلخيص ،
والرعاية ، والزركشى . وقدمه في الفروع . وقال المصنف ، والشارح وابن عبيدان
وغيرهم : هو إزالة عين النجاسة وبلتها ، بحيث يخرج الحجر نقياً ليس عليه أثر
إلا شيئاً يسيراً . فلو بقي ما يزول بالحرق لا بالحجر أزيل على ظاهر الأول ، لا الثانى .
والإيقاء بالماء : خشونة المحل كما كان . قال الشارح وغيره : هو ذهاب لزوجة
النجاسة وآثارها ، وهو معنى الأول .

فائده : لو أتى بالعدد المعتبر اكتفى في زوالها بغلبة الظن . ذكره
ابن الجوزى في المذهب . وجزم به جماعة من الأصحاب . وقدمه في القواعد
الأصولية . وقال في النهاية : لا بد من العلم في ذلك .
قوله ﴿إِلَّا الرُّوثَ وَالْمِظَامَ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقى الدين الإجزاء بهما .
قال في الفروع : وظاهر كلام الشيخ تقى الدين : وبما نهى عنه . قال : لأنه لم ينه
عنه لكونه لا يُنقى ، بل لإفساده . فإذا قيل : يزول بطعامنا مع التحريم ،
فهذا أولى .

قوله ﴿وَالطَّعَامَ﴾ .

دخل في عمومه : طعام الآدمى وطعام البهيمة . أما طعام الآدمى : فصرح بالمنع
منه الأصحاب . وأما طعام البهيمة : فصرح جماعة أنه كطعام الآدمى . منهم
أبو الفرج ، وابن حمدان في رعايته ، والزركشى وغيرهم . واختار الشيخ تقى الدين
في قواعده الإجزاء بالمطعم ونحوه . ذكره الزركشى .

قوله ﴿وَمَالُهُ حُرْمَةٌ﴾ .

كما فيه ذكر الله تعالى . قال جماعة كثيرة من الأصحاب : وكتب
حديث وفقه .

قلت : وهذا لا شك فيه . ولا نعلم ما يخالفه .
قال في الرعاية : وكتب مباحة . وقال في النهاية : وذهب وفضة . قال في
الفروع : ولعله مراد غيره ، لتحريم استعماله . وقال في النهاية أيضاً : وحجارة
الحرم . قال في الفروع : وهو سهو . انتهى . ولعله أراد حرم المسجد ، وإلا
فالإجماع خلافه .

قوله ﴿ وما يتَّصِلُ بِحَيَّوانٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به . وجوز الأزجي
الاستجمار بذلك .

فوائد

إمراها : لو استجمر بما لا يجوز الاستجمار به ، لم يجزه على الصحيح
من المذهب . وتقدم الخلاف في المغصوب ونحوه . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين
في غير المباح والروث والعظام والطعام . فعلى هذا المذهب : إن استنجى بعده بالماء
أجزأ بلا نزاع ، وإن استجمر بعده بمباح . فقال في الفروع ، قليل : لا يجزئ .
وقيل : يجزئ إن أزال شيئاً . وأطلق الإجزاء وعدمه ابن تيم ، ومجمع البحرين ،
وابن عبيدان . واختار في الرعاية الكبرى الثالث .

قلت : الصواب عدم الإجزاء مطلقاً . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الكبرى ،
وإطلاق الوجهين حكاه طريقة .

وقال الزركشي : إذا استنجى بمائع غير الماء : تعين الاستنجاء بالماء الطهور .
وإن استجمر بغير الطاهر : فقطع الحمد والمصنف في الكافي بتعين الاستنجاء بالماء
وفي المغنى : احتمال بإجزاء الحجر . وهو وهم .

وإن استجمر بغير المنقى . جاز الاستجمار بعده بمنق . وإن استجمر بمحرم
أو محترم ، فهل يجزئ الحجر أو يتعين الماء ؟ على وجهين . وتقدم إذا تنجس
الخمرجان أو أحدهما بغير الخارج .

الثانية : يحرم الاستجمار بجلد السمك . وجلد الحيوان المذكي مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . صححه في الفروع وغيره . وقطع به ابن أبي موسى وغيره . وقيل : يحرم بالمدبوغ منها . وقيل : لا يحرم مطلقاً .

ويحرم الاستجمار بحشيش رطب على الصحيح من المذهب . وقال القاضي في شرح المذهب : يجوز . وأطلق في الرعاية في الحشيش الوجهين .

الثالثة : قوله ﴿ لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسْحَاتٍ ﴾ بلا نزاع . وكيف حصل الإبقاء في الاستجمار ، أجراً . وقال القاضي وغيره : المستحب أن يُمرَّ الحجر الأول من مقدم صفحته اليمنى إلى مؤخرها ، ثم يديره على اليسرى حتى يرجع به إلى الموضع الذي بدأ منه . ثم يمر الثاني من مقدم صفحته اليسرى كذلك . ثم يمر الثالث على المسربة والصفحتين . فيستوعب المحل في كل مرة . وجزم به في المذهب وغيره .

الرابعة : لو أفرد كل جهة بحجر ، لم يجزه على الصحيح من المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر . وابن عقيل . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والحاوي الكبير . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان . وقيل : يجزى . قال المصنف : ويحتمل أن يجزئه لكل جهة مسحة ، لظاهر الخبر . وذكره ابن الزاغوني رواية عن أحمد . وقال في الرعاية : ويسن أن يعم المحل بكل مسحة بحجر مرة . وعنه بل كل جانب منه بحجر مرة ، والوسط بحجر مرة . وقيل : يكفي كل جهة مسحاً ثلاثاً بحجر ، والوسط مسحة ثلاثاً بحجر انتهى .

قوله ﴿ إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجزى في الاستجمار الحجر الواحد إذا كان له ثلاث شعب فصاعداً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجزى إلا بثلاثة أحجار . اختاره أبو بكر ، والشيرازي .

قوله ﴿ وَيَجِبُ الاستنجاء من كل خارج إلا الرِّيح ﴾ .

شمل كلامه الملوّث وغيره ، والطاهر والنَّجِس . أما النجس الملوّث : فلا نزاع في وجوب الاستنجاء منه . وأما النجس غير الملوّث والطاهر : فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : وجوب الاستنجاء منه . وهو ظاهر كلام الخرقى ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة . قال الزركشى ، وابن عبيدان ، وغيرهما : بل هو ظاهر قول أكثر أصحابنا . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، والزركشى ، وغيرهم .

قلت : وهو ضعيف .

وقيل : لا يجب الاستنجاء للخارج الطاهر . وهو ظاهر المحرر ، والمنور ، والمنتخب . فإنهم قالوا : وهو واجب لكل نجاسة من السبيل [وكذا قيده المجد في شرح الهداية . قال ابن عبدوس في تذكرته : ويجزىء أحدهما لسبيل] نجس بخارجه . قال في التسهيل : وموجبه خارج من سبيل سوى طاهر . وقيل : لا يجب للخارج الطاهر . ولا للنجس غير الملوّث . قال المصنف - وتبعه الشارح - والقياس لا يجب الاستنجاء من ناشف لا ينجس الحل . وكذلك إذا كان الخارج طاهراً ، كالمنى إذا حكمنا بطهارته . لأن الاستنجاء إنما شرع لإزالة النجاسة . ولا نجاسة هنا . قال في الفروع : وهو أظهر . قال في الرعاية الكبرى : وهو أصح قياساً . قلت : وهو الصواب .

وكيف يستنجى أو يستجمر من طاهر ؟ أم كيف يحصل الإنقاء بالأحجار في الخارج غير الملوّث ؟ وهل هذا إلا شبهة بالعبث ؟ وهذا من أشكل ما يكون . فعلى المذهب يعانى بها . وأطلق الوجوب وعدمه ابن تيم ، والفائق .

قوله « إلا الرِّيح » يعنى لا يجب الاستنجاء له . وهذا المذهب . نص عليه الأصحاب . وقيل : يجب الاستنجاء له . قاله في الفائق . وأوجه جنابة الشام ،

ذكره ابن الصرفي . قال في الفروع : وقيل : الاستنجاء من نوم وريح ، وإن أصحابنا بالشام قالت : الفرج ترمص كما ترمص العين . وأوجب غسله ، ذكره أبو الوقت الدينوري ، ذكره عنه ابن الصرفي .
قلت : لم نطلع على كلام أحد من الأصحاب بعينه ممن سكن الشام وبلادها قال ذلك .

وقوله في الفروع وقيل « الاستنجاء » صوابه : وقيد بالاستنجاء .

تنبيه : عدم وجوب الاستنجاء منها لمنع الشارع منه ، قاله في الانتصار وقال في المبهج : لأنها عرض بإجماع الأصوليين . قال في الفروع : كذا قال . وأما حكمها ، فالصحيح : أنها طاهرة ، وقال في النهاية : هي نجسة ، فتنجس ماء يسيراً . قال في الفروع : والمراد على المذهب ، أو إن تغير بها . وقال في الانتصار : هي طاهرة لا تنقض بنفسها ، بل بما يتبعها من النجاسة ، فتنجس ماءً يسيراً ويعنى عن خلع السراويل المشقة . قال في الفروع : كذا قال . قال في مجمع البحرين : وفي المذهب وجه بعيد لا عمل عليه بتنجيسها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ ، فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوؤُهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والإيضاح ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن منجاف في شرحه ، وابن تيم ، وتجريد العناية . وغيرهم . إحداها : لا يصح . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال المجد في شرح الهداية : هذا اختيار أصحابنا . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذا أشهر . قال الزركشي : هذا اختيار الخرق ، والجمهور . قال في الحاوي الصغير : لا يصح في أصح الروايتين . وصححه الصرصري في نظم زوائد الكافي . وهو ظاهر ما جزم به الخرق . وجزم به في الإفادات ، والتسهيل . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي الكبير ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يصح . جزم به في الوجيز ، ونهاية ابن رزين ، والمنور ،
والمنتخب . وصححه في النظم ، والتصحيح . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى
الروایتين . واختارها المصنف ، والشارح ، والمجد ، وابن عبدوس في تذكرته ،
والقاضي ، وابن عقيل . وقدمها في المحرر .

فأمره : لو كانت النجاسة على غير السيلين ، أو على السيلين غير خارجه
منهما : صح الوضوء قبل زوالها على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ،
وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يصح . قاله القاضي في بعض كلامه . قال ابن رزين :
ليس بشيء .

قوله ﴿ وَإِنْ تِمَّمْ قَبْلَهُ خُرِّجَ عَلَى الرَّوَّاتَيْنِ ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب - يعني تخرج التيمم قبل الاستنجاء ، على روايتي :
تقديم الوضوء على الاستنجاء - اختاره ابن حامد . قال في مسبوک الذهب :
ولا فرق بين التيمم والوضوء ، في أصح الوجهين . وقدمه في الفروع ، والمحرر ،
والبلغة ، والزركشى ، وتجريد العناية . وقيل : لا يصح ، وجهاً واحداً . اختاره
القاضي ، وابن عبدوس في تذكرته ، والمجد . وجزم به في الإيضاح ، والوجيز ،
والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ، وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الهداية
والتلخيص ، والمستوعب ، والمهادى ، والنظم ، وابن تيمم ، والحاويين ، ومجمع
البحرين ، وابن عبيدان . وطريقة المصنف في الكافي ، والمجد في شرحه ، وغيرهما
أما إذا قلنا بصحة الوضوء : ففي التيمم روايتان ، وإن قلنا بالبطلان ، فهنا
أولى . وقال في الرعاية الكبرى : وفي صحة تيممه قبل الاستنجاء والاستجمار وجهان .
وقيل : روايتان . أظهرهما : بطلانه . وقيل : يحزىء الوضوء قبله ، لا التيمم .
وقيل : لا يحزىء التيمم قبله ، وجهاً واحداً . انتهى . وقال في الصغرى - بعد أن
قدم عدم الصحة في الوضوء - وفي صحة تيممه وجهان . وقال في الكافي ، وشرح

المجد ، والشرح ، والنظم : فعلى القول بصحة الوضوء قبل الاستنجاء : هل يصح التيمم ؟ على وجهين . انتهى .

فعلى القول بعدم الصحة فى التيمم : لو كانت النجاسة فى غير السيلين : صح تقديم التيمم على غسلها على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل فى الفصول . قال المصنف فى المغنى ، وتبعه ابن منجا فى شرحه : والأشبه الجواز . وصححه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا يصح . اختاره القاضى . ونقل المصنف فى المغنى ، والشارح عن ابن عقيل : أنه قال : إن حكم النجاسة على غير الفرج حكمها على الفرج . وقدمه فى الشرح ، وابن منجا فى شرحه ، والزرکشى . قال فى المذهب : لم يصح التيمم على قول أصحابنا . واقتصر عليه [والذى رأيت فى الفصول : القطع بعدم فى هذه المسألة ، مع حكايته للخلاف . وأطلقه فى مسألة صحة التيمم قبل الاستنجاء] وأطلقهما فى الفروع ، والحاوى الكبير ، وابن تيمم ، والكافى ، والخواشى ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والزرکشى .

فائدة : إذا قلنا يصح الوضوء قبل الاستنجاء . فإنه يستفيد فى الحال مس المصحف ، ولبس الخفين عند مجزئه عما يستنجى به وغير ذلك . وتستمر الصحة إلى ما بعد الاستنجاء ما لم يمس فرجه ، بأن يستجمر بحجر ، أو خرقة ، أو يستنجى بالماء وعلى يده خرقة . فإن مس فرجه خرج على الروایتين فى نقض الوضوء به . على ما يأتى إنشاء الله تعالى .

باب السواك

وسنة الوضوء

قوله ﴿السواكُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ﴾
صرح باستحباب السواك في جميع الأوقات إلا للصائم بعد الزوال . أما غير
الصائم : فلا نزاع في استحباب السواك له في جميع الأوقات في الجملة .
وأما الصائم قبل الزوال : فإن كان بسواك غير رطب استحباب له . قال ابن
نصر الله في حواشي الفروع : يتوجه هذا في غير المواصل . أما المواصل : فتتوجه
كراهته له مطلقاً . انتهى . الذي يظهر : أنه مرادهم . وتعليه يدل عليه .
قلت : فيه نظر . إذا الوصال إما مكروه أو محرم . فلا يرفع الاستحباب .
وإن كان رطباً فيباح على إحدى الروايتين أو الروايات . واختارها المجد ،
وابن عبيدان ، وابن أبي المجد ، وغيرهم . قال في النهاية : الصحيح أنه لا يكره .
هو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته . وعنه يكره . قطع به الحلواني وغيره .
وجزم به في المنور . واختاره القاضي وغيره . وقدمه في الرعايتين ، والنظم ، وابن
رزين في شرحه ، والمستوعب . ذكره في كتاب الصيام . وصححه في الحاوي
الصغير ، وأطلقهما [في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح في
الصيام ، و] ابن تيم ، والتلخيص ، والحاوي الكبير ، والفائق ، والزرکشی ،
وابن عبيدان . وعنه لا يجوز . نقلها سليم الرازي . قاله ابن أبي المجد في مصنفه .
وقال في رواية الأثرم : لا يعجبني السواك الرطب . وقيل : يباح في صوم النفل .
قلت : وظاهر كلام المصنف هنا - بل هو كالصریح - استحبابه . وهو ظاهر
كلام جماعة . ولم أر من صرح به .

قوله ﴿إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ . فَلَا يُسْتَحَبُّ﴾

وكذا قال في المذهب : يحتمل أن يكون مراده الكراهة . وهو إحدى

الروايات عن أحمد . وهو المذهب . قال في التلخيص والحاوي الصغير : يكره في أصح الروايتين . قال ابن منجا في شرحه : هذا أصح . قال في مجمع البحرين : يكره في أظهر الروايتين . ونصره المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وغيرهما . واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره . وجزم به في البلغة ، والمنور . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والفروع ، والنظم ، والفائق . ويحتمل إباحة . وهي رواية عن أحمد . وقدمه ابن تيميم .

وقوله في مجمع البحرين « لا قائل به » غير مسلم . إذ الخلاف في إباحته مشهور ، لكن عذره : أنه لم يطلع عليه .

وأطلق الكراهة وعدمها في الفصول ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح . والحرر ، وابن رزين في شرحه ، والزرکشی . وقيل : يباح في النفل . وعنه يستحب . اختارها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع ، والزرکشی : وهي أظهر . واختارها في الفائق . وإليها ميله في مجمع البحرين . وقدمها في نهاية ابن رزين ، ونظمها . وعنه يستحب بغير عود رطب . قال في الحاوي : وإذا أبحنا للصائم السواك : فهل يكره بعود رطب ؟ على روايتين . ونقل حنبلي : لا ينبغي أن يستاك بالعشي .

فائدة : من سقطت أسنانه استاك على لثته ولسانه . ذكره في الرعاية الكبرى ، والإفادات . وقال في أوله : يسن كل وقت على أسنانه ولثته ولسانه . قوله ﴿ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : عند الصلاة ، والاثْبَاهِ مِنَ النَّوْمِ . وَتَغْيِيرِ رَأْحَةِ الْفَمِ ﴾

وكذا قال في المذهب الأحمد ، والعمدة ، . وزاد في الحرر ، والمنور ، والمنتخب : وعند الوضوء : وزاد على ذلك في الفروع ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم : وعند القراءة . وزاد في التسهيل على ذلك ،

وعند دخول المنزل . واختاره المجد في شرح الهداية . وزاد في الرعاية الكبرى على ذلك : وعند الغسل . وقيل : وعند دخول المسجد . وجزم به الزركشى . وقال ابن تيميم : ويتأكد عند الصلاة ، ودخول المنزل ، والقيام من النوم ، وأكل ما يغير رائحة الفم . قال الزركشى : يتأكد استحبابه عند الصلاة ، والقيام من نوم الليل ، ودخول المنزل ، والمسجد ، وقراءة القرآن ، وإطالة السكوت ، وخلو المعدة من الطعام ، واصفرار الأسنان ، وتغير رائحة الفم . وقال في الخلاصة : ويستحب عند قيامه من نومه ، وعند تغير رائحة فمه ، وهو معنى ما في الهداية .
تفيم : ظاهر قوله ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ بَعْدَ الْكَلَامِ ﴾ التساوى بين جميع ما يستأذن به . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال أن الأراك أولى . انتهى .

قلت : ويتوجه : أن أراك البر . وذكر الأزجى : أنه لا يعدل عن الأراك ، والزيتون ، والعرجون ، إلا لتعذره . قال في الرعاية الكبرى : من أراك ، وزيتون ، أو عرجون . وقيل : أو قتاد . واقتصر كثير من الأصحاب على هذه الثلاثة .

قوله ﴿ وَلَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَضُرُّهُ ﴾

كالريحان والرمان ، والعود الزكى الرائحة ، والطرفاء ، والآس ، والقصب ونحوه . والصحيح من المذهب : كراهة التسوك بذلك . وعليه الجمهور كالتخلل به . وقيل : يحرم بالقصب . دون غيره . ذكره في الرعاية ، والفائق .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَأْذَنَ بِأَصْبَعِهِ أَوْ بِخِرْقَةٍ فَلْيُصِيبِ الشَّئْءَ عَلَى وَجْهَيْهِ ﴾

وأطلقهما في المستوعب ، والحرر ، والحاويين ، وابن عبيدان . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب في الإصبع .

أحدهما : لا يصيب السنة بذلك . وهو المذهب . قطع به أبو بكر في الشافى .

واختاره القاضي . قال في الخلاصة ، والبلغة : لم يصب السنة في أصح الوجهين . وقدمه في الهداية ، والكافي ، والتلخيص ، وابن تيم ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم . والوجه الثاني : يصيب السنة . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر ، والنظم . قال في تجريد العناية : السواك سنة بأراك لا خرقه وإصبع في وجه . وجزم به في المنور ، والمختب .

وقيل : يصيب بقدر إزالته . اختاره المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق .

وقيل : يصيب السنة عند عدم السواك . وما هو ببعيد .

وقيل : لا يصيب بالإصبع ، مع وجود الخرقه . ولا يصيب بالخرقة مع وجود السواك .

وقيل : يصيب السنة بالإصبع في موضع المضمضة في الوضوء خاصة . اختاره المجد في شرحه . وصححه في مجمع البحرين ، والنظم . قال في مجمع البحرين : أصح الوجهين : إصابة السنة بالخرقة . وعند الوضوء بالإصبع . فزادنا وجهاً . وهو إصابة السنة بالخرقة مطلقاً ، دون الإصبع في غير وضوء إلا أن تكون الواو زائدة . وظاهر الوجيز : إصابة السنة بالإصبع فقط . فإنه قال : ياصبع أو عود لين ، وقال ابن البنا في العقود : ولا يجزى بالإصبع . وقيل : الخرقه والمسواك سواء في الفضل . ثم الإصبع .

قوله ﴿ وَيَسْتَاكَ عَرْضًا ﴾

يعنى بالنسبة إلى الأسنان . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقيل : طولاً . وجزم به في الإيضاح ، والمبهم . قال ابن عبيدان : فيحمل أنه أريد بذلك بالنسبة إلى الفم . فيكون موافقاً لقول الجماعة ، لكن الأكثر على المغايرة . وقال في الفائق : طولاً . وقال الشيخ ، والشيرازي : عرضاً . ومراده بالشيخ المصنف . وفي هذا النقل نظر بيّن .

قوله ﴿وَيُدْهِنُ غَبًّا﴾

يعنى يوماً ويوماً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وقيده فى الرعاية . فقال :
مالم يحف الأول . واختار الشيخ تقى الدين : فعل الأصلح بالبلد ، كالفعل بماء
حار ببلد رطب .

فائدة : قال فى الفروع : ويفعله لحاجة ، للخبر . وقال : احتجوا على أن
الأدّهان يكون غبًّا بأنه عليه أفضل الصلاة والسلام « نهى عن الترجل إلا غبًّا .
ونهى أن يمتشط أحدهم كل يوم » فدل أنه يكره غير غب .
تنبيه : فى صفة قوله ﴿يَكْتَحِلُ وَتَرًّا﴾ ثلاثة أوجه .

أمرها : - وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور - يكون فى كل عين
ثلاثة . قاله فى الرعايتين ، والفروع ، والفائق وغيرهم . وقال ابن عبيدان : وصفته :
أن يجعل فى كل عين وترًّا ، كواحد ، وثلاث ، وخمس . انتهى .
والثانى : فى اليمنى ثلاثة ، وفى اليسرى اثنان . وروى عن أحمد . وقال
السامري : روى يقسم الخامس فى العينين .

فوائدهم

يستحب اتخاذ الشعر على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه فى
الفروع احتمالاً بأنه لا يستحب إن شق إكرامه . ويسن أن يغسله . ويُسرَّحه
ويفرقه ، ويكون إلى أذنيه . وينتهى إلى منكبيه ، وجعله ذؤابة .
ويُعفى لحيته . وقال ابن الجوزى فى المذهب : مالم يستهجن طولها . ويحرم
حلقها . ذكره الشيخ تقى الدين . ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة . ونصه :
لا بأس بأخذ ذلك . وأخذ ما تحت حلقه . وقال فى المستوعب : وتركه أولى .
وقيل : يكره . وأطلقهما ابن عبيدان . وأخذ أحد من حاجبيه وعارضيه .
ويحْفُ شاربه ، أو يقص طرفه ، وحْفَه أولى . نص عليه . وقيل : لا . قال

في المستوعب : ويسن حَفُّه . وهو طرف الشعر المستدير على الشفة . واختار ابن أبي موسى وغيره إحقاءه من أصله . انتهى .

وَيُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ مَخَالِفًا ، على الصحيح من المذهب . فعليه : يبدأ بخنصر اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السبابة ، ثم الإبهام اليسرى . ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السبابة ، ثم البنصر . اختاره ابن بطة وغيره . وقدمه ابن تميم وغيره . وجزم به في المستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، وغيرهم .

وقيل : يبدأ فيهما بالوسطى ، ثم الخنصر ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السبابة . وقال الآمدى : يبدأ بإبهام اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السبابة ، ثم البنصر ، ثم كذلك اليسرى .

وقيل : يبدأ بسبابة يمينه بلا مخالفة إلى خنصرها ، ثم بخنصر اليسرى . ويحتم بإبهام اليمنى . ويبدأ بخنصر رجله اليمنى ، ويحتم بخنصر اليسرى .

ويستحب غسلها بعد قصها تكميلاً للنظافة . قال في مجمع البحرين ، وابن عبيدان : وقيل إن حَكَّ الجسد بها قبل الغسل يضره .

ويكون ذلك يوم الجمعة قبل الزوال .

قلت : قبل الصلاة . وهو مراده . والله أعلم .

وهذا الصحيح قدمه في الفروع ، والرايعتين ، وغيرهم . وجزم به في التلخيص وغيره . وقيل : يوم الخميس . وقيل ، يخير . وجزم به ابن تميم ، والحاويين . وقدمه ابن عبيدان . قال في المستوعب ، والرايعتين ، والحاويين : إذا قلنا يفعل يوم الخميس ، فيكون بعد العصر .

ويسن أن لا يحيف عليها في القص . نص عليه .

وينتف إبطه . ويخلق عاتته . وله قصه وإزالته بما شاء . والتنوير في العانة وغيرها فله أحمد . وقال في الغنية : يحوز حلقه . لأنه يستحب إزالته كالنورة . وكره الآمدى كثرة التنوير .

ويدفن ذلك كله . نص عليه . ويفعله كل أسبوع . ولا يتركه فوق أربعين يوماً . نص عليه . فإن فعل كره . صرح به في المستوعب والنظم ، وغيرهما . وقيل للإمام أحمد : حلق العانة ، وتقليم الأظفار : كم يترك ؟ قال : أربعين . فأما الشارب : ففي كل جمعة . وقيل : عشرين . وقيل : للمقيم . قال في الرعاية : وقيل للمسافر أربعين . والمقيم عشرين . وقيل : فيهما عكسه . قال : وهو أظهر وأشهر . وليس كذلك .

ويكره تنف الشيب . ووجه في الفروع احتمالاً بالتحريم ، للنهي عنه . ويختضب . ويستحب بحناء وكتَمَ . قال القاضي في المجد ، والمصنف في المغنى ، والفخر في التلخيص ، وغيرهم : ولا بأس بوزُس وزعفران . وقال المجد وغيره : خضابه بغير سواد من صفرة أو حمرة : سُنَّة . نص عليه . ويكره بسواد نص عليه . وقال في المستوعب ، والغنية ، والتلخيص : يكره بسواد في غير حرب . ولا يحرم . فظاهر كلام أبي المعالي : يحرم . قاله في الفروع . وقال : وهو متجه . وينظر في المرأة . ويقول ماورد .

ويتطيب . ويستحب للرجل بما ظهر ريحه وخفى لونه ، وعكسه للمرأة . ولا يكره حلق الرأس على الصحيح من المذهب . وعنه يكره لغير حج أو عمرة أو حاجة . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وجزم به ابن رزين في نهايته ، وأطلقهما في الحرر . والشرح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . ويكره حلق رأس المرأة من غير عذر على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . وقال في الرعاية الكبرى : يكره الحلق والقص لمن بلا عذر . وقيل : يحرم . وقيل : يحرم حلقه إلا لضرورة ويأتى حكم حلق القفا عند الكلام على القزع .

قوله ﴿ وَيَجِبُ الْخِتَانُ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية . والمذهب .

ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والمستوعب ، والرايتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وغيرهم . قال في النظم : هذا أولى . ونصره المجد في شرح الهداية وغيره . وعنه يجب على الرجال دون النساء . قال ابن منجا في شرحه : ويحتمله كلام المصنف هنا . واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته . وقدمه ابن عبيدان . وعنه لا يجب مطلقاً . اختاره ابن أبي موسى . قال ابن تميم : قال ابن أبي موسى : هو سنة للذكور .

قوله ﴿ مَا لَمْ يَخَفْهُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾

هذا المذهب . قال أحمد : إن خاف على نفسه لا بأس أن لا يَخْتَن . وقاله الأصحاب . قال في الفروع : كذا قال أحمد وغيره ، مع أن الأصحاب اعتبروه بفرض طهارة وصلاة وصوم ، من طريق الأولى . وقال في الفصول : يجب إذا لم يخف عليه التلف . فإن خيف ، فنقل حنبل : يَخْتَن . فظاهره : يجب . لأنه قل من يتلف منه . قال أبو بكر : والعمل على ما نقله الجماعة ، وأنه متى خشى عليه لم يَخْتَن . ومنعه صاحب المحرم .

فوائد

منها : محل وجوبه : عند البلوغ . قال الشيخ تقي الدين : يجب الختان إذا وجبت الطهارة والصلاة . وقال في النور ، والمنتخب : ويجب ختان بالغ آمن . ومنها : يجوز له أن يَخْتَن نفسه ، إن قوى عليه وأحسنه . نص عليه . ذكره في الفروع في باب استيفاء القود .

ومنها : أن الختان زمن الصغر أفضل على الصحيح من المذهب . زاد جماعة كثيرة من الأصحاب : إلى التمييز . وقال الشيخ تقي الدين : هذا المشهور . وقال في الرايتين ، والحاويين : يسن ما بين سبع إلى عشر . قال في التلخيص : ويستحب أن يَخْتَن قبل مجاوزة عشر سنين ، إذا بلغ سناً يؤمن فيه ضرره . قال في المستوعب

في العقيقة : والأفضل : أن يُحتن يوم حادى عشرين . فإن فات ترك حتى يشتد ويقوى . وعن أحمد : لم أسمع فيه شيئاً . وقال : التأخير أفضل . واختاره المجد في شرحه .

ومنها : يكره الختان يوم السابع على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكره . قال الخلال : العمل عليه . وأطلقهما في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيدان ، والفائق . وكذا الحكم من ولادته إلى يوم السابع . قاله في الفروع . قال : ولم يذكر كراهية الأكثر .

ومنها : يؤخذ في ختان الرجل : جلدة الحشفة . ذكره جماعة من الأصحاب . وقدمه في الفروع . وجزم به في الرعاية الكبرى ، وغيره . ونقل الميموني : أو أكثرها . وجزم به المجد وغيره . قال في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيدان ، والفائق ، وغيرهم : فإن اقتصر على أكثرها جاز . ويؤخذ في ختان الأنثى جلدة فوق محل الإيلاج تشبه عُرف الديك . ويستحب أن لا تؤخذ كلها للخبر . نص عليه . ومنها : أن الخنثى المشكل في الختان كالرجل . فيختن ذكره ، وإن لزم الأنثى ختن فرجه أيضاً . قاله في الرعاية ، ومجمع البحرين .

فوائد

منها : لا تقطع الإصبع الزائدة . نقله عبد الله عن أحمد . ويكره ثقب أذن الصبي ، إلا الجارية ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وجزم به في الرعاية الكبرى وغيرها . وقيل : يحرم في حقها . اختاره ابن الجوزى . قلت : وهو بعيد في حق الجارية .

وقال ابن عقيل : هو كالوَشْم . وقيل : يحرم على الذكر . وقال في الفصول : يفسق به في الذكر . وفي النساء يحتمل المنع . ولم يذكر غيره .

ويحرم نَمَص ، ووَشْر ، ووَشْم على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يحرم . ويحرم وصل شعر بشعر على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز مع

الكرهه . جزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وقدمه في الرايتين . قيل : يجوز بإذن الزوج .

وفي تحريم نظر شعر أجنبية ، زاد في التلخيص : ولو كان بائناً - وجهان . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والفروع ، وابن تميم ، والتلخيص . وظاهر كلام أبي الخطاب في الانتصار : الجواز . ذكره عنه ابن رجب . وقيل : لا يحرم مطلقاً . ويحرم وصله بشعر بهيمة . وقيل : يكره . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والحاويين ، وغيرهم ، وظاهر ما قدمه في الرعاية . وأطلقهما في الفروع .

فعلى القول بتحريم وصل الشعر : في صحة الصلاة معه وجهان . الأول : الصحة . وجزم به في الفصول فيما إذا وصلته بشعر ذمية . ولو قلنا ينجس الأدنى بالموت . وقيل : تصح . ولو كان نجساً . حكاه في الرعاية . وتبعه في الفروع . قلت : وفيه نظر ظاهر .

ولا بأس بالقرامل ، وتركها أفضل . وعنه هي كالوصل بالشعر ، إن أشبهه كصوف . وقيل : يكره .

ولا بأس بما يحتاج إليه لشد الشعر . وأباح ابن الجوزي النخس وحده . وحل النهي على التدليس ، أو أنه شعار الفاجرات ، وفي الغنية وجه يجوز النخس بطلب الزوج . ولها حلقة وحقه نص عليهما ، وتحسينه بتحميم ونحوه . وكره ابن عقيل حفه كالرجل . فإن أحد كرهه له ، والنتف بمنقاش لها . ويكره التحذيف وهو إرسال الشعر الذي بين العذار والنزعة .

قلت : ويتوجه التحريم للتشبه بالنساء . ولا يكره للمرأة . ويكره النقش والتطريف . ذكره الأصحاب . قال أحمد : لتغمس يدها غمساً . قال في الرعاية في باب ما يحرم استعماله أو يكره . قلت : ويكره التكتيب

ونحوه . ووجه فى الفروع وجهاً بإباحة تحمير ونقش وتطريف بإذن زوج فقط . انتهى . وعمل الناس على ذلك من غير تكبير .

ويكره كسب الماشطة . قال فى الفروع : ذكره جماعة من الأصحاب . وذكره بعضهم عن أحمد . قال والمنقول عنه : أن ماضطة قالت : إني أصل رأس المرأة بقرامل وأمسطها . أفأجبح منه ؟ قال : لا . وكره كسبها . وقال ابن عقيل : يحرم التدليس ، والتشبه بالردان . وكذا عنده يحرم تحمير الوجه ونحوه . وقال فى الفنون : يكره كسبها .

فائدة : كره الإمام أحمد الحجامه يوم السبت والأربعاء . نقله حرب ، وأبو طالب . وعنه الوقف فى الجمعة . وذكر جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعاية : يكره يوم الجمعة . قال فى الفروع : والمراد بلا حاجة . قال حنبل : كان أبو عبد الله يحتجم أى وقت هاج به الدم ، وأى ساعة كانت . ذكره الخلال . والفصد فى معنى الحجامه . والحجامه أنفع منه فى بلد حار ، وما فى معنى ذلك . والفصد بالعكس . قال فى الفروع : ويتوجه احتمال تكره يوم الثلاثاء ، لخبر أبى بكره . وفيه ضعف ، قال : ولعله اختيار أبى داود . لاقتصاره على روايته ، قال : ويتوجه : تركها فيه أولى . ويحتمل مثله فى يوم الأحد .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ بِلَا نِزَاعٍ ﴾

وهو أخذ بعض الرأس ، وترك بعضه . على الصحيح من المذهب . وقاله الإمام أحمد . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : بل هو حلق وسط الرأس . وقيل : بل هو حلق بقع منه .

فائدة : يكره حلق القفا مطلقاً على الصحيح من المذهب . زاد فيه جماعة ، منهم المصنف ، والشارح : لمن لم يخلق رأسه ، ولم يحتج إليه لحجامه أو غيرها . نص عليه . وقال أيضاً : هو من فعل الجوس . ومن تشبه بقوم فهو منهم .

قوله ﴿وَيَتَيَّمَنُ فِي سِوَاكَ﴾

أما البداءة بالجانب الأيمن من الفم : فمستحب بلا نزاع أعلمه . وهو مراد المصنف . وأما أخذ السواك باليد : فقال المجد في شرحه : السنة إرصاد اليمنى للوضوء والسواك ، والأكل ونحو ذلك . وقدمه في تجريد العناية . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البخارى : وهو ظاهر كلام ابن بطة من المتقدمين . وصرح به طائفة من المتأخرين . ومال إليه . والصحيح من المذهب : أنه يستاك بيساره . نقله حرب . وجزم به فى الفائق . وقدمه فى القروع ، وابن عبيدان . وصححه ، وقال : نص عليه . وقال الشيخ تقي الدين : ما علمت إماماً خالف فيه ، كانتشاره . ورد ابن رجب فى شرح البخارى الرواية المنسوبة إلى حرب . وقال : هى تصحيف من الاستنثار بالاستننان .

قوله ﴿وَسُنَّ الْوُضُوءَ عَشْرًا : السَّوَاكُ بِلَا نِزَاعٍ ، وَالتَّسْمِيَةُ﴾

وهذا إحدى الروايات . قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . قال الخلال : الذى استقرت عليه الروايات عنه أنه : لا بأس إذا ترك التسمية . قال ابن رزين فى شرحه : هذا المذهب الذى استقر عليه قول أحمد . واختارها الخرقى ، وابن أبى موسى ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وابن رزين وغيرهم . وقدمها فى الرايتين ، والنظم . وجزم به فى المنتخب . وعنه أنها واجبة وهى المذهب . قال صاحب الهداية ، والفصول ، والمذهب ، والنهاية ، والخلاصة ، ومجمع البحرين ، والمجد فى شرحه : التسمية واجبة فى أصح الروايتين ، فى طهارة الحدث كلها : الوضوء ، والغسل ، والتيمم . اختارها الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو اسحق بن شاقلاً ، والقاضى ، والشريف أبو جعفر ، والقاضى أبو الحسين ، وابن البناء ، وأبو الخطاب . قال الشيخ تقي الدين : اختارها القاضى وأصحابه ، وكثير من أصحابنا . بل أكثرهم . وجزم به فى التذكرة لابن عقيل ، والعقود لابن البناء ، ومسبوك الذهب ، والمنور ، وناظم المفردات ، وغيرهم . وقدمه فى القروع ، والحرر ،

والتلخيص ، والبلغة ، والفائق ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وأطلقهما في المستوعب ، والسكافي ، وشرح ابن عبيدان .

فعلى المذهب : هل هي فرض لا تسقط سهواً ؟ اختاره أبو الخطاب ، والمجد ، وابن عبدوس المتقدم ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وجزم به في المنور . وقدمه في الحرر . أو واجبة تسقط سهواً ؟ اختاره القاضي في التعليق ، وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في التلخيص ، وابن تيم ، والحاويين ، وابن رزين ، وغيرهم . وهو المذهب . فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والزركشي .

فعلى الثانية : لو ذكرها في أثناء الوضوء . فالصحيح من المذهب : أنه يتبدى الوضوء . قدمه في الفروع . وقيل : يسمى ويبنى . اختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبيدان . وقطعوا به . وإن تركها عمداً حتى غسل عضواً . لم يعتد بفعله على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج المقدسي : إن ترك التسمية عمداً حتى غسل بعض أعضائه . فإنه يسمى ويبنى . لأنه قد ذكر اسم الله على وضوئه . وقاله ابن عبدوس المتقدم .

فائدة : صفة التسمية : أن يقول « بسم الله » فلو قال « بسم الرحمن » أو « بسم القدوس » أو نحوه فوجهان . ذكرهما صاحب التجريد . وتبعه ابن تيم ، وابن حمدان في رعايته الكبرى . قال الزركشي : لم يحزه على الأشهر . وجزم به القاضي ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن البنا في العقود ، وابن الجوزي في المذهب . قلت : الأولى : الإجزاء ، وتسكن الإشارة من الأخرس ونحوه .

قوله ﴿ وَغَسَّلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا ، لَا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ﴾

غسل اليدين عند ابتداء الوضوء ، لا يخلو : إما أن يكون عن نوم ، أو عن غير نوم . فإن كان عن غير نوم : فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب . ونص

عليه أحمد - استحباب غسلهما مطلقاً . وقيل : لا يغسلهما إذا تيقن طهارتهما ، بل يكره ، ذكره في الرعاية . وقال القاضى : إن شك فيهما سُنَّ غسلهما ، وإن تحقق طهارتهما خَيْرٌ .

وإن كان عن نوم ، فلا يخلو : إما أن يكون عن نوم الليل ، أو عن نوم النهار فإن كان عن نوم النهار ، فالصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم - استحباب غسلهما . وعنه : يجب غسلهما . واختاره بعض الأصحاب وهو من المفردات ، وحكاها في الفروع هنا قولاً .

وإن كان عن نوم الليل : فأطلق المصنف في وجوب غسلهما روايتين ، وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، والفائق ، وابن تيم ، وابن رزين ، وابن عبيدان ، والزرکشى في شروحه . إحداهما : يجب غسلهما ، وهو المذهب . جزم به فى مسبوک الذهب ، والإفادات ، ونظم المفردات ، وغيرهم . قال فى الفروع والخلاصة : ويجب على الأصح واختاره أبو بكر ، وأكثر الأصحاب . قاله ابن عبيدان : قال الزركشى : اختاره أبو بكر ، والقاضى ، وعامة أصحابه ، بل وأكثر الأصحاب . واختاره أيضاً ابن حامد ، وأحمد بن جعفر المنادى . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : لا يجب غسلهما ، بل يستحب . وجزم به الخرقى ، والعمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته . وصححه المجد فى شرحه ، ومجمع البحرين ، والنظم . وصححه فى التصحيح . قال الشيخ تقي الدين : اختاره الخرقى ، وجماعة . انتهى . فعلى المذهب : قال ابن تيم ، قال صاحب النكت : وحيث وجب الغسل . فإنه شرط للصلاة .

قلت : وقاله ابن عبدوس المتقدم وغيره . واقتصر عليه الزركشى .

وقدم في الرعاية سقوط غسلهما بالنسيان مطلقاً . لأنها طهارة مفردة على ما يأتي وهو الصحيح .

فوائد

إبراهيم : يتعلق الوجوب بالنوم الناقض للوضوء ، على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يتعلق بالنوم الزائد على النصف . اختاره ابن عقيل ، كما تقدم .

الثانية : غسلهما تعبد لا يعقل معناه ، على الصحيح من المذهب ، كفعل الميت . فعلى هذا : تعتبر النية والتسمية في أصح الأوجه . والوجه الثاني : لا يعتبران والوجه الثالث : يعتبران إن وجب غسلهما ، وإلا فلا . والوجه الرابع : تعتبر النية دون التسمية . ذكره الزركشي .

وعلى الصحيح : لا تجزئ نية الوضوء عن نية غسلهما على المذهب المشهور . وأنها طهارة مفردة . لامن الوضوء . وقيل : تجزئ . وقيل : غسلهما معتل بوم النجاسة ، كجعل العلة في النوم استطلاق الوكاء بالحدث ، وهو مشكوك فيه . وقيل : غسلهما معتل بميت يده ملابسة للشيطان .

الثالثة : إنما يغسلان لمعنى فيهما على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . فلو استعمل الماء ، ولم يدخل يده في الإناء : لم يصح وضوءه . وفسد الماء . وذكر القاضي وجهاً إنما يغسلان لأجل إدخالهما الإناء : ذكره أبو الحسين رواية . فيصح وضوءه . ولم يفسد الماء إذا استعمله من غير إدخال .

قوله ﴿وَالْبَدَاءُ بِالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ﴾

الصحيح من المذهب : أن البداء بهما قبل الوجه سنة . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يجب . وهو احتمال في الرعاية وبعده . ويأتي في باب الوضوء « هل يتمضمض ويستنشق يمينه ؟ » .

فأمرنا

إبراهيم : يجب الترتيب والموالاته بين المضمضة والاستنشاق ، وبين سائر الأعضاء ، على الصحيح من المذهب . وهو إحدى الروايات . وقدمه في الفروع ، وابن تميم . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال فى مجمع البحرين ، وابن عبيدان ، تبعاً للمجد : والأقيس وجوب ترتيبهما ، كسائر أجزاء الوجه . وعنه : لا يجبان بينهما . اختاره المجد . وقال فى مجمع البحرين : لا يجب ذلك فى أصح الروايتين . نص عليه تصريحاً . وفى رواية كثير من أصحابه .

ففى هذا لو تركهما حتى صلى ، أتى بهما . وأعاد الصلاة دون الوضوء . نص عليه أحمد . ومبناه على أن وجوبهما بالسنة . والترتيب : إنما وجب بدلالة القرآن معتضداً بالسنة . ولم يوجد ذلك فيهما . وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والزركشى . وعنه تجب الموالاته وحدها .

الثانية : يستحب تقديم المضمضة على الاستنشاق ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : والواو فى قوله «والاستنشاق» للترتيب ، كتم ، ووجه فى الفروع وجوبه على قولنا : لم يدل القرآن عليه . قوله ﴿والمبالغة فيهما أصح﴾ .

الصحيح من المذهب ، أن المبالغة فى المضمضة ، والاستنشاق : سنة . إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشى : وعليه عامة المتأخرين . وهو المشهور . وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والهداية ، وغيرهم . وقدمه فى المغنى . والشرح ، والفروع ، وغيرهم . وظاهر كلام الخرقى : استحباب المبالغة فى الاستنشاق وحده . واختاره ابن الزاغونى . وعنه تجب المبالغة . وقيل : تجب المبالغة فى الاستنشاق وحده . اختارها ابن شاقلا . ويحكى رواية . ذكره الزركشى . واختاره أبو حفص العسكبرى أيضاً . قاله الشارح . قال ابن تميم ،

قال بعض أصحابنا : تجب المبالغة في الطهارة الكبرى ، وعنه : تجب المبالغة فيهما في الوضوء . ذكرها ابن عقيل في فنونه .

فأمرناه

إمراءهما : المبالغة في المضمضة : إدارة الماء في الفم على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : إدارة الماء في الفم كله أو أكثره . فزاد « أكثره » ولا يجعله وجوباً .

والمبالغة في الاستنشاق : جذب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : أو أكثره ، كما قال في المضمضة . ولا يجعله سهوياً . قال المصنف ومن تابعه : لا تجب الإدارة في جميع الفم ، ولا الاتصال إلى جميع باطن الأنف .

والثانية : لا يكفي وضع الماء في فمه من غير إدارته . قاله في المبهم واقتصر عليه ابن تيميم ، وصاحب الفائق . وجزم به في الرعاية ، وشرح ابن عبيدان ، وغيرهما . وقدمه الزركشي . وقيل : يكفي . قال في المطلع : المضمضة في الشرع : وضع الماء في فيه ، وإن لم يحركه . قال الزركشي : وليس بشيء . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاعًا﴾

يعنى فلا تكون المبالغة سنة ، بل تكره على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال أبو الفرج : تحرم . قال الزركشي : وينبغي أن يقيد قوله بصوم الفرض .

قوله ﴿وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ﴾ .

إن كانت خفيفة وجب غسلها ، وإن كانت كثيفة - وهو مراد المصنف - فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم : استحباب

تخليلها . وقيل : لا يستحب كالتيتم . قاله في لرعاية : وهو بعيد للأثر^(١) . وهو كما قال . وقيل : يجب التخليل . ذكره ابن عبدوس المتقدم .

فائده

إمدهما : شعر غير اللحية كالحاجبين ، والشارب ، والعنفة ، ولحية المرأة وغير ذلك : مثل اللحية في الحكم على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به في الرعاية في لحية المرأة . وقيل : يجب غسل باطن ذلك كله مطلقاً .

والثانية : صفة تخليل اللحية : أن يأخذ كفاً من ماء فيضعه من تحتها ، أو من جانبيها بأصابعه . نص عليه . مشبكه فيها . قاله جماعة من الأصحاب . وقدمه في الرعاية ، وابن تيم ، والزرکشی . زاد في الشرح ، وغيره : ويعركها . وقيل : يخلها من ماء الوجه ، ولا يفرد لذلك ماء . قاله القاضي . وأطلقهما في الفائق . ويكون ذلك عند غسلهما . وإن شاء إذا مسح رأسه . نص عليه .

قوله ﴿وتخليل الأصابع﴾ .

يستحب تخليل أصابع الرجلين بلا نزاع ، والصحيح من المذهب : استحباب تخليل أصابع اليدين أيضاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يستحب . وأطلقهما في الحاويين .

فائده

إمدهما : قال جماعة من الأصحاب ، منهم القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم : يخلل رجله بخنصره . ويبدأ من الرجل اليمنى بخنصرها . واليسرى بالعكس . زاد القاضي ، وصاحب التلخيص : يخلل بخنصر يده اليسرى . زاد في التلخيص ، وابن تيم ، والزرکشی : من أسفل الرجل . قال الأزجى في نهايته : يخلل بخنصر يده اليمنى .

(١) روى ابن ماجه والترمذى - وصححه - عن عثمان « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته » وروى نحوه أبو داود عن أنس

والثاني : يستحب المبالغة في غسل سائر الأعضاء . وذلك المواضع التي ينبو عنها الماء وعزّكها .

قوله ﴿وَالْيَتَامَى﴾

الصحيح من المذهب : استحباب اليتامى . وعليه الأصحاب . وحكى الفخر الرازى رواية عن أحمد بوجوده . وشذذه الزركشى . وقيل : يكره تركه . قال ابن عبدوس المتقدم هنا فى حكم اليد الواحدة : حتى إنه يجوز غسل إحداها بماء الأخرى .

قوله ﴿وَأَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذْنَيْنِ﴾

إن قلنا : هما من الرأس - وهو المذهب - فالصحيح : استحباب أخذ ماء جديد لهما . اختاره الخرقى ، وابن أبى موسى ، والقاضى فى الجامع الصغير ، والشيرازى ، وابن البناء . واختاره أيضاً المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته . قال فى الخلاصة : يستحب على الأصح . وجزم به فى التذكرة لابن عقيل ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة فى موضع ، والوجيز ، والممنتخب ، والإفادات ، وابن منجافى شرحه . وعنه لا يستحب . بل يمسخان بماء الرأس . اختاره القاضى فى تعليقه ، وأبو الخطاب فى خلافة الصغير ، والمجد فى شرح الهداية ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ، وابن عبيدان . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والتخليص ، والبلغة فى السنن ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، ومجمع البحرين . قال ابن رجب فى الطبقات : ذكر الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة : أن أبا الفتح بن جليلة - قاضى حران - كان يختار مسح الأذنين بماء جديد ، بعد مسحهما بماء الرأس . قال ابن رجب : وهو غريب جداً .

والذى رأيناه فى شرح العمدة ، أنه قال : ذكر القاضى عبد الوهاب وابن حامد :

أنهما يمسحان بماء جديد ، بعد أن يمسحا بماء الرأس . قال : وليس بشيء . فزاد :
ابن حامد . والظاهر : أن القاضي عبد الوهاب هو ابن جلبة قاضي حران .

فائدة : يستحب مسحهما بعد مسح الرأس ، على الصحيح من المذهب .
وقاله القاضي وغيره . وقدمه في الفروع ، وقال : ويتوجه تخريج واحتمال . وذكر
الأزجي يمسحهما معاً . ولم يصرح الأصحاب بخلاف ذلك .
قلت : صرح الزركشي باستحباب مسح الأذن اليمنى قبل اليسرى .

تغييرات

الأول : هذه الأحكام إذا قلنا : هما من الرأس . فأما إذا قلنا : هما عضوان
مستقلان - وهو رواية عن أحمد ، ذكرها ابن عقيل - فيجب لهما ماء جديد في
وجه . قاله في الفروع . وهو من المفردات . قال في الفروع : ويتوجه منه : يجب
الترتيب .

الثاني : تقدم أن الأذنين من الرأس على الصحيح من المذهب . وتقدم
رواية : أنهما عضوان مستقلان . وذكر ابن عبيدان في باب الوضوء : أن ابن
عبد البر قال : روى عن أحمد أنه قال : ما أقبل منهما من الوجه يغسل معه .
وما أدبر من الرأس كمذهب الشعبي ، والحسن بن صالح . ومال إليه إسحاق بن
راهويه .

الثالث : قوله « والفَسَلَةُ الثانية والثالثة بلا نزاع » قال القاضي في الخلاف
حتى لطهارة المستحاضة .

فوائد

إصدارها : يعمل في عدد الفسلات بالأقل على الصحيح من المذهب . وقال
في النهاية : يعمل بالأكثر .

الثانية : تكره الزيادة على الصحيح من المذهب . وقيل : تحرم . قال ابن

رجب في شرح البخارى : واستحب بعض أصحابنا للوجه غسلة رابعة ، تصب من أعلاه . وعن أحمد : أنه يزداد في الرجلين دون غيرهما . ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة . والثنتان أفضل ، والثلاثة أفضل منهما . قاله المجد وغيره . وقال القاضى وغيره : الأولى فريضة . والثانية فضيلة . والثالثة سنة . وقدمه ابن عبيدان . قال في المستوعب : وإذا قيل لك : أى موضع تقدم فيه الفضيلة على السنة ؟ فقل : هنا .

الثالثة : لو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره على الصحيح من المذهب ، وعنه يكره .

الرابعة : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يسن مسح العنق . وهو الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به في المنصور وغيره . قال في مجمع البحرين : لا يستحب مسح العنق في أقوى الروايتين . قال الزركشى : هو الصحيح من الروايتين . قال في الفائق : لا يسن في أصح الروايتين . وعنه يستحب . اختاره في الغنية ، وابن الجوزى في أسباب الهداية ، وأبو البقاء ، وابن الصيرفى ، وابن رزين في شرحه . قال في الخلاصة : ومسح العنق مستحب على الأصح . وجزم به ابن عقيل في تذكرته ، وابن البناء في العقود ، وابن حمدان في الإفادات ، والناظم . وقدمه في الهداية ، ومسبوك الذهب . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والمعنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيم ، وابن عبيدان .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يسن الكلام على الوضوء . وهو الصحيح من المذهب ، بل يكره . قاله جماعة من الأصحاب . قال في الفروع : والمراد بغير ذكر الله ، كما صرح به جماعة . منهم صاحب الرعاية . والمراد بالكراهة : ترك الأولى ، وذكر جماعة كثيرة من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعاية ، والإفادات : يقول عند كل عضو ماورد ، والأول أصح ،

لضعفه جداً . قال ابن القيم : أما الأذكار التي يقولها العامة على الوضوء عند كل عضو : فلا أصل لها عنه عليه أفضل الصلاة والسلام ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة ، وفيه حديث كذب عليه . عليه الصلاة والسلام انتهى .
قال أبو الفرج : يكره السلام على المتوضئ . . وفي الرعاية : ورد السلام أيضاً قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : لا يكره السلام ولا الرد ، وإن كان الرد على طهر أكمل .

الخامسة : قال في الفروع : وظاهر ما نقله بعضهم : يستقبل القبلة . قال : ولا تصريح بخلافه . وهو متجه لكل طاعة إلا لدليل . انتهى .

باب فرض الوضوء وصفته

قوله ﴿ تَرْتِيْبُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الترتيب فرض . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم متقدمهم ومتأخرهم . وعن أحمد رواية بعدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق ، وبين بقية أعضاء الوضوء ، كما تقدم قريباً . فأخذ منها أبو الخطاب في الانتصار ، وابن عقيل في الفصول : رواية بعدم وجوب الترتيب رأساً . وتبعهما بعض المتأخرين ، منهم صاحب التلخيص ، والمحرر ، والفروع فيه وغيرهم . قال الزركشي : وأبى ذلك عامة الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم . منهم أبو محمد . يعني به المصنف . والمجد في شرحه . قال المصنف في المعنى : لم أر عنه فيه اختلافاً ، قال في الحاوي الكبير : لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا أبا الخطاب حكى رواية أحمد : أنه غير واجب انتهى . واختار أبو الخطاب في الانتصار عدم وجوب الترتيب في نفل الوضوء ، ومعناه للقاضي في الخلاف .

فائدة : أعلم أن الواجب عند الإمام أحمد والأصحاب : الترتيب ، لا عدم التتيسر . فلو وضأه أربعة في حالة واحدة لم يجزئه . ولو انغمس في ماء جار ينوى

رفع الحدث ، فمرت عليه أربع جريات أجزاءه ، إن مسح رأسه . أو قيل بإجزاء
الفصل عن المسح على ما يأتى . ولو لم يمر عليه إلا جرية واحدة لم يجزه . وهذا
الصحيح من المذهب . قال المصنف ، ومن تبعه : ونص أحمد فى رجل أراد
الوضوء فانغمس فى الماء . ثم خرج . فعليه مسح رأسه وغسل قدميه . قال : وهذا
يدل على أن الماء إذا كان جارياً ، فمرت عليه جرية واحدة : أنه يجزيه مسح
رأسه وغسل رجله . انتهى . وإن كان انغمسه فى ماء كثير راكد . فإن أخرج
وجهه ، ثم يديه ، ثم مسح برأسه ، ثم خرج من الماء مراعيًا للترتيب أجزاءه ، على
الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به ابن عقيل . وقدمه فى المغنى ، والشرح
ومجمع البحرين ، والفروع ، وابن تيمم والزركشى ، وابن رزين ، وابن عبيدان ،
وغيرهم . وتقدمت الرواية التى ذكرها المصنف ، وقيل : إن مكث فيه قدرًا يتسع
للترتيب ، وقلنا : يجزيه غسل الرأس عن مسحه ، أو مسحه ، ثم مكث برجله
قدرًا يسع غسلهما - أجزاءه . قال المجد فى شرحه : وهو الأقوى عندى . وقال
فى الانتصار : لم يفرق أحمد بين الجارى والراكد ، وإن تحركه فى الراكد يصير
كالجارى . فلا بد من الترتيب .

قوله ﴿والموالة على إحدى الروايتين﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيمم
إحداها : هى فرض . وهو المذهب . نص عليه فى رواية الجماعة . وعليه
الأصحاب . قاله الزركشى وغيره . وهو ظاهر كلام الخرقي . لقوله فى مسح الخفين :
فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء . وهو من مفردات المذهب .

والثانية : ليست بفرض ، بل هى سنة ، وقيل : إنها ظاهر كلام الخرقي . لأنه
لم يذكرها فى فروض الوضوء . قال المصنف فى المغنى : ولم يذكر الخرقي الموالة .
تفسير : الروايتان فى كلام المصنف يعودان إلى الموالة فقط . لما تقدم عنه فى

المغنى : أنه لم ير عنه فيه اختلافا . وقال ابن منبجا فى شرحه : الخلاف راجع إلى الترتيب والمولاة . ويحتمله كلام المصنف .

قلت : صرح به فى الهادى فقال : وفى المضمنة والاستنشاى والترتيب والمولاة : روايتان . وقال فى الكافى : وحكى عنه أن الترتيب ليس بواجب .

فائدة : لا يسقط الترتيب والمولاة بالنسيان ، على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به ناظم المفردات وغيره . وهو منها . وقدمه ابن عبيدان وغيره . وقيل : يسقطان . وقيل : يسقط الترتيب وحده . قال ابن تيميم : قال بعض أصحابنا : تسقط المولاة بالعدر ، والجهل كذلك فى الحكم . قاله فى القواعد الأصولية . قال الشيخ تقي الدين : تسقط المولاة بالعدر ، وقال : هو أشبه بأصول الشريعة . وقواعد أحمد . وقوى ذلك وطرده فى الترتيب . وقال : لو قيل بسقوطه للعدر كما لو غسل وجهه فقط لمرض ونحوه ثم زال قبل انتقاض وضوئه بغسله - لتوجه . انتهى .

قوله ﴿ وهو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله ﴾ .

مراده : فى الزمان المعتدل . وقدره فى غيره . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشى : هذا المشهور عند الأصحاب . ونصره فى مجمع البحرين ، وغيره . قال ابن رزين ، وابن عبيدان : هذا الأصح . وجزم به فى التلخيص ، والبلغة ، وابن منبجا فى شرحه ، والفائق ، والمذهب الأحمد ، وغيرهم . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الكل ، وأطلقهما فى المذهب . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف أى عضو كان . حكاه ابن عقيل . وعنه يعتبر طول المكث عرفا . قال الخلال : هو الأشبه بقوله ، والعمل عليه . قال فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وتذكرة ابن عبدوس : ويوالى عرفا . قال ابن رزين : وهذا أقيس .

قلت : يحتمل أن هذه الرواية مراد من حدّها بحد ، ويكونون مفسرين للعرف بذلك . ثم رأيت الزركشى قال معناه .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : فى زمن معتدل أو طال عرفا . قال فى القاعدة الثالثة بعد المائة : وهل الاعتبار بالعرف ، أو بجفاف الأعضاء ؟ على روايتين .

فوائد

منها : لا يضر اشتغاله فى العضو الآخر بسنة كتخليل ، أو إسباغ ، أو إزالة شك . ويضر إسراف ، وإزالة وسخ ونحوه . جزم به فى الفروع ، والحاوى الكبير ، وأطلقا . ولعلهما أرادا ما جزم به الزركشى ، إذا كان إزالة الوسخ لغير الطهارة . وجزم فى الكافى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير - وهو ظاهر ما جزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان - : أنه لا يضر إزالة الوسخ . وأطلقوا . ولعلمهم أرادوا إذا أزالتها لأجل الطهارة . ولا تضر الإطالة لوسوسة . صححه فى الرعاية الكبرى . وقدمه ابن عبيدان ، والمصنف فى المغنى ، والشارح ، وابن رزى فى شرحه . وقيل : تضر . جزم به فى الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين . وقدمه فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم ، والزركشى . وتضر إزالة النجاسة إذا طالت . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا تضر . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم ، والزركشى . وتضر الإطالة فى تحصيل الماء . قدمه الزركشى ، والرعاية . وهو ظاهر كلام ابن رزى فى شرحه . وعنه لا تضر ، وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .

ومنها : لا يشترط للغسل موالاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى بعض الأصحاب : الاشتراط كالوضوء ، ويأتى ذلك فى الغسل .

ومنها : إذا قلنا الموالاة سنة وفاتت ، أو فرّق الغسل ، فلا بد لإتمام الوضوء والغسل من نية مستأنفة . قاله ابن عقيل ، والمجد ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

بناء على أن شرط النية الحكمية : قرب الفعل منها ، كحالة الابتداء . قال في الفروع :
فدل على الخلاف ، كما يأتي في نية الحج في دخول مكة ، ونية الصلاة . ويأتي
ذلك في الغسل .

قوله ﴿ والنية شرط لطهارة الحدث كلها ﴾ .

وهذا المذهب المجزوم به عند جماهير الأصحاب . وقيل : النية فرض . قال
ابن تيميم ، والفائق ، وقال الخرقي : والنية من فروضها . وأولوا كلامه . وقيل :
ركن . ذكرها في الرعاية .

قلت : لا يظهر التنافي بين القول بفرضيتها وركنيتها . فلعله حكى عبارات
الأصحاب .

وذكر ابن الزاغوني وجهاً في المذهب : أن النية لا تشترط في طهارة الحدث .
قال في القواعد الأصولية : وهو شاذ . وقال في الفروع : ذكر بعض أصحابنا
عن أصحابنا والمالكية والشافعية : أنه ليس من شرط العبادة النية .

وقال أبو يعلى الصغير : ويتوجه على المذهب صحة الوضوء والغسل من غير
نية . قال : وقد بنى القاضى هذه المسألة على أن التجديد : هل يرفع الحدث أم لا ؟
ويأتي في آخر أحكام النية : هل يحتاج غسل الذمية إلى النية ، أم لا ؟

فأمره : لا يستحب التلفظ بالنية على أحد الوجهين . وهو المنصوص عن أحمد
قاله الشيخ تقي الدين . وقال : هو الصواب .

الوجه الثانى : يستحب التلفظ بها سراً ، وهو المذهب . قدمه في الفروع ،
وجزم به ابن عبيدان ، والتلخيص ، وابن تيميم ، وابن رزين . قال الزركشى :
هو الأولى عند كثير من المتأخرين .

تفصيل : مفهوم قوله « والنية شرط لطهارة الحدث » أنها لا تشترط لطهارة
الحدث . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير
منهم . وقيل : شرط كطهارة الحدث . وحكى ابن منبج فى النهاية : أن الأصحاب

قالوه في كتب الخلاف . وقيل : إن كانت النجاسة على البدن ، فهي شرط ، وإلا فلا . وقال أبو الخطاب في الانتصار : في طهارة البدن بصوب غمام ، أو فعل مجنون ، أو طفل : احتمالان .

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ رَفْعَ الْحَدَثِ ، أَوِ الطَّهَارَةَ لِمَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا ﴾ هذا المذهب . قاله الأصحاب . وقال في المستوعب ، وشرح ابن عبيدان ، وغيرهما : النية هي قصد المنوى . وقيل : العزم على المنوى . وقيل : إن نوى مع الحدث النجاسة لم يجزئه . اختاره الشريف أبو جعفر . قال في الفروع : ويحتمل إن نوى مع الحدث التنظيف أو التبرد لم يجزئه .

فائدة : ينوى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ : الاستباحة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تيم : ويرتفع حدثه . ولعله سهو . وقيل : أو ينوى رفع الحدث [قال المجد : هي كالصحيح في النية ، قال في الرعاية . وقيل : نيتها كنية الصحيح ، وينوى رفعه . انتهى . وقيل : أو ينوى رفع الحدث] وقيل : هما ، قال في الرايتين ، والحاويين : وجمعهما أولى [فعلى المذهب : لا يحتاج إلى تعيين نية الفرض ، قطع به ابن منجا ، وابن حمدان ، قال المجد في شرحه : هذا ظاهر قول الأصحاب . انتهى . ويرتفع حدثه أيضاً على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيم ، وابن حمدان . وهو ظاهر ما قطع به في شرحه . فإنه قال : هذه الطهارة ترفع الحدث أوجبها . وقال أبو جعفر : طهارة المستحاضة لا ترفع الحدث ، والنفس تميل إليه ، وهو ظاهر كلامه في المغنى والشرح] .

فائدة : لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا من شروط الوضوء إلا النية ، وللوضوء شروط أخرى .

منها : ما ذكره المصنف في آخر باب الاستنجاء ، وهو إزالة ما على الفرجين من أذى بالماء ، أو بالأحجار على الصحيح من المذهب ، كما تقدم .

ومنها : إزالة ما على غير السيلين من نجاسة ، على قول تقدم هناك .
ومنها : دخول الوقت على من حدثه دائم ، كالمستحاضة ، ومن به سلس البول والغائط ونحوهم ، على ما يأتي في آخر باب الحيض .
ومنها : التمييز . فلا وضوء لمن لا يميز له ، كمن له دون سبع ، وقيل : ست ، أو من لا يفهم الخطاب ولا يرد الجواب ، على ما يأتي في كتاب الصلاة .
ومنها : إزالة ما يمنع وصول الماء إلى العضو .
ومنها : العقل ، فلا وضوء لمن لا عقل له ، كالمجنون ونحوه .
ومنها : الطهارة من الحيض والنفاس . جزم به ابن عبيدان . قال في الرعاية : ولا يصح وضوء الحائض ، على ما يأتي أول الحيض مستوفى .
قلت : ومنها الطهارة من البول والغائط . أعنى انقطاعهما ، والفراغ من خروجهما .
ومنها : طهورية الماء ، خلافاً لأبي الخطاب في الانتصار في تجويزه الطهارة بالماء المستعمل في نفل الوضوء ، كما تقدم عنه ذلك في كتاب الطهارة .
ومنها : إباحة الماء على الصحيح من المذهب ، على ما تقدم في كتاب الطهارة وهو من المفردات .
ومنها : الإسلام . قاله ابن عبيدان وغيره .
فهذه اثنا عشر شرطاً للوضوء في بعضها خلاف .
قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى مَا تَسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، أَوِ التَّجْدِيدِ ، فَهَلْ يَرْتَقِعُ حَدَّثُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾
إذا نوى ما تسن له الطهارة ، كالجوس في المسجد ونحوه ، فهل يرتفع حدثه ؟ أطلق المصنف فيه الخلاف . وأطلقهما في الكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والرايتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وابن تيم ، وابن منجاف في شرحه ، وابن عبيدان .

إصدارهما: يرتفع ، وهو المذهب . اختاره أبو حفص العكبرى ، وابن عبدوس في تذكرته ، وصححه في التصحيح ، والمصنف في المغنى ، والشارح . قال المجذ ، وتابعه في مجمع البحرين : هذا أقوى . وجزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثانية : لا يرتفع . اختاره ابن حامد ، والقاضى ، والشيرازى ، وأبو الخطاب . قال ابن عقيل ، وصاحب المستوعب : هذا أصح الوجيزين . وصححه الناظم . وقدمه في المحرر .

فأمره : ما تسن له الطهارة : الغضب ، والأذان ، ورفع الشك ، والنوم ، وقراءة القرآن ، والذكر ، وجلسه بالمسجد ، ونحوه . وقيل : ودخوله . قدمه في الرعاية . وقيل : وحديث ، وتدریس علم . وقدمه في الرعاية أيضاً . وقيل : وكتابته . وقال في النهاية : وزیارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم^(١) . وقال في المغنى وغيره : وأكل . قال الأصحاب : ومن كل كلام محرم ، كالغنية ونحوها ، وقيل : لا . وكل ما مسته النار ، والقهقهة . وأطلقها ابن تيم ، وابن حمدان . وابن عبيدان ، والزرکشی ، والفروع ، وكذا في مجمع البحرين في القهقهة . وأما إذا نوى التجديد ، وهو ناس حدثه : ففيه ثلاث طرق .

أمرها : أن حكمه حكم ما إذا نوى ما تسن له الطهارة ، وهى الصحيحة . جزم به المصنف هنا ، وفى المغنى ، وصاحب الهداية ، والفصول ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشارح ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن منجا في شرحه ، وغيرهم . ففيه الخلاف المتقدم . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك

(١) صح عن الإمام مالك إمام دار الهجرة رضى الله عنه أنه قال « أكره أن أقول : زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم » ويأتى الكلام على هذا ، وأن السلف الصالح إنما كانوا يشدون الرحال ، ويقصدون إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا إلى قبره . — في الحج إن شاء الله .

الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، وابن منجا ، وابن عبيدان في شرحيهما ، وابن تميم ، والحاويين ، وغيرهم .

إحداهما : يرتفع حديثه : وهو المذهب . اختاره أبو حفص العكبرى ، وابن عبدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح . وصححه في المغنى ، والشرح ، فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة . وجعلنا هذه المسألة مثلها . وجزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم .

والثاني : لا يرتفع . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : على الأقيس والأشهر . وقال في الصغرى : هذا أصح . وكذا قال ابن منجا في النهاية . وصححه في النظم . ومحل الخلاف على القول باستجباب التجديد على ما يأتى .

الطريقة الثانية : لا يرتفع هنا . وإن ارتفع فيما تسن له الطهارة . وقد تقدم أن ابن حمدان أطلق الخلاف فيما تسن له الطهارة . وصحح في هذه المسألة ، وقال : إن الأشهر : لا يرتفع .

الطريقة الثالثة : إن لم يرتفع ففي حصول التجديد احتمالان . قاله ابن حمدان في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع .

تبيين : قال ابن عبيدان : وكلام المصنف يوم أن الروایتين فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة . وليس الأمر كذلك . وإنما الروایتان في التجديد . وأما ما تسن له الطهارة : ففيه وجهان مخرجان على الروایتين في التجديد . صرح بذلك المصنف في المغنى . وكذلك غيره من الأصحاب . انتهى . وقال في مجمع البحرين : في الكل روايتان . وقيل : وجهان .

قلت : ومن ذكر الروایتين ، فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة : صاحب المذهب ، والكافي ، والمحزر ، والحاويين ، والفائق ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

ومن ذكر الوجهين : القاضى فى الجامع ، وصاحب المستوعب ، والمنفى ،
والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، وابن تيم ، وابن عبيدان . وغيرهم .

فأمرنا

إمراهما : لو نوى رفع الحدث وإزاله النجاسة ، أو التبرد ، أو تعليم غيره :
ارتفع حدثه على الصحيح من المذهب . وقال الشريف أبو جعفر : إذا نوى
النجاسة مع الحدث لم يجزه . وتقدم ذلك .

الثانية : الصحيح من المذهب : أنه يسن تجديد الوضوء لكل صلاة . وعنه
لا يسن . كما لو لم يصل بينهما . قاله فى الفروع . ويتوجه احتمال ، كما لو لم يفعل
ما يستحب له الوضوء ، وكنتم وكغسل ، خلافاً للشيخ تقي الدين فى شرح العمدة
فى الغسل . وحكى عنه يكره الوضوء . وقيل : لا يداوم عليه .

قوله ﴿ وَإِذَا نَوَىٰ غُسْلًا مَّسْنُونًا ، فَهَلْ يُجْزَىٰ عَنْ الْوَاجِبِ ؟ عَلَىٰ
وجهين ﴾ .

وقيل : روايتان . وأطلقهما فى المذهب ، والفروع ، والحاويين ، والرعاية
الصغرى ، وابن منجافى فى شرحه ، وغيرهم .

واعلم أن الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة ، خلافاً ومذهباً
عند أكثر الأصحاب . وظاهر كلامه فى المستوعب مخالف لذلك . وعند المجد فى
شرحه : لا يرتفع بالغسل المسنون . ويرتفع بالوضوء المسنون . وتبعه فى جمع البحرين .
واختاره أبو حفص . وسوى بينهما فى المحرر كما لا أكثر .

فمأمر

منها : إذا قلنا لا يحصل الواجب فالصحيح من المذهب : حصول المسنون .
وقيل : لا يحصل أيضاً .

ومنها : وكذا الخلاف والحكم والمذهب ، لو تطهر عن واجب : هل يجزى

عن المسنون ؟ على ما تقدم . وهذا هو الصحيح . وقيل : يجزيه هنا ، وإن منعنا هناك . لأنه أعلى . ولو نواهما حصلنا على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل يحتمل وجهين .

ومنها : لو نوى طهارة مطلقة ، أو وضوءاً مطلقاً عليه ، لم يصح على الصحيح . وجزم به في الكافي . وقدمه في الرايتين ، والتلخيص ، ورجحه في الفصول . وقال ابن عقيل أيضاً : إن قال : هذا الغسل لطهارة : انصرف إلى إزالة ما عليه من الحدث . وإن أطلق : وقعت الطهارة نافلة ، ونافلة الطهارة كتجديد الوضوء . وفيه روايتان . وكذا يخرج وجهان في رفع الحدث . وقال أبو المعالي في النهاية : ولا خلاف أن الجنب إذا نوى الغسل وحده لم يجزه . لأنه تارة يكون عبادة ، وتارة غير عبادة . فلا يرتفع حكم الجنابة . انتهى .

وقيل : يصح . جزم به في الوجيز . وصححه في المغني ، ومجمع البحرين . وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، والحاويين ، وابن عبيدان ، وابن تيم .

ومنها : لو نوى الجنب الغسل وحده ، أو لمروه في المسجد : لم يرتفع على الصحيح من المذهب فيهما . وتقدم كلام أبي المعالي . وقيل : يرتفع . وقيل يرتفع في الثانية وحدها . وقال ابن تيم : إن نوى الجنب بغسله القراءة : ارتفع حدثه الأكبر . وفي الأصغر وجهان . وإن نوى اللبس في المسجد : ارتفع الأصغر . وفي الأكبر وجهان . وقيل : يرتفع الأكبر في الثانية . ذكره القاضي . واختاره المجد . ومنها : لو نوى بطهارته صلاة معينة لا غيرها : ارتفع مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر أبو المعالي وجهين ، كتيم نوى إقامة فرضين في وقتين .

قوله ﴿ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوِ الْغُسْلَ ، فَنَوَى بَطَاهَرَتَهُ أَحَدَهُمَا : فَهَلْ يَرْتَفِعُ سَائِرُهُمَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب والتلخيص ، والشرح ، وابن منجا ، وابن عبيدان في شرحيهما ، والحاويين .

أحدهما : يرتفع سائرهما . وهو المذهب . قال في القواعد الفقهية : هذا المشهور . وقال ابن عبيدان : هذا الصحيح . قال في الفائق : هذا أصح الوجهين . وصححه في التصحيح . واختاره القاضي . وحزم به في الوجيز ، والمنتخب . وقدمه في الفروع والحرر ، وابن تيم ، والرعايتين في أحداث الوضوء .

والثاني : لا يرتفع إلا ما نواه . اختاره أبو بكر . وحزم به في الإفادات . وصححه في النظم . وقدمه في الرعايتين في موجبات الغسل . ورجحه المجد في غسل الجنابة والحيض . وقيل : لا تجزئ نية الحيض عن الجنابة ، ولا نية الجنابة عن الحيض . وتجزئ في غيرها نية أحدهما عن الآخر . وقيل : تجزئ نية الحيض عن الجنابة . ولا تجزئ نية الجنابة عن الحيض . وما سوى ذلك يتداخل . وقيل : إن نسيت المرأة حالها أجزأها نية أحدهما عن الآخر .

تنبيهات

الأول : ظاهر قوله « فينوي بطهارته أحدها » لو نوى - مع ذلك - أن لا يرتفع غير مانواه : أنه لا يرتفع . وهو الصحيح . وظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع . وقيل : فيه الوجهان اللذان فيما إذا نوى بطهارته أحدهما فقط .

الثاني : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ ﴾ أنه سواء كان اجتماعهما معا أو متفرقة إذا كانت متنوعة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . منهم المصنف ، والشارح ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وابن منجا ، وصاحب الفائق ، والحاويين وغيرهم . وهو الصواب . وقيل : يشترط أن يوجد معا . قال في الرعايتين : وإن نوى رفع بعض أحداثه التي نقضت وضوءه معا - زاد في الكبرى : إن أمكن إجتماعها - ارتفعت كلها . وقيل : بل مانواه وحده . وقيل :

وغيره إن سبق أحدها ، ونواه . وقيل : إن تكررت من جنس أو أكثر ، فأطلق النية : ارتفع الكل . وإن عين في الجنس أولها ، أو آخرها ، أو أحد الأنواع . فوجهان انتهى .

الثالث : تظهر فائدة قول أبي بكر : أنه لو نوى بعد ذلك رفع الحدث عن باقي الأسباب : ارتفع حدثه على الوجهين . قاله ابن منبج في شرحه وغيره .
وأيضاً من فوائده : لو اغتسلت الحائض - إذا كانت جنباً - للحيض : حل وطؤها دون غيره ، لبقاء الجنابة . قال ابن تيمم : ولا يمنع الحيض صحة الغسل للجنابة في أصح الوجهين . وهو المنصوص . قال في الحاوي الصغير : وهو الأقوى عندى . وقدمه في الرعايتين . وحكاها روايتين . وقالوا : لا تمنع الجنابة غسل الحيض ، مثل إن أجنبت في أثناء غسلها منه . انتهى . ويأتى ذلك بآتم من هذا في الغسل بعد قوله « والخامس الحيض »

الرابع : قوله ﴿ وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيةِ عَلَى أَوَّلِ واجبات الطهارة ﴾ هذا صحيح . وأول واجباتها : المضمضة والتسمية ، على ما تقدم من الخلاف . ذكره الشارح وغيره . ويجوز تقديمها بزمن يسير بلا نزاع . ولا يجوز بزمن طويل على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز مع ذكرها وبقاء حكمها ، بشرط أن لا يقطعها . قال ابن تيمم : وجوز الآمدى تقديم نية الصلاة بالزمن الطويل ، مالم يفسخها . وكذا يخرج هنا . وجزم به في الجامع الكبير . وقال القاضى في شرحه الصغير : إذا قدم النية واستصحب ذكرها حتى يشرع في الطهارة جاز . وإن نسيها أعاد . وقال أبو الحسين : يجوز تقديم النية مالم يعرض ما يقطعها من اشتغال بعمل ونحوه . انتهى .

فائدة : لا يبطلها عمل يسير في أصح الوجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَصَحَبَ حُكْمُهَا أَجْزَأُ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية : ولا يبطل النية نسيانها في الأشهر ، ولا غفلة عنها مطلقاً . وقيل : بل بعد شروعه فيه .

فوائد

منها : لو أبطل الوضوء بعد فراغه منه ، لم يبطل على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وأطلقهما ابن تيميم .
ومنها : لو شك في الطهارة ، بعد فراغه منها ، لم يؤثر على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وقيل : إن شك عقيب فراغه استأنف . وإن طال الفصل فلا .

ومنها : لو أبطل النية في أثناء طهارته ، بطل ما مضى منها على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل ، والجد في شرحه . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وقيل : لا يبطل ما مضى منها . جزم به المصنف في المغنى ، لكن إن غسل الباقي بنية أخرى قبل طول الفصل صحت طهارته . وإن طالت انبني على وجوب الموالاة . قال في التلخيص : وهما الأقيس . وأطلقهما الشارح ، وابن عبيدان . وقال ابن تيميم : وإن أبطل النية في أثناء طهارته بطل ما مضى منها في أحد الوجوه . والثاني : لا يبطل . والثالث : إن قلنا باعتبار الموالاة بطل ، وإلا فلا . انتهى .

قلت : ظاهر القول الثاني : مشكل جداً . إذ هو مفضي إلى صحته . ولو قلنا باشتراط الموالاة وفاتت . فما أظن أحداً يقول ذلك . ولا بد في القول الثالث من إضمار . وتقديره : والثالث إن قلنا باعتبار الموالاة فأخل بها بطل وإلا فلا .

ومنها : لو فرق النية على أعضاء الوضوء صح . جزم به في التلخيص وغيره . وقدمه ابن تيميم ، وقال : وحكى شيخنا أبو الفرج رحمه الله في ماء الوضوء : هل يصير مستعملاً إذا انفصل عن العضو ، أو يكون موقوفاً إن أكل طهارته صار مستعملاً ، وإن لم يكملها فلا يضره ؟ وفيه وجهان . أحدهما : يصير مستعملاً بمجرد

انفصاله . والثانى : هو موقوف . قال : فعلى هذا : لا يصح تفريق النية على أعضائه . انتهى .

ومنها : غسل الذمىة من الحيض لا يحتاج إلى نية . قدمه فى القواعد الأصولية ، وابن تيم . وقال : واعتبر الدينورى فى تكفير الكافر بالعتق والإطعام : النية . وكذلك يخرج هاهنا انتهى . قال فى القواعد : ويحسن بناؤه على أنهم مكلفون بالفروع أم لا ؟

تيسير : قوله « ثُمَّ يَتَمَضُّضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا » بلا نزاع . ويكون ذلك يمينه على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : بيساره . ذكره القاضى فى الجامع الكبير . وذكره نص أحمد فى رواية حرب : الاستنشاق بالشمال .
قوله ﴿ من غَرَفَةٍ . وإن شاء من ثلاثٍ . وإن شاء من ستٍ ﴾

هذه الصفات كلها جائزة . والأفضل جمعها بماء واحد . على الصحيح من المذهب . نص عليه : يتمضمض . ثم يستنشق من الغرفة . قدمه فى الرعاية ، والفاائق وابن تيم ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه بغرفتين ، لكل عضو غَرَفَةٍ . حكاهما الآمدى . وعنه بثلاث لهما معا . وعنه بست . ذكرها ابن الزاغونى . قال ابن تيم - بعد ذلك - وهل يكمل المضمضة ، أو يفصل بينهما ؟ فيه وجهان . قال فى مجمع البحرين : والأصح أنه يتمضمض ، ثم يستنشق من الغرفة ، ثم ثانياً كذلك منها ، أو من غرفة ثالثة . وكذلك يفعل ثالثاً . وصححه المجدى فى شرح الهداية .

قوله ﴿ وهما واجبان فى الطَّهَّارَتَيْنِ ﴾

يعنى المضمضة والاستنشاق . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . ونصروه وهو من مفردات المذهب . وعنه أن الاستنشاق وحده واجب . وعنه أنها واجبان فى الكبرى دون الصغرى . وعنه أنها واجبان فى الصغرى دون الكبرى ،

عكس التي قبلها . قلها الميموني . وعنه يجب الاستنشاق في الوضوء وحده . ذكرها صاحب الهداية والحرر وغيرها . وعنه عكسها . ذكرها ابن الجوزي . وعنه هما سنة مطلقاً .

فائدة : هل يسميان فرضاً أم لا ؟ وهل يسقطان سهواً أم لا ؟ على روايتين . وأطلقهما في القروع فيهما . وأطلقهما في الفائق ، وابن تيم في تسميتهما فرضاً . وأطلقهما في الحاويين في سقوطهما سهواً .

وقال المصنف ، وتبعه الشارح : هذا الخلاف مبني على اختلاف الروايتين في الواجب ، هل يسمى فرضاً أم لا ؟ والصحيح : أنه يسمى فرضاً . فيسميان فرضاً . انتهى .

وقال ابن عقيل في الفصول : هما واجبان لا فرضان . وقال الزركشي : حيث قيل بالوجوب ، فتركهما أو أحدهما ، ولو سهواً : لم يصح وضوءه . قاله الجمهور . قال في الرعاية الكبرى : ولا يسقطان سهواً على الأشهر . وقدمه في الصغرى . وقال ابن الزاغوني : إن قيل إن وجوبهما بالسنة صح مع السهو . وحكى عن أحمد في ذلك روايتان . إحداهما : وجوبهما بالكتاب . والثانية : بالسنة .

تنبيه : اختلف الأصحاب : هل لهذا الخلاف فائدة أم لا ؟ فقال جماعة من الأصحاب : لا فائدة له . ومتى قلنا بوجوبهما لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ، ولا سهواً . وقالت طائفة : إن قلنا الموجب لهما الكتاب : لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ولا سهواً . وإن قلنا الموجب لهما السنة : صح وضوءه مع السهو . وهذا اختيار ابن الزاغوني كما تقدم عنه .

فائدة : يستحب الانتشار على الصحيح من المذهب والروايتين . وعليه الأصحاب . ويكون يساره . وعنه يجب .

نفسه : دخل في قوله ﴿ ثُمَّ يَفْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا نَحْدَرُ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ ﴾ العذار .

وهو الشعر النابت على العظم الناقئ المسامت لصماخ الأذن إلى الصدغ . ودخل أيضاً العارض . وهو ما تحت العذار إلى الذقن . ودخل أيضاً المفصلان الفاصلان بين اللحية والأذنين . وهما يليان العذار من تحتها . وقيل : وهما شعر اللحيين . ولا تدخل النزعتان في الوجه ، بل هما من الرأس على الصحيح من المذهب . قال ابن عبيدان : والصحيح عند أصحابنا : أنهما من الرأس . قال في الفروع : من الرأس في الأصح . وقدمه الزركشي ، وابن رزين في شرحه . قال في الرعاية الكبرى : أظهر الوجهين أنهما من الرأس . وصححه الشارح وغيره . وقيل : هما من الوجه . اختاره القاضي ، وابن عقيل ، والشيرازي . وقطع به القاضي في الجامع . وأطلقهما ابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فأورد : « النزعتان » ما انحسر عنه الشعر في فؤدى الرأس ، وهما جانباً مقدمه . وجزم به في الفروع ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . وقيل : هما يياض مقدم الرأس من جانبي ناصيته . قدمه في الرعاية الكبرى . وهو قريب من الأول . ولا يدخل الصدغ والتحذيف أيضاً في الوجه ، بل هما من الرأس ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف في الكافي ، والمجد . وقال : هو ظاهر كلام أحمد . قال في الرعاية الكبرى : الأظهر أنهما من الرأس . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين . وقدمه ابن رزين في الصدغ . وصححه الشارح . وقيل : هما من الوجه . اختاره ابن حامد . قاله القاضي وغيره . وأطلقهما في الفروع ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وابن عبيدان . وحكى أبو الحسين في الصدغ روايتين .

وقيل التحذيف من الوجه ، دون الصدغ . اختاره ابن حامد . قاله جماعة .

واختاره المصنف في المغنى . وأطلقهما ابن تميم ، والزركشى . وأطلقهما ابن رزين في التحذيف . وهو ظاهر كلام الشارح . وقال ابن عقيل : الصدغ من الوجه .

فأمره : « الصدغ » هو الشعر الذى بعد انتهاء العذار يحاذى رأس الأذن ، وينزل عن رأسها قليلا . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن رزين . وقيل : هو ما يحاذى رأس الأذن فقط . وهو ظاهر ما جزم به في الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان . ولعلمهم تابعوا المجد في شرحه . وأطلقهما في الفروع في باب محظورات الإحرام .

وأما « التحذيف » فهو الشعر الخارج إلى طرفى الجبين في جانبى الوجه ، ومنتهى العارض . [قاله الزركشى . وقال في المغنى وغيره : والشعر الداخلى في الوجه ما . . . ^(١) انتهاء العذار والنزعة . وفي الفروع : هو الشعر الخارج إلى طرف الجبين في جانبى الوجه بين النزعة ومنتهى العذار . وكذا قال غيره ، ولعل ما فى الزركشى « ومنتهى العارض » سابقة قلم . وإنما هو « منتهى العذار » كما قال غيره . والحس يصدق] .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل العينين . وهو رواية عن أحمد ، بشرط أمن الضرر . واختاره في النهاية . وهو من المفردات . والصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم : أنه لا يجب غسل داخلهما مطلقاً . ولو للجنابة . وعنه يجب للطهارة الكبرى . وهو من المفردات . فعلى المذهب : لا يستحب غسل داخلهما ، ولو أمن الضرر على الصحيح من المذهب . بل يكره . قال المصنف في المغنى ، وابن عبيدان : الصحيح أنه غير مسنون . وصححه في مجمع البحرين . وجزم به فى الكافى . وقدمه فى الشرح ، والمحرم ، وابن تميم ، وحواشى المقنع ، والفائق ، والزركشى . وقال : اختاره القاضى فى تعليقه ، والشيخان . وقطع فى الهداية ، والفصول ، وتذكرة ابن عقيل ، وعقود

ابن البنا والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، وغيرهم : بالاستحباب إذا أمن الضرر . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الفروع . وقيل : يستحب في الجنابة دون الوضوء .

فائدة : لو كان فيهما نجاسة لم يجب غسلها على الصحيح من المذهب .
قلت : فيعياني بها . وعنه يجب .

وأما مافي الوجه من الشعر : فقد تقدم الكلام عليه في آخر باب السواك في سنن الوضوء .

نفيه : قوله ﴿ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ ﴾ يعني المعتاد في الغالب . فلا عبرة بالأفرع - بالفاء - الذي ينبت شعره في بعض جبهته ، ولا بأجلح ، الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ مع ما استترسل من اللحية ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والحرر ، وغيرهما . وصححه في الفروع ، وغيره . قال الزركشي : هي المذهب عند الأصحاب بلا ريب . قال ابن عبيدان : هي ظاهر مذهب أحمد . وعليه أصحابه وعنه لا يجب . قال ابن رجب في القواعد : الصحيح لا يجب غسل ما استترسل من اللحية . وهو مقتضى ما نصه المصنف في المعنى من عدم وجوب غسل الشعر المسترسل في غسل الجنابة . وأطلقهما في الحاويين والرعايتين .

فائدة : يجب غسل اللحية : ما في حد الوجه ، وما خرج عنه عرضاً على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا يجب غسل اللحية بحال . نقل بكر عن أبيه أنه سأل أحمد : أيما أعجب إليك : غسل اللحية أو التخليل ؟ فقال : غسلها ليس من السنة . وإن لم يخلل أجزاءه . فأخذ من ذلك الخلال : أنها لا تغسل مطلقاً . فقال : الذي ثبت عن أبي عبد الله : أنه لا يغسلها . وليست من الوجه .

ورد ذلك القاضى وغيره من الأصحاب . وقالوا : معنى قوله « ليس من السنة »
أى غسل باطنها . ورد أبو المعالى على القاضى .

تفسيرها

أمرهما : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهُ ﴾ تقدم ذلك وصفته فى باب السواك
مستوفى .

الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُهَا أَجْزَاءُ غَسَلَ ظَاهِرَهُ ﴾ أنه لا يجب
غسل باطن اللحية الكثيفة . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب
وقيل : يجب . وقيل : فى وجوب غسل باطن اللحية روايتان . وقيل : يجب غسل
ما تحت شعر غير لحية الرجل . ذكره ابن تيمم . فعلى المذهب : يكره غسل باطنها
على الصحيح . قال فى الرعاية : ويكره غسل باطنها فى الأشهر . وقيل لا يكره .

قوله ﴿ وَيُدْخَلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْغَسْلِ ﴾

هذا المذهب : وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعنه لا يجب إدخالها
فى الغسل . فعلى المذهب : من لامرّق له يغسل إلى قدر المرقق فى غالب الناس .
قاله الزركشى وغيره .

فوائده

لو كان له يد زائدة أو إصبع أصلها فى محل الفرض وجب غسلها . وإن
كانت نابتة فى غير محل الفرض ، كالعضد والمنكب ، وتميزت : لم يجب غسلها ،
سواء كانت قصيرة أو طويلة ، على الصحيح من المذهب . اختاره ابن حامد ، وابن
عقيل . قال المصنف والشارح ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان وغيرهم :
هذا أصح . وقدمه ابن رزين فى شرحه . واختاره المجد فى شرحه . وقال القاضى ،
والشيرازى : يجب غسل ما حاذى محل الفرض منها . ويأتى فى الرعاية : غَسَلَ
منها ما حاذى محل الفرض فى الأصح . وأطلقهما ابن تيمم .

وأما إذا لم تتميز إحداها من الأخرى : فإنه يجب غسلهما بلا نزاع بين الأصحاب . وقطعوا به . قال في الفروع في باب ديات الأعضاء ومنافعها : ومن له يدان على كوعيه ، أو يدان وذراعان على مرفقيه ، وتساوتا فهما يد . انتهى . ولو كان له يدان لامرفق لهما : غسل إلى قدر المرفق في غالب عادات الناس . وتقدم كما قلنا في الرجوع إلى حد الوجه المعتاد في حق الأقرع والأصلع . فإن انفلتت جلدة من العضد حتى تدلت من الذراع وجب غسلها كالإصبع الزائدة . وإن تقلعت من الذراع حتى تدلت من العضد : لم يجب غسلها ، وإن طالت . وإن تقلعت من أحد المحلين ، والتحم رأسها بالآخر : غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها ، والمتجافى منه من باطنها وما تحته . لأنها كالنابتة في المحلين . قطع بذلك المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى : ولو تدلت جلدة من محل الفرض أو اليد : غسلت في الأصح فيهما . وقيل : إن تدلت من محل الفرض : غسلت وإلا فلا . وقيل : عكسه . وإن التحم رأسها في محل الفرض : غسل ما فيه منها . وقيل : كيد زائدة . انتهى وإذا انكشطت جلدة من اليد وقامت : وجب غسلها ، وإن كانت غير حساسة ، بل يبست وزالت رطوبة الحياة منها .

فائدة : لو كان تحت أظفاره يسير وسخ ، يمنع وصول الماء إلى ماتحته لم تصح طهارته . قاله ابن عقيل . وقدمه في القواعد الأصولية ، والتلخيص ، وابن رزين في شرحه . وقيل : تصح . وهو الصحيح . صححه في الرعاية الكبرى ، وصاحب حواشى المقنع . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى . وإليه ميل المصنف . واختاره الشيخ تقي الدين . قال في مجمع البحرين : اختاره شيخ الإسلام - يعنى به المصنف - ونصره . وأطلقهما في الحاويين . وقيل : يصح ممن يشق تحرزه منه ، كأرباب الصنائع والأعمال الشاقة من الزراعة وغيرها . واختاره في

التلخيص . وأطلقهن في الفروع . وألحق الشيخ تقي الدين كل يسير منع ، حيث كان من البدن ، كدم وعجين ونحوهما . واختاره .

قوله ﴿ ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في الرأس المسح . أو ما يقوم مقامه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يجرىء بل الرأس من غير مسح .

فائدته

إبراهيم : لو غسله عوضاً عن مسحه ، أجزأ على الصحيح من المذهب ، إن أمراً يده . صححه في الفروع . وقدمه ابن تيمم ، ومجمع البحرين . قال الزركشي : هذا المعروف المشهور . واختاره ابن حامد ، والمصنف ، والمجد ، وغيرهم . وقيل : لا يجرىء . اختلوه ابن شاقلا ، قال في المذهب ، والرايعتين ، والحاويين : ولا يجرىء . غسله في أصح الوجهين . زاد في الكبرى ، والقواعد الفقهية : بل يكره . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان . وعنه يجرىء ، وإن لم يمر يده . أطلق الرايعتين فيما إذا لم يُمر يد : المجد في شرحه ، وابن تيمم .

الثانية : لو أصاب الماء رأسه : أجزأ ، إن أمر يده ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . واختاره المجد . وقدمه ابن عبيدان ، وصححه . وعنه لا يجرىء حتى يمر يده ويقصد وقوع الماء عليه . قال في الرعاية : ولا يجرىء . وقوع المطر بلا قصد . وقيل : يجرىء إن أمراً يده ينوئ به مسح الوضوء . وقطع بعدم الإجزاء في التلخيص ، وابن عقيل . وزعم أنه تحقيق المذهب . فإن لم يمرها ولم يقصد : فكعكسه على ما تقدم .

تغية : قوله ﴿ فَيَبْدَأُ بِيَدَيْهِ ﴾ هذا الأولى والكامل . والصحيح من المذهب : أنه يجرىء المسح ببعض يده . وعنه يجرىء إذا مسح بأكثر يده . قال في الفروع : لا يجرىء مسحه بإصبع واحدة في الأصح فيه . وقيل : على الأصح .

وقيل : إن وجب مسحه كله وإلا أجزأه . انتهى . والصحيح من المذهب : أن المسح بجائل يجزىء مطلقاً . فيدخل في ذلك المسح بخشبة وخرقة مبلولتين ونحوهما . وقيل : لا يجزىء . وقال في الرعاية : ولا يجزىء مسحه بغير يد ، خشبة وخرقة مبلولتين ونحوهما . وقيل : يجزىء . وأطلق الوجهين في المغنى ، والشرح في المسح بالخرقة المبلولة والخشبة .

ولو وضع يده مبلولة على رأسه ولم يمرها عليه ، أو وضع عليه خرقة مبلولة ، أو بلّها وهي عليه : لم يجزئه في الأصح . وقطع به المجد وغيره . ويحتمل أن يصح . قاله المصنف .

قوله ﴿ من مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُمَرِّهُمَا إِلَى قَفَاهُ . ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ ﴾ هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه : لا يردهما من انتشر شعره . ويردهما من لا شعر له ، أو كان مضافاً . وعنه : تبدأ المرأة بمؤخره ، وتختتم به . وقيل : ما لم تكشفه . وعنه : لا تردهما إليه . وعنه : تمسح المرأة كل ناحية لمصب الشعر . وهو قول في الرعاية .

تنبيه : ظاهر كلامه : أن ذلك يكون بماء واحد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه : يردهما إلى مقدمه بماء جديد .

فائدة : كيفما مسحه أجزأه . والمستحب عند الأصحاب : كما قال المصنف . قال في الرعاية الكبرى : والأولى أن يفرق بين مُسَبِّحَتِهِ . ويضعهما على مقدم رأسه ، ويجعل إبهاميه في صدغيه . ثم يمر بيديه إلى مؤخر رأسه . ثم يعيدهما إلى حيث بدأ . ويدخل مسبّحتيه في صماخي أذنيه . ويجعل إبهاميه لظاهرهما . وقيل : بل يغمس يديه في الماء ثم يرسلهما حتى يقطر الماء . ثم يترك طرف سبابته اليمنى على طرف سبابته اليسرى . انتهى .

قال الزركشي : وصفة المسح : أن يضع أحد طرفي سبابتيه على طرف

الأخرى . ويضعهما على مقدم رأسه . ويضع الإبهامين على الصدغين . ثم يمرها إلى قفاه . ثم يردّها إلى مقدمه . نص عليه . وهو المشهور والمختار .

قوله ﴿ وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . متقدمهم ومتأخرهم ، وعنّى في المبهج ، والمترجم ، عن يسيره للمشقة .
قلت : وهو الصواب .

قال الزركشى : وظاهر كلام الأكثرين بخلافه . وعنه : يجرىء مسح أكثره . اختاره في مجمع البحرين . وقال القاضى فى التعليق ، وأبو الخطاب فى خلافه الصغير : أكثره الثلاثان فصاعداً . واليسير الثالث فما دونه . وأطلق الأكثر الأ أكثر . فشمّل أكثر من النصف ولو ييسير . وعنه : يجرىء مسح قدر الناصية . وأطلق الأولى . وهذا قول ابن عقيل فى التذكرة ، والقاضى فى الجامع . فعليها لا تتعين الناصية للمسح على الصحيح . بل لو مسح قدرها من وسطه ، أو من أى جانب منه أجزأ . ذكره القاضى ، وابن عقيل عن أحمد . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، وابن رزّين ، وغيرهم . قال الزركشى : قال القاضى ، وعامة من بعدهم : لا تتعين الناصية على المعروف . قال فى مجمع البحرين ، والحاوى ، وابن حمدان : هذا أصح الوجهين . وقال ابن عقيل : يحتمل أن تتعين الناصية للمسح . واختاره القاضى فى موضع من كلامه . وأطلقهما فى الفروع ، وابن تيم .

تفسيه : « الناصية » مقدم الرأس . قاله القاضى . وقدمه فى الفروع . وجزم به فى الرعاية . وقيل : هى قصاص الشعر . قدمه ابن تيم . وقال : ذكره شيخنا . وعنه يجرىء مسح بعض الرأس من غير تحديد [قال الزركشى : وصرح ابن أبى موسى بعدم تحديد الرواية ، فقال : وعنه يجب مسح البعض من غير تحديد] وذكر فى الانتصار احتمالاً : يجرىء مسح بعضه فى التجديد ، دون غيره . وقال القاضى

في التعليق : يجرىء مسح بعضه للعذر . واختار الشيخ تقي الدين : أنه يمسح معه العمامة لعذر ، كالنزلة ونحوها . وتكون كالجيرة . فلا توقيت . وعنه يجرىء مسح بعضه للمرأة دون غيرها . قال الخلال ، والمصنف : هذه الرواية هي الظاهرة عن أحمد . قال الخلال : العمل في مذهب أبي عبد الله رحمه الله : أنها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها .

فأمرناه

إمراهما : إذا قلنا يجرىء مسح بعض الرأس : لم يكف مسح الأذنين عنه على المشهور من المذهب . قال في الفروع : ولا يكفي أذنيه في الأشهر . قال الزركشي : واتفق الجمهور أنه لا يجرىء مسح الأذنين عن ذلك البعض . وللقاضي في شرحه الصغير وجه بالإجزاء . قال في الرعاية : وهو بعيد . قال ابن تيم : وقطع غيره بعدم الإجزاء . وقال الشيخ تقي الدين : يجوز الاختصار على البياض الذي فوق الأذنين دون الشعر ، إذا قلنا يجرىء مسح بعض الرأس .
والثانية : لو مسح رأسه كله دفعة واحدة - وقلنا : الفرض منه قدر الناصية - فهل الكل فرض ، أو قدر الناصية ؟ فيه وجهان . والصحيح منهما : أن الواجب قدر الناصية .

[قلت : ولها نظائر في الزكاة والهدى فيما إذا وجبت عليه شاة في خمس من الإبل ، أو دم في الهدى . فأخرج بعيرا] .
قوله ﴿ وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ ﴾ .

إذا قلنا : يجب مسح جميعه ، وأنهما من الرأس : مسحهما وجوباً على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال الزركشي : اختاره الأكثرون . وقدمه في الشرح وغيره . وقال هو والناظم وغيرهما : الأولى مسحهما . وجزم بالوجوب في التلخيص وغيره . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجب مسحهما . قال

الزركشى : هى الأشهر نقلاً . قال الشارح : هذا ظاهر المذهب . قال فى الفائق : هذا أصح الروايتين . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . واختارها الخلال ، والمصنف . وجزم به فى العمدة . وأطلقهما فى الرايتين ، والحاويين ، والفروع ، وابن عبيدان ، وابن تيم . وحكى فى الرعاية الصغرى ، والحاويين : الخلاف وجهين . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وحكا روايتين فى الفروع ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وابن تيم ، والزركشى . وهو الصواب .

فائفة : البياض الذى فوق الأذنين دون الشعر من الرأس على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى ، وابن عقيل ، وجماعة . وجزم به فى الفروع فى باب الوضوء . وقدمه فى باب محظورات الإحرام .

قلت : وذكر جماعة : أنه ليس من الرأس إجماعاً . وتقدم بعض فروع هذه المسألة فى أواخر باب السواك ، عند قوله « وأخذ ماء جديد للأذنين » .

فائفة : الواجب : مسح ظاهر الشعر . فلو مسح البشرة لم يجزه ، كما لو غسل باطن اللحية . ولو حلق البعض فنزل عليه شعر مالم يخلق : أجزاء المسح عليه . قاله الزركشى وغيره . قال فى الرعاية : فإن فقد شعره : مسح بشرته . وإن فقد بعضه مسحها . وإن انعطف بعضه على ما علا منه أجزاء مسح شعره فقط . انتهى .

قلت : ويحتمل عدم الإجزاء .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . قال الشارح : هذا الصحيح من المذهب . قال فى مجمع البحرين ، والفائق : هذا أصح الروايتين . وصححه فى النظم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرة . وجزم به فى المنور وغيره . وقدمه فى الفروع ، والكافى ، والمستوعب ، والخلاصة ، وابن رزين فى شرحه ، وغيرهم . وعنه يستحب بماء جديد . اختاره أبو الخطاب ، وابن الجوزى فى مسبوك الذهب . وأطلقهما

في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين .

قوله ﴿ وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسَلِ ﴾ .

يعنى الكعبين . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجب إدخالهما فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ : غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ . فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ ﴾ .

شمل كلامه ثلاث مسائل .

الأولى : أن يبقى من محل الفرض شيء ، فيجب غسله بلا نزاع .

الثانية : أن يكون القطع من فوق محل الفرض : فلا يجب الغسل بلا نزاع لكن يستحب أن يسمح محل القطع بالماء ، لئلا يخلو العضو عن طهارة .

الثالثة : أن يكون القطع من مفصل المرفقين ، أو الكعبين : فيجب غسل طرف الساق والعضد . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، منهم القاضي . ونص عليه في رواية عبد الله ، وصالح . وجزم به في الإفادات ، والمستوعب وصححه المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين . قال في القواعد : أشهر الوجهين عند الأصحاب : الوجوب . وقدمه ابن تيميم .

وظاهر ما قطع به في الهداية : أنه يسقط . فإنه قال : فإن كان القطع من المرفقين سقط غسل اليدين . واختاره القاضي في كتاب الحج من خلافه . وحمل كلام الإمام على الاستحباب . ويحتمله كلام المصنف هنا . وصححه في الرايعتين ، والحاويين . لكن يستحب أن يمس رأس العضو بالماء ، كما قلنا فيمن قطع منه من فوق المرفق . وأطلقهما في التلخيص .

فأمره : وكذا حكم التيميم إذا قطعت اليد من الكف . على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختاره ابن عقيل وغيره . وقدمه في مجمع البحرين ،

وابن تميم . وقال القاضي : يسقط التيمم . وقدمه ابن عبيدان . واختاره الآمدى .
ويأتى ذلك فى التيمم عند قوله « فيمسح وجهه بباطن أصابعه » .

فائدة : لو وجد الأقطع من يوضيه بأجرة المثل . وقدر عليه من غير إضرار :
لزمه ذلك . على الصحيح من المذهب . نص عليه ابن عقيل وغيره ، وقدمه . وعليه
الجمهور . وقيل : لا يلزمه لتكرار الضرر دواماً . وقال فى المذهب : يلزمه بأجرة مثله
وزيادة لا تجحف فى أحد الوجهين . وإن وجد من يُيممه ولم يجد من يوضيه :
لزمه ذلك . فإن لم يجد صلى على حسب حاله . وفى الإعادة وجهان ، كعدم الماء
والتراب . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع . وأطلقهما هو وصاحب
التلخيص ، والرايعتين . قال فى مجمع البحرين : صلى ولم يعد فى أقوى الوجهين .
قال ابن تميم ، وابن رزين ، وغيرهما : صلى على حسب حاله . ولم يذكرُوا إعادة .
فالمذهب : أنه لا يعيد من عدم الماء والتراب . كما يأتى . فكذا هنا . قال فى
الفروع : ويتوجه فى استنجاؤه مثله .

قلت : صرح به فى مجمع البحرين . فقال : إذا عجز الأقطع عن أفعال
الطهارة ، ووجد من يُنجّيه ويوضيه بأجرة المثل - وذكر بقية الأحكام . انتهى .
فإن تبرع أحد بتطهيره لزمه ذلك . قال فى الفروع : ويتوجه لا يلزمه ويتيمم .
قوله ﴿ تَمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .

قال فى الفائق : قلت : وكذا يقوله بعد الغسل . انتهى . قال فى المستوعب :
يستحب أن يقرأ بعده سورة القدر ثلاثاً . وأما ما يقوله على كل عضو ، ورد السلام
وغيره . فتقدم فى باب السواك .

قوله ﴿ وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ ﴾ .

هذا المذهب . قال فى الرعاية الكبرى : وتباح إعانته على الأصح . قال

في تجريد العناية : وتباح معونته على الأظهر . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والخلاصة ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والوجيز ، والحاويين ، والمنور ، والمنتخب ، وابن رزين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمحزر ، وابن تميم ، ومجمع البحرين . وعنه يكره . قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، ونهاية أبي المعالي ، والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

قوله ﴿ ويباح تنشيف أعضائه . ولا يُستحب ﴾

وهو المذهب . قاله في الرعاية الكبرى ، وعنه يباح تنشيفها وهي أصح . قال في تجريد العناية : ويباح مسحه على الأظهر . وصححه المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وابن رزين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمحزر ، وابن تميم ، ومجمع البحرين . وعنه يكره . قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، ونهاية أبي يعلى ، والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

فوائد

منها : السنة أن يقف المعين عن يسار المتوضىء على الصحيح من المذهب وجزم به في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع ، وشرح ابن عبيدان . وقيل : يقف عن يمينه : اختاره الآمدى . قال في الفائق : ويقف المعين عن يمينه في أصح الروايتين . وقدمه ابن تميم ، وابن حمدان في رعايته الكبرى . ومنها : يضع من يصب على نفسه إناءه عن يساره ، إن كان ضيق الرأس . وإن كان واسعاً ، يغترف منه باليد ، وضعه عن يمينه . قاله في مجمع البحرين ، وابن عبيدان وغيرهما .

منها : لو وضأ غيره بإذنه ونواه المتوضىء فقط . صح على الصحيح

من المذهب . وقيل : يشترط أيضاً نية من يوضيه إن كان مسلماً . وعنه لا يصح مطلقاً من غير عذر . وهو من المفردات .

ومنها : لو يعممه مسلم بإذنه صح . ومع القدرة عليه أيضاً . وقال في الرعاية في التيمم : إن عجز عنه صح وإلا فلا .

تفصيل : ظاهر كلامه في الفروع وغيره : أنه سواء كان من يوضيه مسلماً أو كتابياً . وقيل : بل مسلم . قدمه في الرعايتين .

ومنها : لو أكره من يصب عليه الماء ، أو يوضيه ، على وضوئه . لم يصح . قدمه في الرعاية . وقيل : يصح في صب الماء فقط . وقال في الفروع - بعد أن ذكر حكم من يوضئه - وإن أكرهه عليه لم يصح في الأصح .

ففهم صاحب القواعد الأصولية : أن المكروه - بفتح الراء - هو المتوضىء . فقال - بعد أن حكى ذلك - كذا ذكر بعض المتأخرين . قال : ومحل النزاع مشكل على ما ذكره . فإنه إذا أكره على الوضوء ونوى وتوضأ لنفسه صح بلا تردد . قال الشيخ أبو محمد وغيره : إذا أكره على العبادة وفعلها لداعى الشرع ، لا لداعى الإكراه : صح . وإن توضأ ولم ينو لم يصح ، إلا على وجه شاذ : أنه لا يعتبر لطهارة الحدث نية . وقد يقال : لا يصح . ولا ينوى . لأن الفعل ينسب إلى الغير . فبقيت النية مجردة عن فعل فلا تصح . وقد ذكروا أن الصحيح من الروايتين في الأيمان : أن المكروه بالتهديد إذا فعل المحلوف على تركه لا يحنث . لأن الفعل ينسب إلى الغير . انتهى .

والذى يظهر : أن مراد صاحب الفروع بالإكراه : إكراه من يصب الماء ، أو يوضئه . بدليل السياق والسباق ، وموافقة صاحب الرعاية وغيره . فتقدير كلامه : وإن أكره المتوضىء لمن يوضئه . فعلى هذا يزول الإشكال الذى أورده .

ومنها : يكره نفث الماء على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل في مجمع البحرين . هذا قول أكثر أصحابنا . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : كرهه

القاضى وأصحابه . قال ابن عبيدان : قاله بعض الأصحاب . قال فى الرعايتين ، والحواشى : هذا الأشهر . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع . وقيل : لا يكره . اختاره المصنف ، والمجد وغيرهما . قال فى الفروع : وهو أظهر . قال ابن عبيدان : والأقوى أنه لا يكره . وكذا قال فى مجمع البحرين . وأطلقهما ابن تيم .

ومنها : يستحب الزيادة على الفرض كإطالة الفرة والتحجيل على الصحيح من المذهب . وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن رزين وغيرهم . وقدمه فى الفروع . والرعاية ، وابن تيم ، وغيرهم .

وعنه لا يستحب . قال الإمام أحمد : لا يغسل مافوق المرفق . قال فى الفائق : ولا يستحب الزيادة على محل الفرض فى نص الروايتين . اختاره شيخنا .

ومنها : يباح الوضوء والغسل فى المسجد ، إن لم يؤذ به أحداً على الصحيح من المذهب . وحكاه ابن المنذر إجماعاً . وعنه يكره . وأطلقهما فى الرعاية . وعنه لا يكره التجديد . وإن قلنا بنجاسته حرم ، كاستنجاؤه أو ريح . ويكره إراقة ماء الوضوء والغسل فى المسجد . ويكره أيضاً إراقة فى مكان يداس فيه ، كالطريق ونحوها . اختاره فى الإيجاز . وقدمه فى الرعاية وابن تيم . ولم يذكر القاضى فى الجامع خلافه . وعنه لا يكره . وأطلقهما فى الفروع ، وابن عبيدان ، ومذهب ابن الجوزى ، وفصول ابن عقيل .

فعلى المذهب : الكراهة تنزيهاً للماء جزم به فى الرعاية . وقال ابن تيم وغيره : وهل ذلك تنزيهاً للماء أو للطريق ؟ على وجهين . وأطلقهما ابن عقيل فى الفصول . قال الشيخ تقي الدين : ولا يغسل فى المسجد ميت . قال : ويجوز عمل مكان فيه للوضوء للمصلين^(١) بلا محذور ، ويأتى فى الاعتكاف ، هل يحرم البول فى المسجد فى إناء أم لا .

(١) فى الصورة « للمصلحة » .

باب مسح الخفين

فوائده

منها : المسح عليهما وعلى شبههما يرفع الحدث . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل لا يرفعه .

ومنها : المسح أفضل من الغسل على الصحيح من المذهب . نص عليه . وهو
من المفردات . قال القاضي : لم يرد مداومة على المسح ، وعنه الغسل أفضل . وقيل :
إنه آخر أقواله ، وقدمه في الرعايتين . وعنه هما سواء في الفضيلة . وأطلقهن في
الحاويين ، والفائق . وقيل : إن لم يداوم المسح فهو أفضل . اختاره القاضي . قال
الشيخ تقي الدين : وفصل الخطاب : أن الأفضل في حق كل واحد ما هو الموافق
لحال قدمه . فالأفضل لمن قدماء مكشوفتان : غسلهما ولا يتحرى لبس الخف ليمسح
عليه ، كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ،
ويمسح قدميه إذا كان لابساً للخف . انتهى .

ومنها : لا يستحب له أن يلبس ليمسح . كالسفر ليرخص .

ومنها : المسح رخصة على الصحيح من المذهب . وعنه عزيمة . قال في
القروع ، والظاهر : أن من فوائدها المسح في سفر المعصية . وتعيين المسح على
لابسه . قال في القواعد الأصولية : وفيما قاله نظر .

ومنها : لبس الخف مع مدافعة أحد الأخبثين مكروه على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل لا يكره .

ومنها : يجوز المسح للمستحاضة ونحوها كغيرها على الصحيح من المذهب
نص عليه . وقيل : لا يجوز . وقيل : يتوقت المسح بوقت كل صلاة . وصححه في
الرعايتين ، والحاويين . واختاره القاضي في الجامع . ومتى انقطع الدم استأنفت
الوضوء ، وجهاً واحداً .

ومنها : لو غسل صحيحاً ، وتيمم لجرح : فهل يمسح على الخف ؟ قال غير واحد : هو كالمستحاضة . قاله في الفروع .

ومنها : يجوز المسح للزمن . وفي رجل واحدة ، إذا لم يبق من فرض الأخرى شيء . قاله في الفروع وغيره .

تنبيه : قوله ﴿ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَّيْنِ وَالْجِرْمُوقَيْنِ . وَهُوَ خَفٌّ قَصِيرٌ ، وَالْجُورَ يَنْ ﴾

بلا نزاع ، إن كانا منعّلين أو مجلّدين . وكذا إن كانا من خرق على الصحيح من المذهب ، والروايتين . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يجوز المسح . جزم به في التلخيص . وحيث قلنا بالصحة فيشترط أن يكون ضيقاً على ما يأتي . وجواز المسح على الجورب من المفردات . وجزم به ناظمها . وقال في الفروع : يجوز المسح على جورب ضيق ، خلافاً للمالك .

قوله ﴿ وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ وَخُمُرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَاتِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ رَوَايَتَانِ ﴾

وأطلق الخلاف في جواز المسح على القلانس . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والشرح ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . إحداهما : الإباحة . وهو المذهب . اختاره أبو المعالي في النهاية . وقدمه في الفروع ، وابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية : يباح . صححه في التصحيح . قال في مجمع البحرين : يجوز المسح عليها في أظهر الروايتين . قال في نظمه : هذا المنصور . واختاره الخلال ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، وناظم المفردات . وهو منها . وقال صاحب التبصرة : يباح إذا كانت محبوسة تحت حلقه بشيء .

قال فى الفائق : ولا يشترط للقلانس تحنيك . واشترطه الشيرازى .

فأمره : «القلانس» [جمع قلنسوة - بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو . وقد تبدل مثناة من تحت . وقد تبدل ألفاً وفتح السين . فيقال قلنساة . وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث] مبطنات تتخذ للنوم و« الدينات » قلانس كبار أيضا كانت القضاة تلبسها قديما . قال فى مجمع البحرين هى على هيئة ماتتخذها الصوفية الآن [وقال الحافظ ابن حجر : القلنسوة غشاء مبطن تستر به الرأس . قاله القزاز فى شرح الفصيح . وقال ابن هشام : هى التى يقولها العامة الشاشة . وفى المحكم هى من ملابس الرؤوس معروفة . وقال أبو هلال العسكري : هى التى تغطى بها العمام ، وتستتر من الشمس والمطر . كأنها عنده رأس البرنس . انتهى]

وجواز المسح على دينات القضاة من المفردات .

وأما خمر النساء المدارة تحت حلوقهن : فأطلق المصنف فى جواز المسح عليها الخلاف . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والكافى ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والخلاصة ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن تيم ، وابن عبيدان .

إحداها : يجوز المسح عليها . وهو المذهب . صححه فى التصحيح ، والمجد فى شرح الهداية ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير . قال الناظم : هذا المنصور . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، ونظم المفردات . وهو منها . وقدمه فى الفروع ، وابن رزين .

والرواية الثانية : لايجوز المسح عليها . وهو ظاهر مقدمه فى تجريد العناية . وهو ظاهر العمدة .

قوله ﴿ وَمِنْ شَرَطِهِ : أَنْ يُلْبَسَ الْجَمِيعُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَّارَةِ ، إِلَّا الْجَبِيرَةَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾

إن كان المسوح عليه غير جبيرة : فالصحيح من المذهب : أنه يشترط لجواز المسح عليه كمال الطهارة قبل لبسه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يشترط كمالها . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وقال : وعنه لا يشترط الطهارة لمسح العمامة ذكره ابن هبيرة . فعلى كلا الروايتين الأولتين : يشترط تقدم الطهارة على الصحيح من المذهب . وهو المقطوع به عند الأصحاب . وحكى أبو الفرج رواية بعدم اشتراط تقدم الطهارة رأساً . فإن لبس محدثاً ثم توضأ وغسل رجله في الخلف جاز له المسح . قال الزركشى : وهو غريب بعيد .

قلت : اختاره الشيخ تقي الدين . وقال أيضاً : ويتوجه أن العمامة لا يشترط لها ابتداء اللبس على طهارة . ويكفيه فيهما الطهارة المتقدمة . لأن العادة : أن من توضأ مسح رأسه ، ورفع العمامة ثم أعادها . ولا يبقى مكشوف الرأس إلى آخر الوضوء . انتهى . وما قاله رواية عن أحمد . حكاه غير واحد .

تفسير : من فوائد الروايتين : لو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف : خلع . ثم لبس بعد غسل الأخرى . ولو لبس الأولى طاهرة ، ثم لبس الثانية طاهرة : خلع الأولى فقط . وظاهر كلام أبي بكر : ويخلع الثانية . وهذا مفرع على المذهب . وعلى الثانية : لا خلع .

ولو لبس الخف محدثاً وغسلهما فيه : خلع على الأولى . ثم لبسه قبل الحدث . وإن لم يلبس حتى أحدث : لم يجز له المسح . وعلى الثانية : لا يخلعه ويمسح . قال في الفروع : وجزم الأكثر بالرواية الأولى في هذه المسألة . وهي الطهارة لا ابتداء اللبس ، بخلاف المسألة قبلها . وهي كمال الطهارة . فذكروا فيها الرواية الثانية . قلت : وقد تقدمت الرواية التي نقلها أبو الفرج . وأنه يجوز له المسح عليها في هذه المسألة .

ولو نوى جنب رفع حدثه وغسل رجله ، وأدخلها في الخف ، ثم تم طهارته . أو فعله محدثاً - ولم نعتبر الترتيب - : لم يمسح على الأولى . ويمسح على الثانية .

وكذا الحكم لو لبس عمامة قبل طهر كامل . فلو مسح رأسه ثم لبسها ، ثم غسل رجليه : خلع على الأولى ثم لبس ، وعلى . الثانية : يجوز المسح . ولو لبسها محدثاً ثم توضأ ومسح رأسه ، ورفعها رفعاً فاحشاً فكذلك .

قال الشيخ تقي الدين : كما لو لبس الخف محدثاً ، فلما غسل رجليه رفعها إلى الساق ، ثم أعادها . وإن لم يرفعها رفعاً فاحشاً : احتمل أنه كما لو غسل رجليه في الخف . لأن الرفع اليسير لا يخرجها عن حكم اللبس . ولهذا لا تبطل الطهارة به . ويحتمل أنه كابتداء اللبس . لأنه إنما عفى عنه هناك للشقة . انتهى .

وتقدم أن الشيخ تقي الدين اختار : أن العمامة لا يشترط لها ابتداء اللبس على طهارة . ويكفي فيها الطهارة المستدامة . وقال أيضاً : يتوجه أن لا يخلعها بعد وضوئه ، ثم يلبسها بخلاف الخف . وهذا مراد ابن هبيرة في الإفصاح في العمامة . هل يشترط أن يكون لبسها على طهارة ؟ عنه : روايتان .

أما ما لا يعرف عن أحمد وأصحابه : فبعيد إرادته جداً . فلا ينبغي حمل الكلام المحتمل عليه . قاله في الفروع .

فائدة : لو أحدث قبل وصول القدم محلها : لم يمسح على الصحيح من المذهب . ولهذا لو غسلها في هذا المكان ، ثم أدخلها محلها : مسح . وعنه يمسح ، قدمه في الرعاية الصغرى .

وأما إذا كان المسوح عليه جبيرة : فالصحيح من المذهب : اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : يشترط الطهارة لها في أصح الروايتين . قال في الخلاصة : يشترط على الأصح . وقطع به الخرق ، وصاحب الإيضاح ، والإفادات . واختاره القاضي في كتاب الروايتين ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافهما ، وابن عبدوس ، وابن البناء . وقدمه في الهداية ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

والرواية الثانية : لا يشترط لها الطهارة قال في مجمع البحرين : هذا أقوى

الروایتین . وقواه أيضاً فى نظمه . واختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر ، وابن عقيل فى التذكرة ، وصاحب التلخیص ، والبلغة فیهما ، وابن عبدوس فى تذكرته . وإليه میل المصنف ، والشارح ، والمجد . وجزم به فى الوجیز ، وابن رزین فى شرحه . وقدمه فى الرعاية الصغرى ، والحاوین ، وابن تیمم .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما فى المستوعب ، والحرر ، والفائق ، وابن عیدان ، والزرکشی . فعلى المذهب : إن شد على غیر طهارة نزع . فإن خاف تیمم فقط ، على الصحيح من المذهب . وقال القاضی : یمسح فقط . وفى الإعادة روايتان تخريجاً . وقيل : یمسح ویتمیم .

وحيث قلنا : یتیم ، لو عمت الجبيرة محل فرض التیم ضرورة ، كفى مسحهما بالماء . ولا یعيد ما صلى بلا تیمم فى أصح الوجهین . قاله فى الراعیین . وبقية فروع هذه المسألة یأتى فى آخر الباب عند قوله « ویمسح على جميع الجبيرة إذا لم تتجاوز قدر الحاجة » .

تنبیه : الخلاف فى كلام المصنف یحتمل أن یعود إلى ماعدا الجبيرة ، ویحتمل أن یعود إلى الجبيرة ، فقط . قال ابن منجا فى شرحه : یبعد أن یعود إلى الجبيرة . وإن قرب منها ، لوجهین . أحدهما : أن الخلاف فیها ليس مختصاً بالکمال . الثانى : أن الخلاف فیها عداها أشهر من الخلاف فیها . قال فى مجمع البحرین : الخلاف هنا فى غیر الجبيرة ، وقال ابن عیدان ، قيل : یحتمل أن یعود إلى ماعدا الجبيرة من المسوح . لأن الخلاف فى الجبيرة ليس مختصاً بالکمال . وإنما هو فى تقدم أصل الطهارة من حيث الجملة . ویحتمل أن یعود الخلاف إلى الجبيرة لقریها ولأن الخلاف فیها أشهر . وهذا هو الذى أشار إليه صاحب الحرر فى شرح الهدایة ، وكلام الشیخ ، وكلام أبی الخطاب سواء فى المعنى . قال صاحب الحرر : ولا بد من

بيان موضع الروايتين . فإنه في الجبيرة بخلاف غيرها . وكذا ذكره في شرح
المقنع . انتهى كلام ابن عبيدان .

فائدة : لو لبس خفًا على طهارة مسح فيها على عمامة ، أو عكسه . فهل يجوز
المسح على الملبوس الثانى ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ،
والرايتين ، والحاويين ، والزركشى . قال ابن عبيدان : قال أصحابنا : ظاهر
كلام الإمام أحمد : لا يجوز المسح . قال في الفصول ، والمغنى ، والشرح : قال بعض
أصحابنا : ظاهر كلام أحمد : لا يجوز المسح . قال القاضى : يحتمل جواز المسح .
قال الزركشى : أحكما عند أبى البركات الجواز جزماً ، على قاعدته من أن المسح
يرفع الحدث . انتهى .

قلت : المذهب الرفع ، كما تقدم أول الباب ، ويأتى آخره .
وكذا الحكم لو شد جبيرة على طهارة مسح فيها عمامة وخفًا ، أو أحدهما .
وقلنا : يشترط لها الطهارة . قاله في الفروع ، وابن تيم . وأطلق الخلاف في هذه
المسألة صاحب المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان . وضعف في الرعاية الكبرى :
جواز المسح في هذه المسألة .

وقيل : يجوز المسح هنا ، وإن منعناه في الأولى . لأن مسحهما عزيمة ،
وجزم بالجواز في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والهداية . واختاره المجد أيضاً .
ولو شد جبيرة على طهارة مسح فيها جبيرة : جاز المسح عليها . جزم به في
المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والفروع .

ولو لبس خفًا أو عمامة على طهارة مسح فيها على الجبيرة : جاز المسح عليه
على الصحيح من المذهب مطلقاً . جزم به في المغنى ، والشرح ، وابن عبيدان ،
والحاويين ، والرعاية الصغرى . وصححه في الرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع ،
وابن تيم . وقال ابن حامد : إن كانت الجبيرة في رجله - وقد مسح عليها ، ثم لبس
الخف - لم يمسح عليه .

فائرة : لا يمسح على خف لبسه على طهارة تيمم على الصحيح من المذهب .
نص عليه في رواية عبد الله . وجزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه ابن عبيدان .
وقال : هو أولى . وقال في رواية : من قال لا ينقض طهارته إلا وجود الماء : له أن
يمسح . وتقدم في أول الباب : إذا تيمم لجرح ونحوه .

قوله ﴿ وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً . وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ﴾
وهذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : يمسح كالجبيرة . واختاره الشيخ تقي الدين . قاله في الفروع . وقال في
الاختيارات : ولا تتوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع
واللبس ، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين .

تنبيه : مراده بقوله « والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » غير العاصي بسفره . فأما
العاصي بسفره : فحكمه حكم المقيم على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقال في الفروع : ويحتمل أن يمسح عاصٍ بسفره كغيره ، ذكره ابن شهاب .
وقيل : لا يمسح مطلقاً ، عقوبة له .

فائرة : لو أقام وهو عاصٍ بإقامته ، كمن أمره سيده بسفر فأبى ، وأقام . فله
مسح مقيم على الصحيح من المذهب ، وذكر أبو المعالي : هل هو كعاصٍ بسفره
في منع الترخص ؟ فيه وجهان .
قلت : فعلى المنع يُعائى بها .

تنبيه : قوله ﴿ إِلَّا الْجَبِيرَةُ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَى حُلِّهَا ﴾
بلا نزاع ولا تقييد بوقت الصلاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقطع به كثير منهم ، وعنه أن مسح الجبيرة كالتيتم يتقيد بوقت الصلاة . فلا يجوز
قبله . وتبطل بخروجه . ذكره ابن تيمم وغيره ، وذكره ابن حامد ، وأبو الخطاب وجهاً .

فائدة : قال في الرايتين : يسمح المقيم غير الجبيرة . وقيل : اللصوق ، يوماً وليلة . وقال في الحاويين : ويسمح المقيم غير اللصوق والجبيرة يوماً وليلة . قلت : وهذا هو الصواب . وأن اللصوق حيث تضرر بقلعه يسمح عليه إلى حلّه كالجبيرة ، وينبغي أن لا يكون فيها خلاف .

قوله ﴿وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس﴾

هذا المذهب بلا ريب . والمشهور من الروايتين . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : أى من وقت جواز مسحه بعد حدثه . فلو مضى من الحدث يوم وليلة ، أو ثلاثة ، إن كان مسافراً ، ولم يسمح : انقضت المدة ، وما لم يحدث لا يحتسب من المدة . فلو بقى بعد لبسه يوماً على طهارة اللبس ، ثم أحدث : استباح بعد الحدث المدة . وانقضاء المدة : وقت جواز مسحه بعد حدثه . انتهى . وعنه ابتداء المدة من المسح بعد الحدث . وهى من المفردات ، وانتهائها وقت المسح . وأطلقهما ابن تيميم .

فائدة : يتصور أن يصلى المقيم بالمسح سبع صلوات ، مثل أن يؤخر صلاة الظهر إلى وقت العصر لعذر يبيح الجمع من مرض ونحوه ، ويسمح من وقت صلاة العصر . ثم يسمح إلى مثلها من الغد ، ويصلى العصر قبل فراغ المدة . فتم له سبع صلوات . ويتصور أن يصلى المسافر بالمسح سبع عشرة صلاة . كما قلنا فى المقيم .

قوله ﴿وإن مسح مسافراً ، ثم أقام : أتم مسح مقيم﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال فى المنهاج : أتم مسح مسافر ، إن كان مسح مسافراً فوق يوم وليلة . وشذذه الزركشى . قال ابن رجب فى الطبقات : وهو غريب . ونقله فى الإيضاح رواية . ولم أرها فيه .

والصحيح من الروايتين . وعليه جماهير الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : هى اختيار أكثر أصحابنا . قال فى الفروع : اختاره الأكثر .

قلت : منهم ابن أبي موسى ، والقاضي ، وأكثر أصحابه ، كأبي الخطاب في خلافه الصغير وغيره . واختاره المصنف ، والشارح . وقطع به الخرق ، وصاحب الإيضاح ، والكافي ، والعمدة ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والفروع ، والخلاصة ، والرايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وصححه في النظم وغيره وعنه يتم مسح مسافر . اختاره الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو الخطاب في الانتصار ، وصاحب الفائق . فقال : هو النص المتأخر . وهو المختار . انتهى . قال الخلال : نقله عنه أحد عشر نفساً . قال الزركشي : ولقد غالى الخلال ، حيث جعل المسألة رواية واحدة ، فقال : نقل عنه أحد عشر نفساً : أنه يمسح مسح مسافر ، ورجع عن قوله « يتم مسح مقيم » وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحرم ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان .

فائدة : قال الزركشي : وظاهر كلام الخرقى : أنه لا فرق بين أن يكون صلى في الحضرة أولاً . وقال أبو بكر : ويتوجه أن يقال : إن صلى بطهارة المسح في الحضرة غلب جانبه ، رواية واحدة .

قوله ﴿ أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَائِهِ : أَتَمَّ مَسْحَ مَقِيمٍ ﴾

وهو المذهب . وعنه يتم مسح مسافر .
واعلم أن الحكم هنا كالحكم في التي قبلها خلافاً ومذهباً ، وسواء كان الشك حضراً أو سفيراً ، قاله في الرعاية .

قلت : ومسح مسافر مع الشك في أوله غريب بعيد .

فائدة : لو شك في بقاء المدة لم يحز المسح . فلو خالف وفعل ، فبان بقاؤها ؛
صح وضوءه على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح ، كما يعيد ماصلي به مع شكه بعد يوم وليلة .

قوله ﴿وَمَنْ أَحْدَثَ ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ : أَتَمَّ مَسْحَ مَسَافِرٍ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يتم مسح مقيم . ذكرها القاضى فى الخلاف وغيره . وهى من المفردات أيضاً . قال فى الرعاية : وهو غريب . وقيل : إن مضى وقت صلاة ، ثم سافر أتم مسح مقيم . وهو من المفردات أيضاً .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم . واختار الشيخ تقي الدين جواز المسح على الخف المحرق . إلا إن تحرق أكثره . قال فى الاختيارات : ويجوز المسح على الخف المحرق ، مادام اسمه باقياً ، والمشى فيه ممكن . اختاره أيضاً جده المجد وغيره من العلماء . لكن من شرط الحرق : أن لا يمنع متابعة المشى . واختار الشيخ تقي الدين أيضاً جواز المسح على الملبوس ولو كان دون الكعب .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿وَبَتَّ بِنَفْسِهِ﴾ أنه إذا كان لا يثبت إلا بشده لا يجوز المسح عليه . وهو المذهب من حيث الجملة . ونص عليه . وعليه الجمهور . وقيل : يجوز المسح عليه . فعلى المذهب : لو ثبت الجوربان بالنعلين جاز المسح عليهما ما لم يخلع النعلين . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . قال الزركشى : وقد يتخرج المنع منه . انتهى .

ويجب أن يمسح على الجوربين وسيور النعلين قدر الواجب . قاله القاضى ، وقدمه فى الرعاية الكبرى . قال فى الصغرى والحاويين : مسحهما . وقيل : يجرى مسح الجورب وحده . وقيل : أو النعل . قال فى الفروع : فقييل : يجب مسحهما . وعنه أو أحدهما . قال المجد فى شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين : ظاهر كلام أحمد : إجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب . قلت : ينبغى أن يكون هذا هو المذهب .

وأطلقهما في الفروع ، والزركشي ، وابن عبيدان . وعلى المذهب : يجوز المسح على الذى يثبت بنفسه ، ولكن يبدو بعضه لولا شدة أو شَرُّه ، كالزبول الذى له ساق ونحوه ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم المصنف والشارح ، والمجد ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبدوس المتقدم وجزم به فى المنور ، والمُنتخب . وقدمه فى الفروع ، وغيره ، وقيل : لا يجوز المسح عليه . اختاره أبو الحسين الآمدي . وأطلقهما الزركشي ، وابن تيم .

تفصيل : ذكر المصنف هنا لجواز المسح شرطين : ستر محل الفرض ، وثبوته بنفسه . وثم شروط آخر .

منها : تقدم الطهارة كاملة ، على الصحيح من المذهب كما تقدم فى كلام المصنف .

ومنها : إباحته . فلو كان مغضوباً ، أو حريراً ، أو نحوه : لم يحز المسح عليه على الصحيح من المذهب والروايتين . وقال فى الفروع : مباح على الأصح . قال فى المغنى ، والشرح : هذا الصحيح من المذهب . قال فى مجمع البحرين : يشترط إباحته فى الأصح . قال ابن عبيدان : هذا الأصح . وقدمه فى التلخيص وغيره . وعنه يجوز المسح عليه . حكاه غير واحد . قال الزركشي : وخرج القاضى ، وابن عبدوس ، والشيرازى ، والسامري : الصحة على الصلاة ، وأبى ذلك الشيخان ، وصاحب التلخيص . وقال : إنه وهم . فإن المسح رخصة تمتنع بالمعصية . انتهى . وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاويين ، وابن تيم . وقال فى الفصول ، والنهاية ، والمستوعب : لا يجوز المسح عليه إلا لضرورة ، كمن هو فى بلد ثلج ، وخاف سقوط أصابعه . فعلى المذهب الأصلى : أعاد الطهارة والصلاة لزوماً على الصحيح . قال ابن عقيل : إن مسح على ذلك ، فهل يصح . على الوجهين فى الطهارة بالماء المغضوب ، والطهارة من أوانى الذهب والفضة ؟ أمحهما : لا يصح . قال : فإن مسح ثم ندم فخلع ، وأراد أن يغسل رجليه قبل أن يتناول الزمان انبنى على

الروایتین فی خلع الخف : هل تبطل طهارة القدمين ؟ أصحهما : تبطل من أصلها .
ومنها : إمكان المشي فيه مطلقاً على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي ،
وأبو الخطاب ، والمجد . وجزم به الزركشي وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن عبيدان
ومجمع البحرين . فدخل في ذلك : الجلود ، واللبود ، والخشب ، والزجاج ، ونحوها
قاله في مجمع البحرين وغيره من الأصحاب . وقيل يشترط مع إمكان المشي فيه
كونه معتاداً . واختاره الشيرازي . وقيل : يشترط مع ذلك كله كونه يمنع نفوذ
الماء . وأطلقهما في غير المعتاد في الرعايتين ، والحاويين ، والهداية ، والزركشي .

نفي : قولي « إمكان المشي فيه » قال في الرعاية الكبرى : يمكن المشي فيه
قدر ما يتردد إليه المسافر في حاجته في وجه . وقيل : ثلاثة أيام أو أقل .

ومنها : طهارة عينه ، إن لم تكن ضرورة بلانزع . فإن كان ثم ضرورة فيشترط
طهارة عينه ، على الصحيح من المذهب . فلا يصح المسح على جلد الكلب والخنزير
والميتة قبل الدبغ في بلاد الثلوج إذا خشي سقوط أصابعه بخلعه ونحو ذلك . بل
يقيم للرجلين . قال المجد ، وتبعه ابن عبيدان : هذا الاظهر . واختاره ابن عقيل ،
وابن عبدوس المتقدم . وصححه في حواشي الفروع . وقيل : لا يشترط إباحتها والحالة
هذه . فيجزيه المسح عليه . قال الزركشي : وهو ظاهر كلام أبي محمد ، للإذن فيه
إذن ، ونجاسة الماء حال المسح لا تضر . قال في مجمع البحرين : ومفهوم كلام
الشيخ - يعني به المصنف - اختيار عدم اشتراط إباحتها . وأطلقهما في الفصول ،
والمستوعب ، والنهاية ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيميم ، والرعايتين ،
والحاويين . قال في الرعاية الكبرى : وفي النجس العين . وقيل : لضرورة برد
أو غيره ، وجهان .

ومنها : أن لا يصف القدم لصفائه . فلو وصفه لم يصح على الصحيح من
المذهب كالزجاج الرقيق ونحوه . وقيل : يجوز المسح عليه .

قوله « فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ يَبْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ : لم يجز المسح عليه »

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز المسح عليه . واختاره الشيخ تقي الدين . وتقدم عنه قوله : ولا يجوز المسح إلا على ما يستتر محل الفرض .

فوائد

منها : موضع الخرز وغيره سواء . صرح به في الرعاية .
ومنها : لو كان فيه خرق ينضم بلبسه جاز المسح عليه على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : لا يجوز .

ومنها : لو كان لا ينضم بلبسه لم يحز المسح عليه على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يجوز . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

فائدة : لو مسح على خف طاهر العين ، ولكن بباطنه ، أو قدمه ، نجاسة لا يمكن إزالتها إلا بنزعه : جاز المسح عليه . ويستبيح بذلك مس المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يزيل النجاسة وغير ذلك . صححه المجد ، وابن عبيدان ، وقدمه في مجمع البحرين ، وابن تيم . وقيل : فيه وجهان . أصلهما الروايتان في صحة الوضوء قبل الاستنجاء لكونها طهارة لا يمكن الصلاة بها غالباً بدون نقضها . فجعلت كالعدم . قاله في المستوعب وغيره . قال الزركشي : قال كثيرون : يخرج على روايتي الوضوء قبل الاستنجاء . وفرق المجد بينهما بأن نجاسة المحل هناك لما أوجبت الطهارتين جعلت إحداها تابعة للأخرى . وهذا معدوم هنا . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

تفسير : قوله ﴿ أَوْ الْجُوزْبُ خَفِيفًا يَصِفُ الْقَدَمَ ، أَوْ يَسْقُطُ مِنْهُ إِذَا مَشَى ﴾ .
لم يحز المسح على هذا بلا نزاع .

قوله ﴿ فَوَكَّدَ أَوْ شَدَّ لِفَائِفَ لَمْ يَحْزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال

الزركشى : هو المنصوص المجزوم به عند الأصحاب، حتى جعله أبو البركات إجماعاً انتهى . وفيه وجه يجوز المسح عليها . ذكره ابن تيمم ، وغيره . واختاره الشيخ تقي الدين . قال الزركشى : وحكى ابن عبدوس رواية بالجواز ، بشرط قوتها وشدها . انتهى . وقيل : يجوز المسح عليها مع المشقة . وهو مخرج لبعض الأصحاب .

فائدة : اختار الشيخ تقي الدين - مع ما تقدم من المسائل - مسح القدم ونعلها التي يشق نزعها إلا بيد ورجل ، كما جاءت به الآثار . قال : والاكتفاء هنا بأكثر القدم نفسها ، أو الظاهر منها غسلاً أو مسحاً أولى من مسح بعض الخلف . ولهذا لا يتوقت . ومسح عمامة . وقال : يجوز المسح على الخلف المحرق ، إلا المحرق أكثره . فكانلعل .

ويجوز المسح أيضاً على ملبوس دون النعل . انتهى . وتقدم بعض ذلك عنه .
تفصيل : شمل قوله ﴿ وإن لبس خُفّاً فلم يُحْدِثْ حتى لبسَ عليه آخرَ : جاز المسح عليه ﴾ :

مسائل

منها : لو كانا صحيحين جاز المسح على الفوقاني ، بلا نزاع ، بشرطه .
ومنها : لو كان الفوقاني صحيحاً والتحتاني مخرقاً ، أو لفاقه : جاز المسح أيضاً عليه .
ومنها : لو كان الفوقاني مخرقاً ، والتحتاني صحيحاً من جورب أو خف ، أو جُرموق : جاز المسح على الفوقاني على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والغنى ، والشرح ، والرايعتين ، وابن تيمم ، وغيرهم . وقيل : لا يجوز المسح إلا على التحتاني . اختاره القاضى ، وأصحابه . وقدمه في الحاويين . وقيل : هما كنعنل مع جورب . وقيل : يتخير بينهما في المسح .

ومنها : لو كان تحت المحرق مخرق وستر : لم يجز المسح على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : يجوز . قدمه في الرايعتين . وصححه في الحاويين . وجزم به في المستوعب . وقيل : يجوز . قدمه ابن رزين في شرحه . وهما احتمالان مطلقان في

المغنى ، والكافى ، والشرح . وأطلق الوجهين ابن تميم ، وابن عبيدان ، وصاحب الفروع .

ومنها : لو كان تحت المخرق لفافة . لم يحز المسح على الصحيح من المذهب . لكن لم يدخل فى كلام المصنف ونص عليه . وقيل : يجوز . ويأتى آخر الباب : هل الخف فوقانى والتحتانى كل منهما بدل مستقل عن الغسل أم لا ؟

فائدة : قال فى الرعاية : لو لبس عمامة فوق عمامة لحاجة - كبرودة وغيرها - قبل حدثه ، وقبل مسح السفلى به : مسح العليا التى بصفة السفلى ، وإلا فلا ، كما لو ترك فوقها منديلاً أو نحوه .

تنبيه : قد يقال : ظاهر قول ﴿ وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخَفِّ ﴾ أنه يَمْسَحُ جميع أعلاه وهو مُشْط القدم إلى العُرْقوب . وهو وجه لبعض الأصحاب : اختاره الشيرازى . وقدمه الزركشى . والصحيح من المذهب : أن الواجب مسح أكثر أعلى الخف . وعليه الجمهور . وجزم به فى التلخيص ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وابن تميم ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وهو من المفردات : ويحتمله كلام المصنف أيضاً .

وقيل : يمسح على قدر الناصية من الرأس . اختاره ابن البنا . وقيل : إن هذا القول هو المذهب . وقال فى الرعاية ، وقيل : يحزىء مسح قدر أربع أصابع ، فأكثر . وقال الشريف أبو جعفر فى رءوس مسائله : العدد الذى يحزىء فى المسح على الخفين : ثلاث أصابع ، على ظاهر كلام أحمد . ورأيت شيخنا ماثلاً إلى هذا . لأن أحمد رجع فى هذا الموضع ، وفى مسح الرأس ، إلى الأحاديث انتهى . قال ابن رجب فى الطبقات : وهو غريب جداً .

تنبيه : قوله ﴿ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ ﴾

يعنى لا يمسحهما . بل ولا يستحب ذلك على الصحيح من المذهب . نص

عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن أبي موسى : يستحب ذلك .

فائفة : لو اقتصر على مسح الأسفل والعقب : لم يحزه ، قولاً واحداً . ولا يسن استيعابه ، ولا تكرار مسحه . ويكره غسله . ويجزى على الصحيح من المذهب . واختاره ابن حامد وغيره . قال الزركشي : وبالغ القاضي ، فقال : بعدم الإجزاء مع الغسل ، لعدوله عن المأمور . وتوقف الإمام أحمد في ذلك .

فائدته

إحداهما : صفة المسح المسنون : أن يضع يديه مُفَرَّجَتَي الأصابع على أطراف أصابع رجله ، ثم يمرهما إلى ساقه مرة واحدة اليمنى واليسرى : وقال في التلخيص ، والبلغة : ويسن تقديم اليمنى . وروى البيهقي : أنه عليه أفضل الصلاة والسلام « مسح على خفيه مسحة واحدة . كأنى أنظر إلى أصابعه على الخفين » وظاهر هذا : أنه لم يقدم إحداها على الأخرى . وكيفما مسح أجزأه .

والثانية : حكم مسح الخف بإصبع أو حائل - كالخرقة ونحوها - وغسله : حكم مسح الرأس في ذلك ، على ما تقدم هناك . ويكره غسل الخف وتكرار مسحه وتقدم .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَّكَةِ ، إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً لِّجَمِيعِ الرَّأْسِ ، إِلَّا مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ﴾

وهذا المذهب بشرطه . لا أعلم فيه خلافاً . وهو من مفردات المذهب . وذكر الطوفي في شرح الخرقى وجهاً باشتراك الذؤابة ، مع التحنيك على ما يأتي .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنَّكَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ ذُؤَابَةٍ فِيَجُوزُ ﴾ .

في أحد الوجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح
أبى البقاء ، والمغنى ، والكافى ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ،
والحرر ، والنظم [ومجمع البحرين ، وشرح الهداية للمجد ، وشرح الخرقى للطوفى ،
وشرح ابن منجا ، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين] والرعايتين ، والحاويين ،
والفروع ، والفائق ، وابن عبيدان ، وابن تميم .

أحدهما : يجوز المسح عليها . وهو المذهب . جزم به فى العمدة ، والمنور ،
والمنتخب ، والتسهيل . وقدمه ابن رزى فى شرحه . واختاره ابن حامد ،
وابن الزاغونى ، والمصنف . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق الأولى .
فإنه اختار جواز المسح على العمامة الصماء . فذات الذؤابة أولى بالجواز .

والوجه الثانى : لا يجوز المسح عليها . جزم به فى الإيضاح ، والوجيز . وهو
ظاهر كلامه فى مسبوك الذهب ، والمبهج ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وتجريد
العناية . فإنهم قالوا « محنكة » وصححه فى تصحيح الحرر . قال فى الشرح : وهو
أظهر . وقدمه فى إدراك الغاية . وقال فى الفائق : وفى اشتراطه التحنيك وجهان .
اشتراطه ابن حامد . وألغاه ابن عقيل ، وابن الزاغونى ، وشيخنا . وخرج
من القلائس . وقيل : الذؤابة كافية . وقيل بعدمه . واختاره الشيخ . انتهى .

فائدة : ذكر الطوفى فى شرح الخرقى : أن العمامة إذا كانت محنكة
وليس لها ذؤابة كذات الذؤابة بلا حنك فى الخلاف . ورجح جواز المسح عليها .
قلت : الخلاف فى اشتراط الذؤابة مع التحنيك ضعيف . قل من ذكره .
والمذهب جواز المسح على المحنكة . وإن لم تكن بذؤابة . وعليه الأصحاب ، كما تقدم .
وأما العمامة الصماء ، وهى التى لا حنك لها ولا ذؤابة : فجزم المصنف هنا بأنه
لا يجوز المسح عليها . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وذكر ابن شهاب وجماعة أن فيها وجهين . كذات الذؤابة . وقالوا : لم يفرق

أحمد . قال ابن عقيل في المفردات : وهو مذهبه . واختار الشيخ تقي الدين وغيره جواز المسح . وقال : هي القلائس .

قوله ﴿وَيُجْزِيهِ مَسْحُ أَكْثَرِهَا﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به كثير منهم . وقيل : لا يجوز إلا مسح جميعها . وهو رواية . واختاره أبو حفص البرمكي . وقال بعض الأصحاب : الخلاف هنا مبنى على الخلاف في مسح الرأس . قال في مجمع البحرين : وإن قلنا يجزى أكثر الرأس وقدر الناصية : أجزأ مثله في العمامة وجهاً واحداً . بل أولى . انتهى . وقال في الرعاية الكبرى : وقيل يجزى مسح وسط العمامة وحده . وعنه يجب أيضاً مسح ما جرت العادة بكشفه مع مسح العمامة ، وعنه والأذنين أيضاً .

فأمره : لا يجوز للمرأة المسح على العمامة ، ولو لبستها للضرورة على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، ومجمع البحرين . وقدمه ابن تيم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان . وقيل : تمسح عليها مع الضرورة . وأطلقهما في الفروع . وقال : وإن قيل يكره التشبه ، توجه خلاف ، كصماء . قال : ومثل الحاجة : لو لبس مُحْرِم خفين لحاجة ، هل يمسح ؟ انتهى .

قوله ﴿وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيْرَةِ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه يجزى المسح على الجبيرة من غير تيم بشرطه . ويصلى من غير إعادة . وعليه الأصحاب . قال في المستوعب ، وغيره : لا يجمع في الجبيرة بين المسح والتيم ، قولاً واحداً . وقال ابن حامد : يمسح على جبيرة الكسر . ولا يمسح على البصوف ، بل يتيم إن خاف نزعه . وعنه يلزمه أن يعيد كل صلاة صلاحها به . حكاه في المبهج . قال الزركشى : وحكى ابن أبي موسى ، وابن عبدوس ، وغيرها : رواية بوجوب الإعادة . لكنهم بنوها على ما إذا لم يتطهر ، وقلنا بالاشتراط . قال : والذي يظهر لى عند التحقيق :

أن هذا ليس بخلاف ، كما سيأتى . انتهى . قال فى الرعاية : وقيل : إن قلنا الطهارة قبلها شرط أعاد وإلا فلا . انتهى . وعنه يلزمه التيمم مع المسح . فعلية لا يسمح الجبيرة بالتراب . فلو عمت الجبيرة محل التيمم سقط على الصحيح من المذهب . جزم به الزركشى وغيره . وقدمه فى الرعاية ، والفروع ، وغيرها . وقيل : يعيد إذن . وقيل : هل يقع التيمم على حائل فى محله كمسحه بالماء ، أم لا . لضعف التراب ؟ فيه وجهان . وتقدم نظيرها فيما إذا اشترطنا الطهارة ، وخاف من نزعها . وتقدم أنه يسمح على الجبيرة إلى حلّها ، وأن المسح عليها لا يتقيد بالوقت على الصحيح من المذهب .

قوله ﴿ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . قال المجد فى شرحه : وقد يتجاوزها إلى جرح ، أو ورم ، أو شيء يُرْجَى به البرء أو سرعتة . وقد يضطر إلى الجبيرة بعظم يكفيه أصغر منه ، لكن لا يجدها سواه ، ولا ما يجبر به . انتهى . ونقل المصنف ومن تبعه عن الخلال ، أنه قال : لا بأس بالمسح على العصائب كيفما شدها . قال الزركشى : وليس بشيء .

فائدة : مراد الخرقى بقوله « وإذا شد الكسير الجبائر وكان طاهراً ولم يعد بها موضع الكسر » أن يتجاوز بها تجاوزاً لم تجر العادة به ، فإن الجبيرة إنما توضع على طرفي الصحيح لينجبر الكسر . قاله شراحه .

فوائد

منها : إذا تجاوز قدر الحاجة وجب نزعها إن لم يخف التلف . فإن خاف التلف سقط عنه بلا نزاع . وكذا إن خاف الضرر على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وخرج من قول أبى بكر « فيمن جبر كسره بعظم نجس » عدم السقوط هنا .

وحيث قلنا يسقط النزع فإنه يمسح على قدر الحاجة على الصحيح من المذهب [وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به . وحكى القاضى وجها لا يمسح زيادة على موضع الكسر . وإن كان لحاجة . قال ابن تيم : وهو بعيد عليها يتيم للزائد ، ولا يجزئيه مسحه على الصحيح من المذهب] والمشهور من الوجهين . وقيل : يجزئيه المسح أيضاً . اختاره الخلال ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين . وقيل . يجمع فيه بين المسح والتيم . وتقدم نظيره فيما إذا قلنا بأشراط الطهارة للجيرة . وخاف .

ومنها : لو تأملت إصبعه فألقمها مرارة ، جاز المسح عليها . قاله المجد وغيره . ومنها : لو جعل فى شق فأرأو نحوه وتضرر بقلعه . جاز له المسح عليه على الصحيح من المذهب . جزم به فى الكافى . وصححه فى الرعايتين ، والحاويين ، والنظم . واختاره المجد وغيره . وقدمه ابن تيم ، وحواشى المقنع . وعنه ليس له المسح . بل يتيم . اختاره أبو بكر . وأطلقهما فى المستوعب ، والفروع ، والزركى ، وابن عبيدان . وقال ابن عقيل : يغسله ، ولا يجزئيه المسح . وقال القاضى : يقلعه ، إلا أن يخاف تلفاً . فيصلى ويعيد .

ومنها : لو انقطع ظفره ، أو كان بإصبعه جرح ، أو فصاد . وخاف إن أصابه أن يندق فى الجرح ، أو وضع دواء على جرح ، أو وجع ونحوه . جاز المسح عليه . نص عليه . وقال القاضى فى اللصوق على الجروح : إن لم يكن فى نزعه ضرر غسل الصحيح وتيم للجرح . ويمسح على موضع الجرح . وإن كان فى نزعه ضرر فحكمه حكم الجيرة يمسح عليها . وقال ابن حامد : يمسح على جيرة الكسر ، ولا يمسح على لصوق ، بل يتيم إلا إن خاف نزعه ، كما تقدم عنه .

ومنها : الجيرة النجسة كجلد الميتة ، والخرق النجسة ، يحرم الجبر بها . والمسح عليها باطل ، والصلاة فيها باطلة . كاخلف النجس . قاله ابن عقيل وغيره . واقتصر عليه ابن عبيدان ، وغيره . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : النجسة كالطاهرة .

وإن كانت الجبيرة من حرير أو غضب في جواز المسح عليها احتمالان .
أحدهما : لا يصح المسح عليها ، كاخلف المنصوب والحرير . وهو الصحيح .
قال في الرعاية الصغرى : وإن شد جبيرة حلالا مسح . وقدمه في الرعاية الكبرى
والاحتمال الثانى : يصح المسح عليها . وأطلقهما ابن تميم ، وابن عبيدان .
قلت : الأولى أن يكون على الخلاف هنا إذا منعنا من جواز المسح على الخلف
الحرير والغضب . على ما تقدم . وإلا حيث أجزنا هناك فهنا بطريق أولى .
قوله ﴿ وَمَتَى ظَهَرَ قَدَمُ الْمَاسِيحِ وَرَأْسُهُ ، أَوْ اتَّقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسِيحِ
اسْتَأْنَفَ الطَّهَّارَةَ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . قال فى الكافى : بطلت الطهارة فى أشهر
الروايتين . قال الشارح : هذا المشهور عن أحمد . قال فى تجريد العناية : هذا
الأشهر . ونصره المجد فى شرحه ، ومجمع البحرين وغيرهما . وجزم به
فى الإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وناظم المفردات ، وعقود ابن البناء ،
والعمدة . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى الحرر ، والتلخيص ،
والبلغة ، والخلاصة ، والرعايتين ، والنظم ، والحاويين ، والفروع ، وابن تميم ،
وابن عبيدان ، والفائق ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه يحز به مسح
رأسه وغسل قدميه . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب . واختار الشيخ تقى الدين :
أن الطهارة لا تبطل كإزالة الشعر الممسوح عليه .

تفصيل : اختلف الأصحاب فى مبنى هاتين الروايتين على طرق . فقيل :
هما مبنيان على الموالاتة . اختاره ابن الزاغونى . وقطع به المصنف فى المغنى ،
والشارح ، وابن رزى فى شرحه . وقدمه فى الرعاية الكبرى . فعلى هذا : لو حصل
ذلك قبل فوات الموالاتة ، أجزأه مسح رأسه وغسل قدميه ، قولاً واحداً ، لعدم
الإخلال بالموالاتة .

وقيل : الخلاف هنا مبنى على أن المسح : هل يرفع الحدث ، أم لا ؟ وقطع

بهذه الطريقة القاضى أبو الحسين . واختاره وصححه المجد فى شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى الكبير . وقدمه الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة . وقال : هو وأبو المعالى وحفيده : وهو الصحيح من المذهب عند المحققين . واعلم أن المسح يرفع الحدث على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وجزم به فى التلخيص ، والبلغة . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم ، والرعاية ، وابن عبيدان ، وغيرهم .

وقيل : لا يرفعه . وتقدم ذلك أول الباب . وأطلق الطريقة ابن تيم .
وقيل : الخلاف مبنى على غسل كل عضو بنية . وتقدم ذلك فى باب الوضوء فى أثناء النية .

وقيل : الخلاف مبنى على أن الطهارة لا تتبع فى النقض ، وإن تبعضت فى الثبوت ، كالصلاة ، والصيام . جزم به فى الكافى . وقاله القاضى فى الخلاف . واختاره أبو الخطاب فى الانتصار . ويأتى فى آخر نواقض الوضوء : هل يرفع الحدث عن العضو الذى غسل قبل تمام الوضوء أم لا ؟ وأطلقه فى الفروع .

فوائد

منها : إذا حدث المبطل فى الصلاة ، فحكمه حكم المتييم إذا قدر على الماء على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والمستوعب . وغيرهم . واختاره ابن عقيل ، وغيره . وقيل : حكمه حكم من سبقه الحدث . اختاره السامرى . قال فى الرعاية : وقلت : إن ارتفع حدثهم بنوا ، وإلا استأنفوا الوضوء . وخرجهما ابن تيم وغيره على ما إذا خرج الوقت على المتييم وهو فى الصلاة . على ما يأتى بعد قوله « ويبطل التيم بخروج الوقت » .
وقال الزركشى : ظاهر كلام الخرقى ، وكثير من الأصحاب : أنه كما لو كان خارج الصلاة ، نظراً لإطلاقهم .

ومنها : لو زالت الجبيرة فهى كالتلف مطلقاً على ما تقدم ، خلافاً ومذهباً .

وقيل : طهارته باقية قبل البرء . واختار الشيخ تقى الدين بقاءها قبل البرء وبعده كإزالة الشعر .

ومنها : خروج القدم أو بعضه إلى ساق الخلف كخلعه ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا . وعنه لا ، إن خرج بعضه . قاله فى الفروع . وقال ابن تيمم ، تبعاً للمجد : وإن أخرج قدمه أو بعضه إلى ساق الخلف بحيث لا يمكن المشى عليه ، فهو كالخلع . نص عليه . وعنه إن جاوز العقب حدَّ موضع الغسل : أثر ، ودونه لا يؤثر . وعنه إن خرج القدم إلى ساق الخلفين لا يؤثر . قال : وحكى بعضهم فى خروج بعض القدم إلى ساق الخلف روايتين من غير تقييد .

ومنها : لورفع العمامة يسيراً لم يضر . ذكره المصنف . قال أحمد : إذا زالت عن رأسه فلا بأس إذا لم يفحش . قال ابن عقيل ، وغيره : إذا لم يرفعها بالكلية لأنه معتاد . وظاهر المستوعب : تبطل بظهور شيء من رأسه . فإنه قال : وإذا ظهر بالكلية بعض رأسه أو قدمه بطلت . وقال فى مكان آخر : فإن أدخل يده تحت الحائل ليحك رأسه ، ولم يظهر شيء من الرأس : لم تبطل الطهارة .

ومنها : لو نقض جميع العمامة بطل وضوءه . وإن نقض منها كوراً أو كورين - وقيل : أو حنكها - ففيه روايتان . وأطلقهما فى الفروع ، وابن عبيدان ، والمستوعب وجمع البحرين ، وابن تيمم . إحداهما : يبطل وهو الصحيح . اختاره المجد فى شرحه ، وابن عبد القوى ، وجمع البحرين . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين . قال فى الكبرى : ولو انتقض بعض عمامته وفحش . وقيل : ولو كوراً تبطل . والثانية : لا تبطل .

قلت : وهو أولى . وقدمها ابن رزين فى شرحه ، وقال القاضى : لو انتقض منها كور واحد بطلت .

فائدتاه

أحدهما : لو نزع خفاً فوقانياً - كان قد مسحه - فالصحيح من المذهب ،

وعليه الأُحباب : يلزمه نزع التحتاني . فيتوضاً كاملاً ، أو يغسل قدميه ، على الخلاف السابق . وعنه لا يلزمه نزعهُ ، فيتوضاً أو يمسح التحتاني مفرداً على الخلاف [اختاره المجد في شرحه ، وابن عبيدان . وقدمه في الرعاية الصغرى . لكن قال : الأولى] وأطلق الروايتين في الفروع بعنه ، وعنه . وأطلقهما ابن تيمم ، وصاحب الحاويين .

الثانية : اعلم أن كلاماً من الخف الفوقاني والتحتاني بدل مستقل عن الغسل ، على الصحيح من المذهب . وقيل : الفوقاني بدل عن الغسل . والتحتاني كلفافة . وقيل : الفوقاني بدل عن التحتاني ، والتحتاني بدل عن القدم . وقيل : هما كظاهرة وبطانة .

فائفة : قوله « ولا مدخل لحائل في الطهارة الكبرى إلا الجبيرة »

اعلم أن الجبيرة تخالف الخف في مسائل عديدة
منها : أنا لا نشترط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها ، على رواية . اختارها المصنف وغيره . وهي المختار على ما تقدم ، بخلاف جواز المسح على الخف .
ومنها : عدم التوقيت بمدة كما تقدم .

ومنها : وجوب المسح على جميعها .
ومنها : دخولها في الطهارة الكبرى ، كما تقدم ذلك كله في كلام المصنف .
ومنها : أن شدّها مخصوص بحال الضرورة .

ومنها : أن المسح عليها عزيمة ، بخلاف الخف على الصحيح من المذهب كما تقدم .

ومنها : أنه لو لبس خفّاً على طهارة مسح فيها على الجبيرة : جاز له أن يمسح عليه على طريقه ، ولو لبس الخف على طهارة مسح فيها على عمامة ، أو لبس عمامة على طهارة مسح فيها على خف : لم يجز المسح على أحد الوجهين على ما تقدم عند كلام المصنف على اشتراط جواز المسح على الجبيرة مستوفى . فليعاود .

ومنها : أنه يجوز المسح فيها على الخرق ونحوها بخلاف الخف .

قلت : وفي هذا نظر ظاهر .

ومنها : أنه لا يشترط في جواز المسح على الجبيرة ستر محل الفرض إذا لم يكن ثم حاجة ، بخلاف الخف .

[ومنها : أنه يتعين على صاحب الجبيرة المسح بخلاف الخف] .

ومنها : أنه يجوز المسح على الجبيرة إذا كانت من حرير ونحوه على رواية صحة الصلاة في ذلك ، بخلاف الخف على المحقق . قاله الزركشي .

ومنها : أنه يجوز المسح على الجبيرة في سفر المعصية ، ولا يجوز المسح على الخف فيه ، على قول . وتقدم ذكره .

فهذه اثنتا عشرة مسألة قد خالفت الجبيرة فيها الخف في الأحكام ، إلا أن بعضها فيه خلاف ، بعضه ضعيف . ومرجع ذلك كله - أو معظمه - إلى أن مسح الجبيرة عزيمة ، ومسح الخف ونحوه رخصة .

باب نواقض الوضوء

فأمرتاه

إمضاءهما : الحدث يحل جميع البدن ، على الصحيح من المذهب . ذكره القاضى وأبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وأبو يعلى الصغير ، وغيرهم . وجزم به في الفروع . كالجنابة ، وقال في الفروع : ويتوجه وجه : لا يحل إلا أعضاء الوضوء فقط .

والثانية : يجب الوضوء بالحدث . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقاله ابن عقيل وغيره . وقال أبو الخطاب في الانتصار : يجب بإرادة الصلاة بعده . قال ابن الجوزى : لا تجب الطهارة عن حدث ونجس قبل إرادة الصلاة ، بل يستحب . قال في الفروع : ويتوجه قياس المذهب أنه يجب بدخول الوقت كوجوب الصلاة إذن . ووجوب الشرط بوجوب المشروط . قال : ويتوجه مثله في الغسل . قال الشيخ تقي الدين : والخلاف لفظي .

قوله ﴿وهي ثمانية : الخارج من السبيلين : قليلاً كان أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً﴾ .

هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا ينقض خروج الريح من القبل . وقيل : لا ينقض خروج الريح من الذكر فقط . قال ابن عقيل : يحتمل أن يكون الأشبه بمذهبنا في الريح يخرج من الذكر : أن لا ينقض . قال القاضي أبو الحسين : هو قياس مذهبنا . وأطلق في الخارج من القبل في الرعايتين الوجهين .

فوائد

منها : لو قطر في إحليله دهنًا ثم خرج : نقض على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، وابن رزين . وصححه في الشرح ، ومجمع البحرين . وقدمه ابن عبيدان . وقالوا : إنه لا يخلو من تنن يصحبه . وقال القاضي في المجرد : لا ينقض . قال في الحاوي الصغير : وإن خرج ماقطره في إحليله لم ينقض . وأطلقهما في الرعايتين وابن تيميم - فيما إذا يخرج منه شيء - وقال : في نجاسته وجهان . وأطلقهما في نجاسته في الرعاية الكبرى ، واختار إن خرج سائلاً ببل نجس وإلا فلا .

ومنها : لو احتشى في قبله أو دبره قطناً أو ميلاً ، ثم خرج وعليه بلل : نقض على الصحيح من المذهب . وقيل : لا ينقض . وإن خرج ناشفاً ، فقيل : لا ينقض . وهو ظاهر نقل عبد الله عن أحمد . ذكره القاضي في المجرد . ورجحه ابن حمدان . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقيل : ينقض . رجحه في مجمع البحرين . وأطلقهما في الرعاية الصغرى ، والزرکشی ، والمجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وأطلقهما في المغنى والشرح عما إذا احتشى قطناً . وقيل : ينقض إذا خرجت من الدبر خاصة . ذكره القاضي . وأطلقهما في الفروع وابن تيميم .

ومنها : إذا خرجت الحقنة من الفرج نقضت . قال ابن تيميم : نقضت وجهها واحداً قال صاحب النهاية : لا يختلف في ذلك المذهب . وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج

فدب ماؤه . فدخل الفرج ، ثم خرج منه نقض . ولم يجب عليها الغسل على الصحيح من المذهب . وقيل : يغتسل منه . وإن لم يخرج من الحقنة أو المني شيء . فقيل : ينقض . وقيل : لا ينقض ، لكن إن كان المحتقن قد أدخل رأس الزرقة نقض . وقدمه ابن رزين في المني . والحقنة مثله .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، والخرقي ، وغيرهما . وأطلقهما في المني ، والشرح ، والزركشي ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وابن عبيدان . وقيل : ينقض إذا كانت الحقنة في الدبر ، دون القبل ، وأطلقهن في الفروع ، وابن تميم ، وحواشي المقنع ، والرعاية الكبرى .

ومنها : لو ظهرت مقعدته . فعلم أن عليها بللا : لم ينقض على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا ينقض . وأطلقهما في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيدان . وإن جهل أن عليها بللا لم ينتقض على الصحيح من المذهب ، وقيل : ينتقض . وجزم الزركشي بأنه لا ينقض إذا خرجت مقعدته ومعها بلة لم تنفصل عنها ثم عادت .

ومنها : لو ظهر طرف مهران ، أو رأس دودة : نقض على الصحيح من المذهب وقيل : لا ينقض .

ومنها : لو صب دهنا في أذنه فوصل إلى دماغه ، ثم خرج منها : لم ينقض . وكذلك لو خرج من فمه في ظاهر كلام الأصحاب ، قاله في الفروع . وقال أبو المعالي : ينقض .

ومنها : إذا خرجت الحصة من الدبر ، فهي نجسة على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال القاضي في الخلاف - في مسألة المني - الحصة الخارجة من الدبر طاهرة . قال في الفروع : وهو غريب بعيد .

نفيه : قوله ﴿ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، نَادِرًا أَوْ مُعْتَادًا ﴾

قال صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . والتلخيص ، والرعاية وغيرهم :
طاهراً كان أو نجساً .

فائدة : لو خرج من أحد فرجى الخنثى المشكل غير بول وغائط ، وكان
يسيراً : لم ينقض على المذهب . قاله الزركشى وغيره . قال في الرعاية : لم ينقض
في الأشهر .

قوله ﴿ الثاني : خروج النجاسات من سائر البدن ﴾

فإن كانت غائطاً أو بولاً نقض قليلها . وهذا المذهب مطلقاً ، أعنى سواء كان
السيلان مفتوحين أو مسدودين ، وسواء كان الخارج من فوق المعدة أو من
تحتها . وتقدم في باب الاستنجاء : أن ابن عقيل وغيره قالوا : الحكم منوط بما
تحت المعدة .

فائدة : لو أنسد المخرج وفتح غيره . فأحكام المخرج باقية مطلقاً . على الصحيح
من المذهب . وقال في النهاية : إلا أن يكون سد خلقه . فسييل الحدث المنفتح
والمسدود كمضوزائد من الخنثى . انتهى . ولا يثبت للمنفتح أحكام المعتاد مطلقاً
على الصحيح من المذهب . وقيل : ينقض خروج الريح منه ، وهو مخرج للمجد .
قال في الفروع : ويتوجه عليه بقية الأحكام . وتقدم حكم الاستنجاء فيه في بابه .

قوله ﴿ وإن كانت غيرها : لم ينقض ، إلا كثيرها ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى أن قليلها ينقض . وهي رواية ذكرها
ابن أبي موسى وغيره . وأطلقهما في التلخيص والبلغة ، والمحرر ، وابن تيم . واختار
الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق : لا ينقض الكثير مطلقاً . واختار الآجری :
لا ينقض الكثير من غير القيء . وعنه : لا ينقض القيح والصديد والمدة ، إذا خرج
من غير السبيل ولو أكثر . ذكرها ابن تيم وغيره . وتبعه الزركشى . وعنه : ينقض كثير
القيء ويسيره ، طعاماً كان ، أو دماً ، أو قيحاً ، أو دوداً ، أو نحوه . وقيل : إن

قاء دماً أَوْ قِيحاً: ألحق بدم الجروح . ذكره القاضى في مقنعه . وفيه : لا ينقض القيح والصديد والمدة إذا خرج من غير السبيل ولو كثر . ذكرها ابن تيمم وغيره . وثنى هذه الرواية المجد . والنقض بخروج الدود والدم الكثير من السبيلين من المفردات ، قوله ﴿ وَهُوَ مَا فَحُشَّ فِي النَّفْسِ ﴾

وكذا قال في المستوعب . هذا تفسير لحد الكثير . وظاهر عبارته : أن كل أحد بحسبه . وهو إحدى الروايات عن أحمد . ونقلها الجماعة . قال المصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين : هي ظاهر المذهب . قال الخلال : الذى استقرت عليه الروايات عن أحمد : أن حد الفاحش : ما استفحشه كل إنسان في نفسه . وتبعه ابن رزين في شرحه وغيره . قال الزركشى : هو المشهور المعمول عليه . واختاره المصنف والشارح . قال المجد في شرحه ، ظاهر المذهب : أنه ما يفحش في القلب . وقدمه ابن تيمم ، والزركشى . وهو المذهب . نص عليه . وعنه ما فحش في نفس أوساط الناس . قال ابن عبدوس في تذكرته : وكثير نجس عرفا . واختاره القاضى ، وابن عقيل ، وغيرهما . قال في الفروع : اختاره القاضى ، وجماعة كثيرة . وصححه الناظم . قال في تجريد العناية : هذا الأظهر . وجزم به في مسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين والحاويين والفائق .

قلت : والنفس تميل إلى ذلك .

وأطلقهما في الفروع . وعنه الكثير قدر الكف . وعنه قدر عشر أصابع . وعنه هو مالو انبسط جامده ، أو انضم متفرقه كان شبراً في شبر . وعنه هو ما إذا انبسط جامده ، أو انضم متفرقه : كان أكثر من شبر في شبر . وعنه هو ما لا يعنى عنه في الصلاة . حكاها في الرعاية . قال الزركشى : ولا عبرة بما قطع به ابن عبدوس ، وحكاها عن شيخه : أن اليسير : قطرتان . ويأتى نظير ذلك في باب إزالة النجاسة .

فوائد

إمراها : لو مص العلق أو القُراد دماً كثيراً : ينقض الوضوء . ولو مصّ الذباب أو البعوض : لم ينقض لقلته ، ومشقة الاحتراز منه . ذكره أبو المعالي .

الثانية : لو شرب ماء وقذفه في الحال نجس ونقض ، كالقئء على الصحيح من المذهب . ذكره الأصحاب . منهم القاضي . وجزم به ابن تيميم ، والرعاية وغيرهما . وقدمه في الفروع . ووجه تخريجاً واحتمالاً أنه كالقئء ، بشرط أن يتغير .

الثالثة : لا ينقض بلغم الرأس . وهو ظاهر على المذهب . والصحيح من المذهب : أنه لا ينقض بلغم الصدر أيضاً . وهو ظاهر . ونصره أبو الحسين وغيره . قال في الفروع : والأشهر طهارة بلغم الرأس والصدر . ذكره في باب إزالة النجاسة . وقدمه ابن عبيدان . وعنه ينقض . وهو نجس . وجزم به ابن الجوزي . وأطلقهما ابن تيميم وابن حمدان في رعائتيه . قال أبو الحسين : لا ينقض بلغم كثير في إحدى الروائين . وعنه بلى . فظاهره : إدخال بلغم الرأس في الخلاف . قال في الفروع وقيل : الروايتان أيضاً في بلغم الرأس إذا انعقد وازرق . وقال ابن تيميم : ولا ينقض بلغم الرأس . وهو ظاهر ، وفي بلغم الصدر روايتان . إحداها : لا ينقض . وفي نجاسته وجهان .

والثانية : هي كالمنى . وفي الرعاية قريب من ذلك .
ويأتى حكم طهارته ونجاسته في إزالة النجاسة بآتم من هذا .
قوله ﴿ الثالث : زَوَالُ الْعَقْلِ إِلَّا النَّوْمُ الْيَسِيرُ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا ﴾
زوال العقل بغير النوم لا ينقض إجماعاً . وينقض بالنوم في الجملة . نص عليه وعليه الأصحاب . ونقل الميموني : لا ينقض النوم بحال . واختاره الشيخ تقي الدين إن ظن بقاء طهره ، وصاحب الفائق . قال الخلال : هذه الرواية خطأ بين .
إذا علم ذلك : فالصحيح من المذهب : أن نوم الجالس لا ينقض يسيره ،

وينقض كثيره . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض . وعنه لا ينقض نوم الجالس ، ولو كان كثيرا . واختاره الشيخ تقي الدين . وصاحب الفائق . قال الزركشي : وحكى عنه لا ينقض غير نوم المضطجع .

فائمه : يستثنى من النقض بالنوم : نوم النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه لا ينقض ولو كثر ، على أى حال كان . وجزم به فى الفروع وغيره . ذكره فى خصائصه ، فيعائى بها . والصحيح من المذهب : أن نوم القائم كنوم الجالس . فلا ينقض اليسير منه . نص عليه . قال فى المغنى ، والشرح : الظاهر عن أحمد التسوية بين الجالس والقائم . وعليه جمهور الأصحاب . منهم الخلال ، والقاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافهما ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء ، وابن عبدوس فى تذكرته . قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضى ، وأصحابه ، وكثير من أصحابنا . قال المصنف فى الكافى ، الأولى : إلحاق القائم بالجالس . وقطع به الخرقى ، وصاحب البلغة ، والوجيز ، والمذهب الأحمد ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والنظم ، والمحرم ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين . وعنه ينقض منه ، وإن لم ينقض من الجالس . قدمه فى المستوعب ، والفائق ، وابن رزى فى شرحه . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، والفروع .

وأما نوم الراكع والساجد ، إذا كان يسيراً : فقدم المصنف هنا أنه ينقض . وهو المذهب على ما اصطالحناه . اختاره الخلال ، والمصنف . قال فى الكافى : الأولى إلحاق الراكع والساجد بالمضطجع . وهو ظاهر الخرقى ، والعمدة ، والتسهيل ، والمنتخب ، وغيرهم . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفائق ، وابن رزى فى شرحه ، والمستوعب . وعنه أن نوم الراكع والساجد : لا ينقض يسيره . وعليه جمهور الأصحاب . منهم القاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافهما ، وابن عقيل ، والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وكثير من أصحابنا وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والباغة ، والمحرم ، والنظم ، والمذهب الأحمد ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، ومجمع البحرين . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والشرح ، والفروع ، وابن عبيدان . وعنه لا ينقض نوم القائم والرا كع . وينقض نوم الساجد .

تبيين : دخل في كلام المصنف : أن نوم المستند والمتوكئ والمحتملي السير : ينقض . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا ينقض . وأطلقهما في الحاويين .

فوائد

إبراهيم : الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه : أن النوم ينقض بشرطه . وعنه لا ينقض النوم مطلقاً . واختاره الشيخ تقي الدين إن ظن بقاء طهره . واختاره في الفائق . قال الخلال عن هذه الرواية : وهذا خطأ بين . وقد تقدم ذلك .

الثانية : مقدار النوم اليسير : ما عُد يسيراً في العرف على الصحيح . اختاره القاضي ، والمصنف ، والمجد ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والزر كشي . وقيل : هو ما لا يتغير عن هيئته كسقوطه ونحوه . وجزم به في المستوعب ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : هو ذلك مع بقاء نومه . وقال أبو بكر : قدر صلاة ركعتين يسير . وعنه إن رأى رؤى فهو يسير . قال في الفروع : وهي أظهر .

الثالثة : حيث ينقض النوم . فهو مظنة لخروج الحدث ، وإن كان الأصل

عدم خروجه وبقاء الطهارة . وحكى ابن أبي موسى فى شرح الخرقى وجهان :
النوم نفسه حدث . لكن يعنى عن يسيره ، كالدّم ونحوه .

قوله ﴿الرَّابِعُ : مَسَّ الذَّكْرُ﴾

الصحيح من المذهب : أن مس الذكر ينقض مطلقاً . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به جماعة منهم . وعنه لا ينقض مسّه مطلقاً . بل يستحب
الوضوء منه . اختاره الشيخ تقي الدين فى فتاويه . وعنه لا ينقض مسّه سهواً .
وعنه لا ينقض مسّه بغير شهوة . وعنه لا ينقض مس غير الحشفة . قال الزركشى :
وهو بعيد . قال فى الفروع ، والرايعتين : والقلفة كالخشفة . وحكى ابن تيمم وجهاً
لا ينقض مس القلفة . وعنه لا ينقض غير مس الثقب . قال الزركشى أيضاً : وهو
بعيد . وعنه لا ينقض مس ذكر الميت ، والصغير ، وفرج الميتة . وعنه لا ينقض
مس ذكر الطفل . ذكره الآمدى . وقيل : لا ينقض إن كان عمره دون سبع .
وقال ابن أبي موسى : مس الذكر للذة ينقض الوضوء ، قولاً واحداً . وهل ينقض
مسّه لغير لذة ؟ على روايتين .

تفسيحات

أمرها : ظاهر قوله « مَسَّ الذَّكْرُ بِيَدِهِ » أن الماسة تكون من غير حائل .
وهو الصحيح ، وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : ينقض
إذا مسّه بشهوة من وراء حائل .

الثانى : مفهوم قوله « مس الذكر » عدم النقض بغير المس . فلا ينقض
انتشاره بنظر ، أو فكر من غير مس . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقيل : ينقض بذلك . وأطلقهما فى الفائق . وقيل : ينقض بتكرار
بنظر دون دوام الفكر .

الثالث : شمل قوله « مس الذكر » ذكر نفسه ، وذكر غيره . وهو الصحيح .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وحكى ابن الزاغوني رواية باختصاص النقض بمس ذكر نفسه .

الرابع : وشمل قوله أيضاً : الذكر الصحيح والأشلى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : مس الذكر الأشلى كمس ذكر زائد . فلا ينقض في الأصح .

الخامس : مراده بالذكر « ذكر آدمي » فالألف واللام للعهد . فلا ينقض مس ذكر غيره ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وفي مس فرج البهيمة احتمال بالنقض . ذكره أبو الفرج ابن أبي الفهم ، شيخ ابن تيم . السادس : ظاهر قوله « بيده » أنه سواء كان المس بأصلي أو زائد ، كالإصبع واليد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا ينقض مسه بزائد .

السابع : مراده بقوله « بيده » غير الظفر . فإن مسه بالظفر لم ينقض ، على الصحيح من المذهب . قال في القواعد الفقهية : هو في حكم المنفصل . هذا جادة المذهب . قاله في الفروع . وقال بعضهم : اللمس بالظفر كله - يعني من المرأة - على ما يأتي . قال : وهو متجه . وقيل : ينقض اللمس به . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثامن : مفهوم قوله « بيده » أنه لو مسه بغير يده لا ينقض . وفيه تفصيل . فإنه تارة يمس بفرج غير ذكر . وتارة يمس بغيره . فإن مسه بفرج غير ذكر : نقض على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد : اختاره أصحابنا . وهو من المفردات . قال في الفروع ، واختار الأكثر : ينقض مسه بفرج . والمراد : لا ذكره بذكر غيره . وصرح به أبو المعالي . انتهى . وقيل : لا ينقض . اختاره بعض الأصحاب . وهو احتمال للمجد في شرحه . وهو مفهوم كلام المصنف هنا . وإن مسه بغير ذلك لم ينقض . قولاً واحداً . ويأتي : لو مست المرأة فرج الرجل أو عكسه . هل هو من قبيل مس الفرج ، أو مس النساء ؟

التاسع : ظاهره أنه لا ينقض غير مس الذكر ، فلا ينقض لمس ما انفتح فوق
المعدة ، أو تحتها مع بقاء الخرج وعدمه . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن
انسد الخرج المعتاد وانفتح غيره نقض في الأضعف . قاله في الرعاية .

قوله ﴿ يَبْطُنْ كَفَّهُ أَوْ بَظْهَرِهِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . والنقض بظاهر الكف
من مفردات المذهب . وعنه لا نقض إلا إذا مسه بكفه فقط . اختاره ابن عبدوس
في تذكرته . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ،
وابن تميم . فعلى القول بعدم النقض بظهر يده : ففي نقضه بحرف كفه وجهان .
وأطلقهما في الفروع ، وابن تميم ، والزرکشی .
قلت : الأولى النقض ، وهو ظاهر النص .

قوله ﴿ وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض . وأطلقهما في المستوعب ،
والتلخيص ، والبلغة ، وابن تميم ، والرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير . وحكماها
في التلخيص ، والبلغة وجهين .

قوله ﴿ وَفِي مَسِّ الدَّكْرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، والتلخيص ، والحرر ، والنظم ، وابن تميم ،
وابن عبدوس ، وابن عبيدان ، وابن منجا ، والزرکشی في شروحه ، والرعايتين ،
والحاويين ، والفائق ، والفروع ، وتجريد العناية .

أمرهما : لا ينقض ، وهو الصحيح . قال في جمع البحرين : عدم النقض أقوى .
وصححه في التصحيح . قال في إدراك الغاية : ينقض مسه ولو منفصلا في وجه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونهاية ابن رزين ، والمنتخب . فقالوا : ينقض مس الذكر المتصل . وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثاني : ينقض . وجزم به الشيرازي .

تفصيل : حكى الخلاف وجهين كما حكاه المصنف جماعة ، منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والهادي ، والكافي ، والمحرق ، وابن تميم ، والشرح ، ومجمع البحرين ، والزركشي ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وحكا روايتين في التلخيص ، والفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم . وهو الأصح .

فوائد

الأولى : مراده بالمقطوع : البائن . واعلم أن حكم الباقي من أصل المقطوع ، حكم البائن على ماتقدم من الخلاف على الصحيح من المذهب . وذكر الأزجي ، وأبو المعالي : ينقض محل الذكر . قال الأزجي في نهايته : لوجبّ الذكر فس محل الجب انتقض وضوءه ، وإن لم يبق منه شيء شاخص واكتسى بالجلد . لأنه قام مقام الذكر . وقدمه ابن عبيدان .

الثانية : لا ينقض مس الغلفة إذا قطعت ، لزوال الاسم والحرمة ، ولا مس عضو مقطوع من امرأة . قاله في الرعاية . ثم قال : قلت غير فرجها .

الثالثة : حيث قلنا : ينقض مس الذكر : لا ينقض وضوء الممسوس رواية واحدة .

حكاه القاضي وغيره . قال المجد في شرحه : لا أعلم فيه خلافا . وقدمه في الفروع ، وابن تميم ، ومجمع البحرين وغيرهم . قال المجد وغيره : وجعله بعض المتأخرين على روايتين ، بناء على ذكر أبي الخطاب له في أصول مس الخنثى . وادعى أنه لا فائدة في جعله من أصول هذه المسألة ، إلا أن تكون الروايتان في الممسوس ذكره ، كما هي في ملازمة النساء . ورده المجد . وبين فساد .

ويأتى ذلك بآتم من هذا بعد نقض وضوء الملموس .

قوله ﴿وَإِذَا لَمَسَ قَبْلَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلاَ وَذَكَرَهُ : انتقض وضوءه

فإن مسَّ أحدهما لم ينتقض إلا أن يمس الرجل ذكره لشهوة﴾

قال أبو الخطاب في الهداية : إذا مس قبل الخنثى : ابني لنا على أربعة أصول

أحدها : مس الذكر . والثاني : مس النساء . والثالث : مس المرأة فرجها .

والرابع : هل ينتقض وضوء الملموس أم لا ؟

قلت : وتحرير ذلك : أنه متى وجد في حقه ما يحتمل النقض وعدمه . تمسكنا

ببقيين الطهارة ، ولم نُزِلْها بالشك .

واعلم أن اللبس يختلف . هل هو للفرجين أو لأحدهما ؟ وهل هو من الخنثى

نفسه ، أو من غيره ، أو منهما ؟ وهل الغير ذكر ، أو أنثى ، أو خنثى ؟ واللبس

منهم هل هو لشهوة ، أو لغيرها ؟ منهما ، أو من أحدهما ؟

فتلخص هنا اثنان وسبعون صورة . لأنه تارة يمس رجل ذكره . وامرأة

قبله أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة تمس امرأة قبله ، أو خنثى آخر ذكره ، أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من

أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة يمس رجل ذكره ، وخنثى آخر قبله ، أو عكسه ، لشهوة منهما ، أو من

أحدهما ، أو لغير شهوة منهما .

وتارة يمس الخنثى ذكر نفسه . ويمس الذكر أيضاً رجل أو امرأة ، أو خنثى

آخر ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه ، ويمس القبل أيضاً رجل أو امرأة . أو خنثى

آخر لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى ذكر نفسه ، أو يمس رجل أو امرأة أو خنثى قبله ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه . ويمس رجل أو امرأة أو خنثى آخر ذكره ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس الخنثى قبل نفسه أو ذكر نفسه ، ويمس رجل أو امرأة أو خنثى فرجيه جميعاً ، لشهوة أو غيرها .

وتارة يمس رجل فرجيه ، وامرأة أحدهما ، أو عكسه ، أو يمس رجل فرجيه وخنثى آخر أحدهما أو عكسه ، أو يمس امرأة فرجيه ، وخنثى آخر أحدهما أو عكسه فهذه اثنتان وسبعون صورة يحصل النقض في مسائل منها .

فمنها : إذا لمس فرجيه ، سواء كان اللامس رجلاً ، أو امرأة ، أو خنثى آخر ، أو هو نفسه .

ومنها : إذا لمس الرجل ذكره لشهوة . كما صرح به المصنف هنا .

ومنها : إذا لمست امرأة قبله . بشهوة على الصحيح من المذهب . وعليه

الجمهور . ومفهوم كلام المصنف هنا عدم النقض . وهو وجه .

فهذه ست مسائل .

وأما الخنثى نفسه : فيتصور نقض وضوئه إذا قلنا بنقض وضوء الملموس في

صور .

منها : إذا لمس رجل ذكره وامرأة قبله ، أو عكسه لشهوة منها .

ومنها : لو لمس الرجل ذكره لشهوة ، ومسه الخنثى نفسه أيضاً .

ومنها : لو لمس الخنثى ذكر نفسه ، ولمس رجل قبله لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة قبله أيضاً لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة ذكره لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى ذكر نفسه ، ولمس رجل فرجيه جميعاً لشهوة .

ومنها : لو لمس الخنثى قبل نفسه ، ولمست امرأة فرجه جميعاً لشهوة .
فهذه ثمان مسائل . ويتصور نقض وضوء أحدهما لا بعينه في مسائل .
منها : لو مس رجل ذكره وامرأة قبله لغير شهوة منها .
ومنها : لو مس رجل قبله وامرأة ذكره لغير شهوة ، أو شهوة منهما ، أو من
أحدهما . لأنه قد مس فرجا أصلياً .
ومنها : لو مست امرأة ذكره وخنثى آخر قبله . فقد مس أحدهما فرجه
الأصلي يقيناً .
ومنها : لو مس رجل قبله ، وخنثى آخر ذكره . لأنه قد وجد من أحدهما
مس فرج أصلي .
ومنها : لو مس الخنثى ذكر نفسه ، وامرأة قبله لغير شهوة . لأنه إما رجل لمس
ذكره ، أو امرأة لمست امرأة فرجها .
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، ورجل ذكره لغير شهوة . لأنه إما رجل
لمس رجل ذكره ، أو امرأة مست فرجها .
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، وامرأة ذكره لغير شهوة
ومنها : لو مس الخنثى قبل نفسه ، وخنثى آخر لشهوة أو غيرها . وما أشبه ذلك .
والحكم في ذلك : أنه لا يصح أن يقتدى أحدهما بالآخر ، لتيقن زوال طهر
أحدهما لا بعينه . هذا ظاهر المذهب . وعنه ما يدل على وجوب الوضوء عليهما .
تنبيه : هذا كله إذا وجد اللمس من اثنين . أما إن وجد من واحد : فإن
مس أحدهما لم ينتقض إلا أن يمس ماله منه بشهوة ، وإن مسهما جميعاً انتقض ،
سواء كان اللامس ذكراً ، أو أنثى ، أو خنثى ، أو هو لشهوة أو غيرها . فهذه اثنتا
عشر مسألة .

فائدة : لو لمس رجل ذكر خنثى ، ولمس الخنثى ذكر الرجل : انتقض وضوء
الخنثى . وينتقض وضوء الرجل ، إن وجد منهما أو من أحدهما شهوة ، وإلا فلا .

ولو لمس الخنثى فرج امرأة ، ولمست امرأة قبله : انتقض وضوءهما ، إن كان لشهوة منهما أو من أحدهما . ولو لمس كل واحد من الخنثيين ذكر الآخر أو قبله فلا نقض في أحدهما . فإن مس أحدهما ذكر الآخر والآخر قبل الأول : انتقض وضوء أحدهما لا بعينه . إن كان لشهوة وإلا فلا . فيلحق حكمه بما قبله .

وإذا توضأ الخنثى ولمس أحد فرجه وصلى الظهر ، ثم أحدث وتطهر ، ولمس الآخر وصلى العصر ، أو فاتته : لزمه إعادتهما دون الوضوء .

قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ وفي مَسِّ الذُبُرِ وَمَسِّ المرأةِ فرجها روايتان ﴾

يعنى : على القول ينقض مس الذكر . أما مس حلقة الدبر : فأطلق المصنف الروایتين فيه . وأطلقهما فى المغنى ، والكافى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن عبيدان ، والزركشى .

إحداهما : ينقض . وهى المذهب . قال فى الفروع : ينقض على الأصح : قال فى النهاية : وهى أصح . قال الزركشى : وهى ظاهر كلام الخرقي . واختيار الأكثرين : الشريف ، وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء ، وابن عبدوس . وجزم به فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، والهداية . وقدمه فى المستوعب ، والمحزر ، وابن تيمى ، والفاثق .

والرواية الثانية : لا ينقض : قال الخلال : العمل عليه . وهو الأشبه فى قوله وحجته . قال فى مجمع البحرين : لا ينقض فى أقوى الروایتين . قال فى الفروع : وهى أظهر . واختارها جماعة ، منهم : المجد فى شرحه . وجزم به فى الوجيز . وقدمه ابن رزين فى شرحه . وصححه فى التصحيح . وهو ظاهر كلامه فى المنور ، والمنتخب . فإنهما ما ذكرا إلا الذكر .

وأما مس المرأة فرجها : فأطلق المصنف فيه الروایتين . وأطلقهما فى المغنى ،

والكافي، والتلخيص، والبلغة، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وابن عبيدان، والزركشي.

إحداها : ينقض ، وهو المذهب . قال في الفروع : ينقض على الأصح . قال المجد في شرحه : هذه الرواية هي الصحيحة . وصححه في التصحيح . وقطع به في النهاية . وقدمه في المستوعب ، والمحزر ، وابن تميم .

والثانية : لا ينقض كإسكتيها . قال ابن عبيدان : وظاهر كلام الشيخ في المغنى عدم النقض .

قلت : وهو ظاهر كلامه في المنور ، والمنتخب .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه سواء كان الملموس فرجها ، أو فرج غيرها . وهو صحيح . وهو المذهب . وقال في التلخيص ، والبلغة : ينقض مس فرج المرأة ، وفي مسها فرج نفسها وجهان . قال الزركشي : وفيه نظر . انتهى .

قلت : لو قيل بالعكس لكان أوجه ، قياساً على الرواية التي ذكرها ابن الزاغوني في مس ذكر غيره .

فأمراته

إبراهيم : قال الزركشي : ظاهر كلام الأصحاب : أنه لا يشترط للنقض بذلك الشهوة . وهو مفرع على المذهب ، واشترطه ابن أبي موسى . وهو جار على الرواية الضعيفة .

الثانية : هل مس الرجل فرج المرأة ، أو مس المرأة فرج الرجل : من قبيل مس النساء ، أو من قبيل مس الفرج ؟ فيه وجهان . حكاهما القاضي في شرحه . وأطلقهما ابن تميم ، وابن عبيدان ، والرعاية ، وغيرهم . والصحيح من المذهب : أنه من قبيل لمس الفرج . فلا يشترط لذلك شهوة . قال في التكت : وهو الأظهر . وإن قلنا : هو من قبيل مس النساء : اشترط الشهوة على الصحيح على ما يأتي .

قوله ﴿الخامس: أن تمسّ بشرته بشرة أُنثى لشهوة﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لا ينقض مطلقاً . اختاره الآجری والشيخ تقي الدين في فتاويه ، وصاحب الفائق ، ولو باشر مباشرة فاحشة .
وقيل : إن انتشر نقض ، وإلا فلا . وعنه ينقض مطلقاً . وحكى عن الإمام أحمد : أنه رجع عنها . وأطلقهن في المستوعب .

فائدتاه

أمرهما : حيث قلنا لا ينقض مس الأُنثى : استحباب الوضوء مطلقاً على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين : يستحب إن لمسها لشهوة ، وإلا فلا .

الثانية : حكم مس المرأة بشرة الرجل : حكم مس الرجل بشرة المرأة ، على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثرون . وعنه لا ينقض مس المرأة للرجل ، وإن قلنا : ينقض لمسه لها . وهي ظاهر المغنى . وأطلقهما في الكافي . وابن عبيدان ، وابن تيميم .

تفصيلاه

أمرهما : مفهوم كلامه أن مس الرجل للرجل ، ومس المرأة للمرأة : لا ينقض . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : ينقض . اختاره القاضي في المجرد . فينقض مس أحدهما للآخر ، ومسه لها . وأطلقهما ابن تيميم . وخرج في المستوعب النقض بمس المرأة المرأة لشهوة السحاق .

الثاني : دخل في عموم كلامه الميتة : والصغيرة ، والعجوز ، وذات الحرم .
فهن كالشابة الحية الأجنبية .

أما الميتة : فهي كالحية على الصحيح من المذهب . جزم به في المستوعب ،

والتلخيص ، والإفادات ، وابن رزين فى شرحه . واختاره القاضى ، وابن عبدوس المتقدم ، وابن البناء . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وهو ظاهر الحرقى ، والكافى ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقيل : لا ينقض لمسها ، اختاره المجد ، والشريف أبو جعفر ، وابن عقيل . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وأطلقهما فى المذهب ، والمغنى ، والشرح ، وابن تيمم ، والحاويين ، والفروع ، والفائق .

وأما الصغرى : فهى كالكبرى على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به فى المستوعب ، والتلخيص ، والإفادات ، والمغنى ، والكافى ، والشرح ، وابن رزين فى شرحه ، وابن تيمم ، والشرح ، والحاويين ، والفائق ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا ينقض . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وهو ظاهر الوجيز : وأطلقهما فى الفروع . وصرح المجد . أنه لا ينقض لمس الطفلة ، وإنما ينقض لمس التى تُشْتَهَى .

قلت : لعله مراد من أطلق :

وأما العجوز : فهى كالشابة على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به فى المستوعب ، والمغنى ، والكافى ، والتلخيص ، والشرح ، وابن رزين فى شرحه ، والإفادات ، وابن تيمم ، والزرکشى ، وصححه الناظم . وقدمه ابن عبيدان ، والرعاية الكبرى . وقيل : لا ينقض . وأطلقهما فى الفروع . وحكماها روايتين ابن عبيدان وغيره .

فأمره : قال فى الرعاية الكبرى ، قلت : لو لمس شيخ كبير لا شهوة له من لها شهوة : احتمل وجهين . انتهى .

قلت : الصواب نقض وضوئها إن حصل لها شهوة ، لا نقض وضوئه مطلقاً . وأما ذات المحرم : فهى كالأجنبية على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به فى المستوعب ، والتلخيص ، والمغنى ، والكافى ، وابن رزين فى شرحه ، وابن تيمم ، ومجمع البحرين ، والحاويين ، والفائق ،

والزركشى ، وغيرهم . وصححه الناظم . وقدمه ابن عبيدان ، والرعاية الكبرى .
وقيل : لا ينقض . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وأطلقهما فى الفروع . وحكماها
ابن عبيدان وغيره روايتين .

فأمره : قدم فى الرعاية الكبرى إلحاق الأربعة بغيرهن على رواية النقض
بشهوة . وقدم على رواية النقض مطلقاً عدم الإلحاق . وهو ظاهر الرعاية الصغرى
فى الثانى .

فأمره : لمس المرأة من وراء حائل لشهوة لا ينقض على الصحيح من المذهب
نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه بلى . قال القاضى فى مقنعه : قياس المذهب
النقض ، إذا كان لشهوة . قال فى الرعاية عن هذه الرواية : وهو بعيد .

تفيم : شمل قول المصنف « أن تمس بشرته بشرة أنثى » المس بمخلقة زائدة
من اللامس أو الملموس ، كاليد والرجل ، والإصبع . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه الأصحاب . وقيل : لا ينقض المس بزائد ، ولا لمس الزائد . قال ابن عقيل :
ويحتمل أن لا ينقض على ما وقع لى . لأن الزائد لا يتعلق به حكم الأصل . بدليل
ما لو مس الذكر الزائد . فإنه لا ينقض . كذا ههنا . قال صاحب النهاية : وهذا
ليس بشئ . وقيل : لا ينقض مس أصلى بزائد ، بخلاف العكس .

وشمل كلامه أيضاً : اللمس بيد سلاء . وهو صحيح . وهو المذهب وعليه
الجمهور وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام
كثير من الأصحاب . وقيل : لا ينقض . قال ابن عقيل : يحتمل أن يكون
كالشعر . لأنها لا روح فيها . وأطلقهما ابن تميم ، والحاويين . وقيل : لا ينقض
مس أصلى بأشل ، بخلاف العكس .

قوله ﴿ وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظَّفَرِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : ينقض .

قوله ﴿وَالْأَمْرُ﴾

يعنى أنه لا ينقض لمسه ، ولو كان لشهوة . وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد . وقطع به أكثر المتقدمين . وخرج أبو الخطاب رواية بالنقض إذا كان بشهوة . وحكاها ابن تميم وجهاً . وجزم به فى الوجيز . وحكاها فى الإيضاح رواية . قال ابن رجب فى الطبقات : وهو غريب . قال ابن عبيدان : وهذا قول متوجه . ونصره .

قلت : وليس ببعيد . وتقدم قول القاضى فى الجرد : أنه ينقض مس الرجل الرجل ، ومس المرأة المرأة لشهوة . فهنا بطريق أولى .

قوله ﴿وَفِي تَقْضِ وَضُوءِ الْمُمُوسِ رَوَايَتَانِ﴾

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والمذهب الأحمد ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن منبج فى شرحه ، وابن تميم ، والزركشى ، وتجرىد العناية .

إمدهما : لا ينقض . وإن انتقض وضوء اللامس . وهو المذهب . قال فى الفروع : لا ينقض على الأصح . وصححه المجد ، والأزجى فى النهاية ، وابن هبيرة ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والتصحيح .

والرواية الثانية : ينقض وضوءه أيضاً . صححه ابن عقيل . قال الزركشى :

اختارها ابن عبدوس . وجزم به فى الإفادات . وقدمه فى المغنى ، وابن رزين فى شرحه . وحكى القاضى فى شرح المذهب إن كان المموس رجلاً ، انتقض طهره رواية واحدة . وقال فى الرعاية ، وقيل : ينقض وضوء المرأة وحدها . وقيل : مع الشهوة منها .

تنبيه : محل الخلاف فى المموس ، إذا قلنا : ينقض وضوء اللامس . فأما إذا قلنا : لا ينقض فالمموس بطريق أولى .

فائدة : قال ابن تيميم : لم يعتبر أصحابنا الشهوة في الملموس . قال في النكت عن قوله : يجب أن يكون اكتفاء منهم ببيان حكم اللامس ، وأن الشهوة معتبرة منه . قال الزركشي : محل الخلاف ، وفقاً للشيخين - يعنى بهما المصنف والمجد - فيما إذا وجدت الشهوة من الملموس . قال المجد : يجب أن تحمل رواية النقض عنه على ما إذا التذ الملموس .

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : إذا قلنا بالنقض في الملموس : اعتبرنا الشهوة في المشهور ، كما نعتبرها من اللامس . حتى ينتقض وضوءه إذا وجدت الشهوة منه دون اللامس ، ولا ينتقض إذا لم توجد منه ، وإب وجدت عند اللامس . انتهى .

فائدة : لا ينتقض وضوء الملموس فرجه ، ذكراً كان أو أنثى ، رواية واحدة قاله القاضي زغيره . قال المجد في شرحه : لا أعلم فيه خلافاً . قال في النكت : وصرح به غير واحد . وذكر بعض المتأخرين رواية بالنقض . وحكى الخلاف في الرعاية الكبرى وجهين . وأطلقهما ، ثم قال : وقيل : روايتان . وقيل : لا ينتقض وضوء الملموس ذكره ، بخلاف لمس قبل المرأة . انتهى .

قال ابن عبيدان - بعد ذكره الروايتين في الملموس - وحكى عدم النقض إذا لمس الرجل فرج امرأة لم ينتقض طهرها بحال ، قال : وعلى رواية النقض : إن كان لشهوة انتقض وضوءها ، وإلا فلا . قال في النكت : لا ينتقض وضوء الملموس فرجه في ظاهر المذهب ، إلا أن يكون بشهوة ففيه الروايتان . انتهى .
وتقدم بعض ذلك في الباب في آخر الكلام على مس الذكر .

قوله ﴿ السَّادِسُ : غَسْلُ الْمَيْتِ ﴾

الصَّحِيح من المذهب : أن غسل الميت ينتقض الوضوء . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، مسلماً كان أو كافراً ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى . وهو

من مفردات المذهب . وعنه لا ينقض . اختاره أبو الحسن التيمي ، والمصنف ،
وضاحب مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . ولبعض الأصحاب احتمال بعدم النقض
إذا غَسَّله في قميص . قال في الرعاية الكبرى : وهي أظهر .

تنبيه : قيد في الرعاية مسألة نقض الوضوء بغسله : بما إذا قلنا ينقض مس
الفرج : وهو ظاهر تعليل كثير من الأصحاب . وظاهر كلام كثير من الأصحاب :
الإطلاق . وقد يكون تعدياً .

فائدتاه

إحداهما : غسل بعض الميت كغسل جميعه ، على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا ينقض غسل البعض . قال في الرعاية : وهو أظهر .

الثانية : لو يم الميت - لتعذر الغسل - لم ينقض علي الصحيح من المذهب .
نص عليه ، وعليه الأصحاب . وفيه احتمال : أنه كالغسل .

قوله ﴿ السَّابِعُ : أَكَلُ لَحْمِ الْجُزُورِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً بلا ريب . ونص عليه . وعليه عامة الأصحاب . وهو
من المفردات . وجزم به في المذهب الأحمد وغيره . وعنه إن علم النهى نقض وإلا
فلا . اختاره الخلال وغيره . قال الخلال : على هذا استقر قول أبي عبد الله . وأطلقهما
في المذهب ، ومسبوك الذهب . وعنه لا ينقض مطلقاً . اختاره يوسف الجوزي
والشيخ تقي الدين . وعنه ينقض بِنَيْثِهِ فقط . ذكرها ابن حامد . وعنه لا يعيد إذا
طالت المدة وخشت . قال الزركشي : كعشر سنين . وقيل : لا يعيد متأول . وقيل
فيه مطلقاً روايتان . فعلى الرواية الثانية ، عدم العلم بالنهى : هو عدم العلم بالحديث .
قاله الشيخ تقي الدين وغيره . فمن علم لا يعذر . وعنه : بلى . مع التأويل . وعنه
مع طول المدة .

قوله ﴿ فَإِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا ، فعلى روايتين ﴾ .

يعنى إذا قلنا : ينقض اللحم . وأطلقهما فى الإرشاد ، والمجرد ، والهداية ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرر ، والشرح ، وابن منجا فى شرحه ، وابن تيمم ، وابن عبيدان ، والفروع ، والفائق ، والرعاية الكبرى .

أمرهما : لا ينقض . وهى المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الشيخ
تقى الدين : اختارها الكثير من أصحابنا . قال الزركشى : هو اختيار الأكثرين .
وهو مفهوم كلام الخرقى ، والمنور ، والمنتخب ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وصححه ابن عقيل فى الفصول ، وصاحب التصحيح . قال الناظم : هذا المنصور .
قال فى مجمع البحرين : هذا أقوى الروايتين . وجزم به فى الوجيز .

والرواية الثانية : هو كاللحم . جزم به فى الرعاية الصغرى والحاويين .

تنبيه : حكى الأصحاب الخلاف روايتين . وحكماها فى الإرشاد وجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ طَحَّالَهَا ، فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما فى المجرد ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والكافى ، والهادى ، والمغنى ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والمحرر ، وابن
منجا فى شرحه ، وابن تيمم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وابن
عبيدان ، والفائق .

أمرهما : لا ينقض . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال الزركشى :

هو اختيار الأكثرين . وهو ظاهر كلام الخرقى ، والإفادات ، وتذكرة
ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم . لاقتصارهم على اللحم . وصححه
فى التصحيح ، وشرح المجد ، والنظم ، ومجمع البحرين ، وتصحيح المحرر ، وابن
عبيدان . وقال : والصحيح أنه لا ينقض ، وإن قلنسا ينقض اللحم واللبن .
وجزم به فى الوجيز .

والثانى : ينقض .

تنبيهات

أمرها : حكى الخلاف روايتين فى الجرد ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه فى المستوعب . وحكى أكثرهم الخلاف وجهين . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

الثانى : ظاهر كلام المصنف : أنه لا ينقض أكل ما عدا ما ذكره .

واعلم أن الخلاف جار فى بقية أجزائها غير اللحم . ويحتمله كلام المصنف . قال فى الفروع : وفى بقية الأجزاء ، والمرق ، واللبن ، روايتان . وقال المصنف ، والشارح : وحكم سائر أجزائه غير اللحم - كالسنام ، والكرش ، والدهن ، والمرق ، والمصران ، والجلد - حكم الطحال ، والكبد . وقال فى الرعاية الكبرى : وفى سنامه ودُّهنه ومَرَقه وكُرْشه ومُضْرانه - وقيل : وجلده وعظمه - وجهان . وقيل : روايتان . وقال فى المستوعب : فى شحومها وجهان . وحكى الخلاف فى ذلك ابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم .

الثالث : ظاهر كلام المصنف أيضاً : أن أكل الأطعمة المحرمة لا ينقض

الوضوء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ينقض الطعام المحرم . وعنه ينقض اللحم المحرم مطلقاً . وعنه ينقض لحم الخنزير فقط . قال أبو بكر : وبقية النجاسات تخرِّج عليه ، حكاه عنه ابن عقيل . وقال الشيخ تقي الدين : وأما لحم الخبيث المباح للضرورة ، كلحم السباع ؟ فينبى الخلاف فيه على أن النقض بلحم الإبل تعبدى ؟ فلا يتعدى إلى غيره أو معقول المعنى ؟ فيعطى حكمه . بل هو أبلغ منه . انتهى قلت : الصحيح من المذهب ، أن الوضوء من لحم الإبل تعبدى . وعليه الأصحاب . قال الزركشى : هو المشهور . وقيل : هو معلل . فقد قيل : إنها من الشياطين ، كما جاء فى الحديث الصحيح . رواه أحمد وأبو داود ^(١) . وفى حديث

(١) وهو حديث البراء بن عازب قال « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة

فى مبارك الإبل ؟ فقال : لاتصلوا فيها . فإنها من الشياطين »

آخر « على ذروة كل بعير شيطان » فإن أكل منها أورث ذلك قوة شيطانية ،
فشرع وضوءه منها ليذهب سورة الشيطان .

قوله ﴿ الثامن : الرّدّة عن الإسلام ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الردة عن الإسلام تنقض الوضوء ، رواية واحدة .
واختاره الجمهور . وهو من مفردات المذهب . وقال جماعة من الأصحاب :
لا تنقض . وذكر ابن الزاغوني روايتين في النقض بها . قال في الفروع :
ولا نص فيها .

فائدة : لم يذكر القاضى فى الجامع ، والمحرم ، والمخالف ، وأبو الخطاب
فى الهداية ، وابن البنا فى العقود ، وابن عقيل فى التذكرة ، والسامرى
فى المستوعب ، والفخر ابن تيمية فى التلخيص ، والبلغة ، وغيرهم : الردة
من نواقض الوضوء . فقيل : لأنها لا تنقض عندهم . وقيل : إنما تركوها لعدم
فائدتها . لأنه إن لم يعد إلى الإسلام فظاهر . وإن عاد إلى الإسلام وجب عليه
الغسل . ويدخل فيه الوضوء . وقد أشار إلى ذلك القاضى فى الجامع الكبير .
فقال : لا معنى لجعلها من النواقض ، مع وجوب الطهارة الكبرى .

وقال الشيخ تقي الدين : له فائدة تظهر فيما إذا عاد إلى الإسلام ، فإنما نوجب
عليه الوضوء والغسل . فإن نواهما بالغسل أجزاء . وإن قلنا لم ينتقض وضوءه : لم
يجب عليه الغسل . انتهى . قال الزركشى : قلت : ومثل هذا لا يخفى على القاضى .
وإنما أراد القاضى : أن وجوب الغسل ملازم لوجوب الطهارة الصغرى .

ومن صرح بأن موجبات الغسل تنقض الوضوء : السامرى . وحكى ابن
حمدان وجهاً بأن الوضوء لا يجب بالالتقاء بمحائل ، ولا بالإسلام . وإذن ينتفى
الخلاف بين الأصحاب فى المسألة . انتهى .

فائدة : اقتصر المصنف على هذه الثمانية ظاهر على أنه لا ينقض غير ذلك .
والصحيح من المذهب : أن كل ما يوجب الغسل يوجب الوضوء ، وإن لم يكن

خارجاً من السبيل ، كالتقاء الختانين وإن لم ينزل . وانتقال المني وإن لم يظهر ، والردة ، والاسلام ، والإيلاج بحائل ، إن قلنا بوجوب الغسل ، على ما يأتي في أول باب الغسل . جزم به في المستوعب ، كما تقدم . وقدمه في الفروع ، وغيره . قال ابن عبيدان : ذكره غير واحد من أصحابنا .

قلت : منهم المجد .

قال الزركشى : ومن صرح بذلك الخرقى ، والسامرى ، وابن حمدان . وقيل : لا ، ولو ميتاً . وقال ابن تيم : وما أوجب الغسل - غير الموت - يجب منه الوضوء ، إلا انتقال المني ، والإيلاج مع الحائل ، وإسلام الكافر على أحد الوجهين .

والثانى : يجب الوضوء بذلك أيضاً .

وقال فى الرعاية الكبرى . ومنها : ما أوجب غسلًا ، كالتقاء الختانين مع حائل يمنع المباشرة بلا إنزال فى الأصح فيه . وانتقال المني بلا إنزال على الأصح فيه ، وإسلام الكافر فى وجهه ، إن وجب غسله فى الأشهر . انتهى . وأطلق فى الرعايتين الوجهين فى وجوب الوضوء . على القول بوجوب الغسل بإسلام الكافر فى باب الغسل .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا ينقض غير ذلك . وقدمه فى المستوعب ، والرعاية ، وغيرهما من النواقض : زوال حكم المستحاضة ونحوها ، بشرطه مطلقاً . وخروج وقت صلاة وهى فيها فى وجه . وبطلان المسح بفراغ مدته ، وخلع حائله ، وغيرهما مطلقاً . وبرؤى محل الجبيرة ونحوها مطلقاً كقلعها . وانتقاض كَوْرٍ أو كَوْرَيْنِ من العمامة فى رواية ، وخلعها . وبطلان التيمم الذى كَمَّل به الوضوء وغيره بخروج وقت الصلاة ، وبرؤى الماء وغيرهما ، وزوال ما أباحه وغير ذلك . انتهى .

قلت : كل ذلك مذکور فى كلام المصنف وغيره فى أماكنه . ولم يذكره

المصنف هنا اعتماداً على ذكره في أبوابه ، وإنما ذكر هنا ما هو مشترك .
فأما الخصوص : فيذكر عند حكم ما اختص به .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا نقض بالغيبة ونحوها من الكلام المحرم .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى عن أحمد رواية بالنقض بذلك .

وظاهر كلامه أيضاً : أنه لا نقض بإزالة شعره وظفره ، ونحوهما . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وقيل : ينقض . قال
في الرعاية : وهو بعيد غريب . قال ابن تيم : لا يبطل بذلك في الأصح .

فأمره : اقتصر يوسف الجوزي في كتابه « الطريق الأقرب » على النقض
بالمسألة الأولى . فظاهره : أنه لا نقض بغيرها .

تنبيه : دخل في قول المصنف ﴿ ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث
أو تيقن الحدث وشك في الطهارة ﴾ مسائل

منها : ما ذكره هنا . وهو قوله ﴿ فإن تيقنهما وشك في السابق منهما ، نُظِرَ
في حاله قبلهما . فإن كان مُتَطَهِّراً فهو مُحْدَث . وإن كان مُحْدَثاً فهو مُتَطَهِّر ﴾ .
وهذا هو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يتطهر
مطلقاً ، كما لو جهل ما كان قبلهما في هذه المسألة .

وقال الأزجي في النهاية : لو قيل : يتطهر ، لكان له وجه . لأن يقين
الطهارة قد عارضه يقين الحدث . وإذا تعارضا تساقطا . وبقي عليه الوضوء
احتياطاً للصلاة ، فإنه يكون مؤدياً فرضه بيقين .

ومنها : لو تيقن فعل طهارة رافعاً بها حدثاً ، وفعل حدث ناقضاً به طهارة :
فإنه يكون على مثل حاله قبلهما قطعاً .

ومنها : لو جهل حالهما ، وأسبقهما في هذه المسألة ، أو عيّن وقتاً لا يسعهما ،
فهل هو كحاله قبلهما ، أو ضده ؟ فيه وجهان . وقيل : روايتان . وأطلقهما
في الرعايتين ، والحاويين . وتبعه في الفروع والخواشي .

قلت : وجوب الطهارة أقوى وأولى .

واختاره المجد في شرح الهداية وغيره فيما إذا جهل حالهما : ^(١) أنه يكون على ضد حاله قبلهما . وقدمه في النكت . وظاهر كلامه في المحرر : أنه يكون كحالهما قبلهما . واختار أبو المعالي في شرح الهداية - فيما إذا عين وقتاً لا يسعهما - أنه يكون كحالهما قبلهما . وجزم في المستوعب في مسألة الخالين : أنه لو تيقن فعلهما في وقت لا يتسع لهما : تعارض هذا اليقين وسقط . وكان على حاله قبل ذلك ، من حدث أو طهارة . قال في النكت : وأظن أن وجيه الدين بن منجا أخذ اختياره من هذا . ونزّل كلام من أطلق من الأصحاب عليه .

ومنها : لو تيقن أن الطهارة عن حدث ، ولا يدري الحدث : عن طهر أولاً ؟ فهو متطهر مطلقاً .

ومنها : لو تيقن حدثاً وفعل طهارة فقط . فهو على ضد حالهما قبلهما .

ومنها : لو تيقن أن الحدث عن طهارة . ولا يدري الطهارة عن حدث أم لا - عكس التي قبلها - فهو محدث مطلقاً .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْدَثَ : حَرُمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ ، وَمَسُّ الْمَصْحَفِ ﴾ .

أما تحريم الصلاة : فبالإجماع .

وأما الطواف : فتشترط له الطهارة على الصحيح من المذهب . عليه الأصحاب . فيحرم عليه فعله بلا طهارة ولا يجزيه . وعنه يجزيه . ويحجر بدم . وعنه : وكذا الحائض . وهو ظاهر كلام القاضي . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : لا دم

(١) بهامش نسخة الشيخ : قوله « لو جهل حالهما وأسبقهما » يعني حالة الطهارة التي أوقعها بعد الزوال مثلاً والحدث . يعني هل الطهارة عن حدث ، أو عن تجديد . وهل الحدث عن طهارة ؟ أو عن حدث آخر ؟ وجهل أيضاً الأسبق مهما انتهى من محط المؤلف نفع الله به .

عليها العذر . وقال : هل هي واجبة ، أو سنة لها ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره .
ونقل أبو طالب ^(١) : التطوع أيسر . ويأتى ذلك أيضاً في أول الحيض ، وفي باب
دخول مكة عند قوله « وإن طاف محدثاً لم يجزئه » .

وأما مس المصحف : فالصحيح من المذهب : أنه يحرم مس كتابته وجلده
وحواشيه ، لشمول اسم المصحف له بدليل البيع . ولو كان المس بصدرة . وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يحرم إلا مس كتابته فقط .
واختاره ابن عقيل في الفنون . قال : لشمول اسم المصحف . لجواز جلوسه على
بساط على حواشيه كتابة . قال في الفروع : كذا قال . وقال القاضى في شرحه
الصغير : للجنب مس ماله قراءته . وظاهر ما قدمه في الرعاية : جواز مس الجلد .
فإنه قال : لا يمس المحدث مصحفاً . وقيل : ولا جلده .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجوز للصبي مسه . وهو تارة مس المصحف
فلا يجوز على المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر القاضى في موضع : رواية بالجواز
وهو وجه في الرعاية وغيرها .

وتارة يمس المكتوب في الألواح . فلا يجوز أيضاً على الصحيح من المذهب
وعنه يجوز . وأطلقهما في التلخيص .

وتارة يمس اللوح ، أو يحمله . فيجوز على الصحيح من المذهب . صححه الناظم
وقدمه ابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص . فإنه قال : وفي مس
الصبيان كتابة القرآن روايتان . واقتصر عليه . وعنه لا يجوز ، وهو وجه . ذكره
في الرعاية والحاوى وغيرها [قال في الفروع : ويجوز في رواية مس صبي لوحا
كتب فيه . قال ابن رزين : وهو أظهر] وأطلقهما في المستوعب ، والمغنى ، والكافى ،
والشرح وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، والزركى ، والفائق ، وجمع البحرين ،
وابن عبيدان . وقال القاضى في مستدركه الصغير : لا بأس يسه لبعض القرآن . ويمنع

من جملته : وقال في مجمع البحرين : ويحتمل أن يمنع من له عشر فصاعداً ، بناء على وجوب الصلاة عليه .

فوائد

منها : لا يحرم حمله بعلافته ، ولا في غلافته ، أو كُتّه ، أو تصفحه بكُتّه ، أو بعداً ، ومسه من وراء حائل . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقدمه في الفروع ، والشرح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وصححه المصنف وغيره . قال الزركشي : هو المشهور . وقطع به أبو الخطاب ، وابن عبدوس ، وصاحب التلخيص . واختاره القاضي ، وأبو محمد . قال القاضي : وعنه يحرم . وقيل : يحرم إلا لورّاق لحاجته . وعنه المنع من تصفحه بكُتّه . وخرجه القاضي ، والمجد ، وغيرها إلى بقية الحوائل . وأبى ذلك طائفة من الأصحاب . منهم المصنف في المغنى . وفرق بأن كُتّه وعباءته : متصلان به . أشبهت أعضاءه . وأطلق الروايتين في حمله بعلافته ، أو في غلافه ، وتصفحه بكُتّه ، أو عود ونحوه ، في المستوعب ، والحرر ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفائق .

ومنها : هل يجوز مس ثوب رُقْمَ بالقرآن ، أو فضة نقشت به ؟ فيه وجهان أو روايتان . روى ابن عبيدان ، في الثوب المطرز بالقرآن روايتان . وقيل : وجهان . وأطلقهما في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والزركشي . وأطلقهما في المستوعب ، والتلخيص في الفضة المنقوشة . قال في الفروع : ويجوز في رواية مس ثوب رُقْمَ به ، وفضة نقشت به . قال الزركشي : ظاهر كلامه الجواز . قال في النظم ، عن الدرهم المنقوش : هذا المنصور . وعنه لا يجوز . وهو وجه في المغنى وغيره . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : لأنه أبلغ من الكاغد . وقال القاضي في التخريج : مالا يتعامل به غالباً لا يجوز مسه ، وإلا فوجهان . وقال في النهاية : وقطع المجد بالجواز في مس الخاتم المرقوم فيه قرآن . واختار في النهاية أنه لا يجوز لمحدث مس ثوب كتب فيه قرآن .

ومنها : يجوز حمل خرج فيه متاع وفيه مصحف ، على الصحيح من المذهب
وعليه الأصحاب ، وسواء كان فوق المتاع أو تحته . وقيل : لا يجوز حمله وهو فيه .
ومنها : يجوز مس كتاب التفسير ونحوه ، على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . وحكى القاضى رواية بالمنع ، وأطلقهما فى الرعاية . وقيل : فيه وجهان .
وقيل : روايتان أيضاً فى حمل كتب التفسير . وقيل : فى مس القرآن المكتوب
فيه . وذكر القاضى فى الخلاف من ذلك : ما نقله أبو طالب فى الرجل يكتب
الحديث أو الكتاب للحاجة . فيكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » ؟ فقال : بعضهم
يكرهه ، وكأنه كرهه . وقال : الصحيح المنع من حمل ذلك ومسه . انتهى .
ومنها : يجوز مس المنسوخ تلاوته ، والمأثور عن الله تعالى ، والتوراة والإنجيل
على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجوز ذلك .

قلت : والمنع من قراءة التوراة والإنجيل : أقوى وأولى .
ومنها : لو رفع الحدث عن عضو من أعضاء الوضوء ، ثم مس به المصحف :
لم يحرم على الصحيح من المذهب . ولو قلنا : يرتفع الحدث عنه . وقيل : لا يحرم
إذا قلنا يرتفع عنه .
واعلم أن فى رفع الحدث عن العضو قبل إتمام الوضوء وجهان . وأطلقهما فى
الفروع .

قلت : الذى يظهر أن يكون ذلك مراعى . فإن كله ارتفع وإلا فلا .
قال المصنف فى المغنى ، والشارح : لأنه لا يكون متطهراً إلا بعمل الجميع .
قال الزركشى . لأن الماء غير طاهر على المذهب [وقال فى الرعاية : ولو رفع الحدث
عن عضو لم يمس به قبل إكمال الطهارة فى الأصح . قال ابن تيميم : ولو رفع الحدث
عن عضو لم يمس به المصحف ، حتى يكمل طهارته] .

ومنها : يحرم مس المصحف بعضو نجس ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
لا يحرم .

ظهوره كراهية ذلك له أو كرهه للتحليل في القول في النهاية : يمنع منه . وأطلقه فيها الجواز وعدمه . الروايتين في الفروع ، رواه ابن تيمية ، والرياسة ، ويخرج من قوله أنه على الصحيح مني المذهب منقض عليه . فثبت بها في : رتبة زكاة .
 . ما قبل المتأخر من التحليل فيكون لا يتبعه من قبله . واليه من قبله .
 من علمه في قوله : إن كان ذلك أو غيره . يار الله لعل كسعه به : رتبة زكاة .
 رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة .

في الفروع : وأختار في الرياسة التحريم . وقطع به في المصنف ، والغني ، والشرح .
 قال في الأذواق : كعدمه . كعدمه . كعدمه . كعدمه . كعدمه .
 وكذا كتب العلم التي فيها قرآن . وقال أحمد : في كتب الحديث :
 إن خاف سرقته ، فلا بأس . قال في الفروع : ولم يذكر أصحابنا منذ الرجلين إلى
 جهة ذلك . وتركه أولى . تركه أولى . تركه أولى . تركه أولى . تركه أولى .

السلامة . وقال في المستوعب : يكره بدون غلبة السلامة .
 ويأتي بنية أحكامه في البيع ، والزمن ، والإجارة .
 رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة .

باب الغسل
 في ثلثة رتبة : رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة . رتبة زكاة .
 نفيه : قوله : خروج المعنى الدافق بلذوقه .

مراده : إذا خرج من مخرجه ، ولما خرج دما ، وهو صحيح .

بجمله : فإن خرج من ذلك فلم يخرج من ذلك .

القول هو الذي يثبت . وعلمنا إجماع الأصحاب . وقطع به .
 الخليل : في حديثه كلامي الخليل في حديثه .

ابن عبدوس المتقدم ، وغيره . وبعضهم تخريجاً . منهم الجحد من رواية وجوب الغسل إذا خرج المني بعد البول ، دون ما قبله . على ما يأتي قريباً .

قال ابن تيميم : فإن خرج لغير شهوة . فروايتان . أصحهما : لا يجب . وقال في الرعاية ، وقيل : إن خرج لغير شهوة فروايتان مطلقاً . أصحهما : عدم وجوبه . ثم قال : وإن صار به سلس المني ، أو المذى ، أو البول : أجزأه الوضوء لكل صلاة . وقاله القاضي في مسألة المني . ذكره ابن تيميم .

قلت : فيعائى بها في مسألة المني ، لكونه لا يجب عليه إلا الوضوء بلا نزاع .
نفية : مراده بقوله ﴿ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ ﴾ اليقظان .

فأما النائم إذا رأى شيئاً في ثوبه ، ولم يذكر احتلاماً ولا لذة ، فإنه يجب عليه الغسل . لا أعلم فيه خلافاً ، لكن قال الأزجى ، وأبو المعالي : المسألة بما إذا رآه بباطن ثوبه .

قلت : وهو صحيح . وهو مراد الأصحاب فيما يظهر .
وحيث وجب عليه الغسل فيلزمه إعادة ماصلي قبل ذلك ، حتى يتيقن . فيعمل باليقين في ذلك على الصحيح من المذهب . وقيل : بغلبة ظنه .

نفية : المراد بالوجوب : إذا أمكن أن يكون المني منه ، كابن عشر على الصحيح من المذهب . وقال القاضي ، وابن عقيل : ابن اثنتى عشرة سنة . قاله ابن تيميم . وفيه وجه : ابن سبع سنين . جزم به في عيون المسائل ، ويأتى ذلك في كلام المصنف في كتاب اللعان .

فوائد

إصراها : لو اتبته بالغ أو من يحتمل بلوغه . فوجد بللاً ، جهل أنه منى : وجب الغسل مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعنه يجب مع الحلم . وعنه لا يجب مطلقاً . ذكرها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وفيه نظر . قال الزركشى : فهل يحكم

بأنه منى؟ وهو المشهور ، أو مذى . وإليه ميل أبي محمد فيه روايتان . فعلى المذهب يغسل بدنه وثوبه احتياطاً . قال فى الفروع : ولعل ظاهره لا يجب . ولهذا قالوا : وإن وجده يَقْظَةً وشك ، فيه : توضاً . ولا يلزمه غسل ثوبه وبدنه . وقيل : يلزمه حكم غير المنى . قال فى الفروع : ويتوجه احتمال يلزمه حكمهما . انتهى .

وعلى القول بأنه لا يلزمه الغسل : لا يلزمه أيضاً غسل ثوبه . ذكره فى القنون عن الشريف أبى جعفر . واقتصر عليه فى القاعدة الخامسة عشر . وقال : ينبغى على هذا التقدير : أن لا يجوز له الصلاة قبل الاغتسال فى ذلك الثوب قبل غسله ، لأننا نتيقن وجود الفساد للصلاة لا محالة .

تفصيل : محل الخلاف فى أصل المسألة : إذا لم يسبق نومه لملاعبة ، أو برد ، أو نظر ، أو فكر ، أو نحوه . فإن سبق نومه ذلك : لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب . وعنه يجب . وعنه يجب مع الحلم . قال فى النكحت : وقطع المجد فى شرحه بأنه يلزمه الغسل إن ذكر احتلاماً ، سواء تقدم نومه فكر أو ملاعبة أو لا . قال : وهو قول عامة العلماء .

الثانية : إذا احتلم ولم يجد بللاً : لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وحكاه ابن المنذر وغيره إجماعاً . وعنه يجب . قال الزركشى : وأغرب ابن أبى موسى فى حكايته رواية بالوجوب . وعنه يجب إن وجد لذة الإنزال وإلا فلا .

الثالثة : لا يجب الغسل إذا رأى منياً فى ثوب ينام فيه هو وغيره ، وكنا من أهل الاحتلام . على الصحيح من المذهب . وعنه يجب . وأطلقهما فى القواعد الفقهية . فعلى المذهب : لا يجوز أن يضافه ، ولا ياتم أحدهما بالآخر . وتقدم نظيرها فى الختان . ومثله لو سمع ريحاً من أحدهما . ولا يعلم من أيهما هى ؟ وكذا كل اثنين تيقن موجب الطهارة من أحدهما لا بعينه .

قوله: فإني أخصم بالحقك ألباب فأنشدك ذكر كرمك وعظيم ما يخرج من فمك
والله أعلم. سبحانه وأما: في هذا في رافة. الله ليتنا اعدوا هذه راسف

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْإِيضَاحِ، وَالنَّظَرِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِ، وَابْنِ تَيْمٍ، وَالرَّعَاتِيْنِ
وَتَجَرَّدَ الْعَنَاقَةُ: هَذَا فِي رَأْسِ الْعَمَلِ كَمَا: رَأْسُهُمَا كَمَا هَذَا رَأْسُهُمَا رَأْسُهُمَا

١٤ إمضاها إلى محب الفضل ، وهو مذاهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونصن عليه
في مرواية أحمد بن أبي بلال ، عليه السلام ، وآخره ، أقبل على علمها ، في مذاهب ، الذين ذهب ، في وقت النبوة ،

الذهب، والمستوعب، والشرح، وجمع البحرين تلخيصاً على إطلاقه، ومنه قوله في البيت
 وفيهم: هذا المأثور كمن أحب: قلنا لا يزكّي: أي المصنوعة عن طبعها المختارة

العلماء الأصحابه والحق الله جمهورهم: حمداً وثناءً ومباختيارها القاضي في وابن عميل: علم
بنو كعب بن خالد: قال في التلخيص: وهذا أصح الروايتين. قال في الخلاصة: و

يجمع على الأصح مع تصديرها بالمحمد، فلا شرحه، قال في الرحلة في النسخة أو جوابه،
وأنكر الإمام أحمد أن يكون الماء يرجع. وصححه في التصانيع: والرقم. بما في

الوجهية على الإفاداته والنوادر، والمختصين، وغيرهم [ويؤيدونه في الفروع] وبالله التوفيق ،
والحرر، وشرح ابن رزين، والهاشمي، والجاروي الصغير وغيرهم [أجمعين] وهو من

والثانية : لا يجب الغسل حتى يخرج ، ولو تغير شكله . باختلافه في المصنفين ،

والمشاورين، ووصيها جميع المفااتي، وللشريفية فيلما أحكاما عنه المشير الذي : تواهبوا ظاهر كلام الله في الفروع . اختيار جماعة . قلنا : في إزاعة : ففعلنا بعد ما صلما

تفعل انتهي. كما اوما رايته العترة. فخره. خرج من تحت ليل الا اربع من هذا اربعة

الكفارة وغير ذلك على أحد الوجهين. وهو ظاهر الخيار في الرعاية الكبرى .

وفيه وجه آخر تثبت بذلك جميع الأحكام . وقاله القاضى فى تعليقه التزاماً .
وقدمه الزركشى .

قلت : وهو أولى . قال فى الرعاية : وهو بعيد .

وهذان الوجهان ذكرهما القاضى . قال ابن تيم : وأطلقهما فى الفروع ، وابن
تيم ، وابن عبيدان ، والفائق . وقال فى الرعاية ، قلت : وإن لم يجب بخروجه بعد
الغسل لم يجب بانتقاله ، بل أولى .

تغيب : قال فى الفروع ، فى الفائق : لو خرج المني إلى قلفة الألف . أو فرج
المرأة وجب الغسل . رواية واحدة . وجزم به فى الرعاية . وحكاها ابن تيم عن
بعض الأصحاب .

قوله ﴿ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ ، أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ الْمَنَى : لَمْ يَجِبُ
الْغُسْلُ ﴾ .

يعنى : على القول بوجوب الغسل بالانتقال من غير خروج . وهذا المذهب وعليه
الجمهور . وقال الخلال : تواترت الروايات عن أبى عبد الله : أنه ليس عليه إلا الوضوء ،
بال أو لم يبل . على هذا استقر قوله . قال المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان :
هذا المشهور عن أحمد . قال فى الحاوى الكبير ، ومجمع البحرين : هذا المذهب
زاد فى مجمع البحرين : والأقوى . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره الخلال ، وابن
أبى موسى ، والمجد وغيرهم . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب ،
وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والكافى ، وابن رزين فى شرحه وغيرهم . وأطلقهما
فى الحرر ، والحاوى الصغير . وعنه يجب . اختارها المصنف . وقدمه فى الرعايتين .
وعنه يجب إذا خرج قبل البول ، دون ما بعده . اختارها القاضى فى التعليق .
وأطلقهن فى الهداية . والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ،
والبلغة . والخلاصة ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . وعنه عكسها . فيجب الغسل
لخروجه بعد الغسل ، دون ما قبله . ذكرها القاضى فى المجد .

ومنها : خَرَجَ المجد الغسل بمخرج المنى من غير شهوة ، كما تقدم عنه . وأطلقهن ابن تيمم ، والزركشى . وفيه وجه : لاغسل عليه ، إلا أن تنزل الشهوة .

فوائد

منها : أن الحكم إذا جامع فلم ينزل واغتسل ثم خرج لغیر شهوة كذلك ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وجزم جماعة بوجوب الغسل هنا . منهم ابن تيمم ، فقال : وإن جامع وأكسل ، فاغتسل ثم أنزل : فعليه الغسل . نص عليه وفيه وجه : لاغسل إلا أن ينزل لشهوة . وقال في الرعاية : والنص يغتسل ثانياً .

ومنها : قياس انتقال المنى : انتقال الحيض . قاله الشيخ تقي الدين .

ومنها : لو خرج من امرأة منى رجل بعد الغسل ، فلاغسل عليها . ويكفيها الوضوء . نص عليه . ولو وطئ دون الفرج ودبّ ماؤه فدخل الفرج ثم خرج . فلاغسل عليها أيضاً على الصحيح من المذهب . وتقدم ذلك . وحكى عن ابن عقيل : أن عليها الغسل . وهو وجه حكاة في الرايتين وغيره . وأطلقهما فيها وفيما إذا دخل فرجها من منى امرأة بسحاق ، ثم قال : والنص عدمه في ذلك كله . قال الزركشى . وهو المنصوص المقطوع به . وتقدم الوضوء من ذلك في أول الباب الذي قبله .

تنبيهات

أمرها : يعنى بقوله ﴿ الثَّانِي : التَّقَاءُ الْخِتَامَيْنِ ﴾ .

وهو تعقيب الحشفة في الفرج ، أو قدرها . قاله الأصحاب . وصرح به المصنف في باب الرجعة . وذكر القاضى أبو يعلى الصغير توجيهها بوجوب الغسل بغيبوبة بعض الحشفة . انتهى . ومراده : إذا وجد ذلك بلا حائل . فإن وجد حائل - مثل أن لفَّ عليه خرقة ، أو أدخله في كيس - لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع . وقيل : يجب أيضاً . وهو ظاهر كلام المصنف . وأطلقهما في

المستوعب ، والنظم ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان .

فعلى الوجه الثانى : هل يجب عليه الوضوء ؟ فيه وجهان . حكاهما فى الرعايتين وأطلقهما . والصحيح من المذهب : وجوب الوضوء أيضاً . وعليه الأصحاب . منهم الجدد ، وغيره . وجزم به فى المستوعب وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وتقدم ذلك مستوفى فى نواقض الوضوء ، بعد قوله « الردة » فى الفائدة .

الثانى : دخل فى كلامه : لو كان نائماً ، أو مجنوناً ، أو استدخلت امرأة الحشفة . وهو كذلك . وهو المذهب . قاله فى الفروع وغيره ، فيجب الغسل على النائم والمجنون .

قلت : فيعائى بها .

وقيل : لاغسل عليهما . قدمه فى الرعاية ، وابن عبيدان . فقالا : ولو استدخلت امرأة حشفة نائم أو مجنون . أو ميت أو بهيمة : اغتسلت . وقيل : ويغتسل النائم إذا انتبه ، والمجنون إذا أفاق . قلت : يعائى بها أيضاً .

الثالث : وقد يدخل فى كلامه أيضاً : لو استدخلت حشفة ميت : أنه يجب عليه الغسل وهو وجه . فيعاد غسله . فيعائى بها . والصحيح من المذهب : أنه لايجب بذلك غسل الميت . قدمه فى الفروع . قلت : فيعائى بها أيضاً .

وأما المرأة : فيجب عليها الغسل فى المسائل الثلاث . ولو استدخلت ذكر بهيمة ، فكوطء البهيمة ، على ما يأتى بعد ذلك قريباً .

الرابع : شمل قوله ﴿ تَغَيَّبَتِ الْحَشْفَةُ فِي الْفَرْجِ ﴾ البالغ وغيره

أما البالغ : فلا نزاع فيه . وأما غيره : فالمذهب المنصوص عن أحمد : أنه

كالبالغ من حيث الجملة . قاله في الفروع وغيره . وقيل : لا يجب على غير البالغ غسل . اختاره القاضي . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين . وقال ابن الزغواني في فتاويه : لا نسميه جنباً ، لأنه لا ماء له . ثم إن وجد شهوة لزمه وإلا أمر به ليعتاده . فعلى المذهب : يشترط كونه يجمع مثله . نص عليه . وجزم به في التلخيص وغيره . وقال ابن عقيل وغيره . وقدمه ابن عبيدان ، وابن تيم ، وجمع البحرين ، وغيرهم . قال الزركشى : وهو ظاهر إطلاق الأكرين . وقال في المستوعب ، والحاوى الكبير ، وقدمه في الرعايتين وغيرهم : يشترط كون الذكر ابن عشر سنين ، والأثني تسع . قال في الفروع : المراد بهذا ما قبله - يعنى كون الذكر ابن عشر سنين والأثني ابنة تسع ، وهو الذى يجمع مثله - قال : وهو ظاهر كلام أجمد . وليس عنه خلافة . انتهى .

ويرتفع حدته بغسله قبل البلوغ . وعلى المذهب المنصوص أيضاً : يلزمه الغسل على الصحيح عند إرادة ما يتوقف عليه الغسل أو الوضوء ، أو مات شهيداً قبل فعله . وعد في الرعاية ، وغيره : هذا قولاً واحداً . ذكره في كتاب الطهارة . وقيل : باب المياه . قال في الفروع : والأولى أن هذا مراد المنصوص ، أو يغسل لو مات . ولعله مراد الإمام . انتهى .

فائفة : يجب على الصبي الوضوء بموجباته . وجعل الشيخ تقي الدين مثل مسألة الغسل : إلزامه باستحجار ونحوه .

فائفة : قال النازم : يتعلق بالتقاء الختانين ستة عشر حكماً . فقال :

وتقضى ملاقة الختان بعدة أو	جه وغسل مع ثبوت تمهد
وتقرير مهر ، واستباحة أول	والحاق أنساب ، وإحصان معتد
وفئثة مؤل مع زوال لعنة	وتقرير تكفير الظهار تعدد
وإفسادها كفارة في ظهاره	وكون الإما صارت فراشاً لسيد
وتحريم إصهار وقطع تنابح	صيام وحنث الحالف المتشدد

رحمة الله على من سئل عن الأحكام المتعلقة بالتقاء الختانين كالأحكام المتعلقة بالوطء الكامل . لا فارق بينهما .

والحمد لله رب العالمين . الأحكام المتعلقة بالتقاء الختانين . وعدها سبعين ممكلاً . لا كل ثلثها موافق لمذهبنا . وعدّ الناظم ليس بمحصر .

تفسير : مراده بقوله « قُبْلًا » القبل الأصلي . فلا غسل بوطء قُبْل غير أصلي على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يجب . قال القاضي أبو يعلى الصغير : لو أوج رجل في قبل خنثى مشكل : هل يجب عليه الغسل ؟ يحتمل وجهين . وقال ابن عقيل : لو جامع كل واحد من الخنثيين الآخر بالذكر في القبل لزمهما الغسل . قال المجد في شرحه ، وتبعه في مجمع البحرين ، والحاويين ، وابن عبيدان : هذا وهم فاحش . ذكر نقيضه بعد أسطر . قال ابن تيم : وهو سهو .

قوله ﴿ أَوْ دُبْرًا ﴾

هذا المذهب . نص عليه . فيجب على الواطئ والموطوء . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجب . وأطلقهما الناظم . وقيل : يجب على الواطئ دون الموطوء .

قوله ﴿ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، حتى لو كان سمكة . حكاه القاضي في التعليق . وقال ابن شهاب : لا يجب بمجرد الإيلاج في البهيمة غسل ، ولا فطر ، ولا كفارة . قال في الفروع : كذا قال . ذكره عنه في باب ما يفسد الصوم وباب حد الزنى .

قوله ﴿ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ﴾

الصحيح من المذهب : وجوب الغسل بوطء الميتة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يجب الغسل بوطء الميتة . فأما الميت : فلا يعاد غسله إذا وُطئ على أحد الوجهين . وقيل : يعاد غسله .

قال في الحاوى الكبير : ومن وطىء ميتاً بعد غسله : أعيد غسله في أصح الوجهين . واختاره في الرعاية الكبرى .

قال في المغنى ، والشرح : ويجب الغسل على كل واطىء وموطوء ، إذا كان من أهل الغسل ، سواء كان الفرج قبلاً أو دبراً ، من كل آدمى أو بهيمة حياً أو ميتاً . انتهى .

وقال ابن تيميم : هل يجب غسل الميت بإيلاج في فرجه ؟ يحتمل وجهين . وتابعه ابن عبيدان على ذلك . وتقدم قريباً لو استدخلت حشفة ميت : هل يعاد غسله ؟
فائدة : لو قالت امرأة : لى جنى يجامعنى كالرجل . فقال أبو المعالى : لا غسل عليها لعدم الإيلاج والاحتلام . قال فى الفروع : وفيه نظر . وقد قال ابن الجوزى فى قوله تعالى (٥٥ : ٧٤) لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان) فيه دليل على أن الجنى يغشى المرأة كالإنس . انتهى .

قلت : الصواب وجوب الغسل .

قوله ﴿ الثالث : إسلام الكافر ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر فى التنبيه ، وسواء وجد منه ما يوجب الغسل أو لا . وسواء اغتسل له قبل إسلامه أو لا . وعنه لا يجب بالإسلام غسل ، بل يستحب .

قلت : وهو أولى . وهو قول فى الرعاية .

قال الزركشى : وهو قول أبى بكر فى غير التنبيه . وقال أبو بكر : لا غسل عليه إلا إذا وجد منه فى حال كفره ما يوجب الغسل من الجنابة ونحوها . اختاره المصنف . وحكاه المذهب فى الكافى رواية . وليس كذلك . قال الزركشى : وأغرب أبو محمد فى الكافى ، فحكى ذلك رواية . وهو كما قال . وقيل : يجب بالكفر والإسلام بشرطه .

فعلى المذهب : لو وجد سبب من الأسباب الموجبة للغسل فى حال كفره : لم

يلزمه له غسل إذا أسلم ، على الصحيح من المذهب بل يكتفى بغسل الإسلام ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع وغيره . وجزم به ابن تيمم وغيره . وقال ابن عقيل وغيره : أسبابه الموجبة له في الكفر كثيرة . وبناء أبو المعالي على مخاطبتهم . فإن قلنا : هم مخاطبون ، لزمه الغسل . وإلا فلا .

وعلى الرواية الثانية : يلزمه الغسل . اختاره أبو بكر ، ومن تابعه . كما تقدم لوجود السبب الموجب للغسل . كالوضوء . قال ابن تيمم ، وابن حمدان ، وصاحب القواعد الأصولية . الرواية الثانية : لا يوجب الإسلام غسلا ، إلا أن يكون وجد سببه قبله . فلزمه بذلك في أظهر الوجهين . انتهى . وقيل : لا يلزمه عليهما غسل مطلقاً . ذكره الأصحاب . فلو اغتسل في حال كفره أعاد على قولهم جميعاً على الصحيح . قال في الرعاية : لم يجزئه غسله حال كفره في الأشهر . وقدمه في الفروع وقال القاضي في شرحه : هذا إذا لم نوجب الغسل . وقيل : لا يعيده . وقال الشيخ تقي الدين : لا إعادة عليه ، إن اعتقد وجوبه . قال : بناء على أنه يثاب على الطاعة في حال كفره إذا أسلم ، وأنه كمن تزوج مطلقته ثلاثاً معتقداً حلها ، وفيه روايتان . انتهى .

تفصيل : هذا الحكم في غير الحائض . أما الحائض إذا اغتسلت لزوجها ، أو سيدها المسلم : فإنه يصح ، ولا يلزمها إعادته على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : في الأصح . وقيل : هي كالسكافر إذا اغتسل في حال كفره ، على ما تقدم . قال أبو الفرج بن أبي الفهم : إذا اغتسلت الذمية من الحيض لأجل الزوج ثم أسلمت : يحتمل أن لا يلزمها إعادة الغسل ، ويحتمل أن يلزمها . وقال في الرعاية : لو اغتسلت كتابية عن حيض ، أو نفاس . لو طء زوج مسلم ، أو سيد مسلم : صح ولم يجب . وقيل : يجب على الأصح . وفي غسلها من جنابة وجهان . وقيل : روايتان . فإذا أسلمت قبل وطئه سقط . وقيل : لا . وقيل : إن وجب حال الكفر بطلبها . فالوجهان . ولا يصح غسل كافرة غيرها . انتهى .

يجب الغسل بخروج الدم : وجب غسلها للحيض . وإن قلنا : لا يجب إلا بالانقطاع : لم يجب الغسل . لأن الشهيدة لا تغسل . ولو لم ينقطع الدم الموجب للغسل . قاله المجد ، وابن عبيدان ، والزرکشی ، وصاحب مجمع البحرين ، والفروع ، والرعاية ، وغيرهم .

قال الطوفي في شرح الخرقى : وتظهر فائدة الخلاف : فيما إذا استشهدت الحائض

قبل الطهر . هل تغسل للحيض ؟ فيه وجهان . إن قلنا : يجب الغسل عليها بخروج

الدم : غسلت لسبق الوجوب . وإن قلنا : لا يجب إلا بانقطاع الدم : لم يجب . انتهى

وقطع جماعة أنه لا يجب الغسل على القولين . منهم : المصنف . لأن الطهر

شرط في صحة الغسل ، أو في السبب الموجب له . ولم يوجد . لم أن . راجع

قال الطوفي في شرحه - بعد ما ذكر ما تقدم - على هذا التفسير إشكالان : وهو

أن الموت إما أن ينزل منزلة انقطاع الدم أولاً . فإن تنزل منزلة انقطاع الدم

الغسل لتحقيق سبب وجوبه وشرطه على القولين . وإن ينزل منزلة انقطاع الدم

فهي في حكم الحائض على القولين . فالغسل واجب عليها . لأن الله تعالى : وللمؤمنات

الانقطاع ، فسبب الوجوب منتف . وإن قلنا : لا يجب عليه خروج الدم في شرط

الوجوب - وهو الانقطاع - منتف . والحكم منتف . لا تنف . لا تنف . انتهى

وذكر أبو المعالي على القول الأول - وهو وجوب الغسل بالخروج - احتياطاً ،

لتحقيق الشرط بالموت ، وهو غير موجب . انتهى . راجع . ب . س .

قال الزركشي : وقد ينفي أيضاً على قول الخرقى : أنه لا يجب ، بل لا يصح

غسل ميتة مع قلة الحيض والنفاس ، وإن لم تكن شهيدة وهو قوي في المذهب ،

لكن لا بد أن يلحظ فيه : أن غسلها للجناية قبل انقطاع دمها لا يصح ، بل لا يصح

الجثث جناية كما هو رأينا . إن عجل في دفنها . كذا في المذهب . انتهى . راجع . ب . س .

كالجناية . وإذا لم يصح لم يجب جنازتها . فكيف بما لا يطأ . انتهى . راجع . ب . س .

غسلها للجناية قبل دفنها . فليتقوا هذا البناء متساهلين . انتهى . راجع . ب . س .

قلت : هذا القول الذى حكاه بعدم صحة غسل الميتة : لا يلتفت إليه ، والذى يظهر : أنه مخالف للإجماع . وتقدم قريباً .
وقال الطوفى فى شرح الخرقى :

فرع : لو أسلمت الحائض أو النفساء قبل انقطاع الدم . فإن قلنا : يجب الغسل على من أسلم مطلقاً : لزمها الغسل إذا طهرت للإسلام . فيتداخل الغسلان . وإن قلنا : لا يجب ، خرج وجوب الغسل عليها عند انقطاع الدم على القولين فى موجهه ، إن قلنا : يجب بخروج الدم ، فلا غسل عليها . لأنه وجب حال الكفر ، وقد سقط بالإسلام . لأن الإسلام يَحْبُ ما قبله . والتقدير : أن لا غسل على من أسلم . وعلى هذا تغسل عند الطهر نظافة لا عبادة ، حتى لو لم تنو أجزاءها ، وإن قلنا : يجب بالانقطاع لزمها الغسل . لأن سبب وجوبه وجد حال الإسلام . فصارت كالمسلمة الأصلية .

قال : وهذا الفرع إنما استخرجته ولم أره لأحد . ولا سمعته منه ولا عنه إلى هذا الحين . وإنما أقول هذا حيث قلته تمييزاً للمقول عن المنقول ، أداء للأمانة . انتهى فائدة : لا يجب على الحائض غسل فى حال حيضها من الجنابة ونحوها ، ولكن يصح على الصحيح من المذهب فيها . ونص عليه . وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وابن تيم . واختاره فى الحاوى الصغير . وقدمه فى الفروع ، والفائق فى هذا الباب . وعنه لا يصح . جزم به ابن عقيل فى التذكرة ، والمستوعب . وأطلقهما فى الرعاية الكبرى فى موضع ، والفائق فى باب الحيض . وعنه يجب . وجزم فى الرعاية الكبرى : أنه لا يصح وضوءها . قال فى النكت : صرح غير واحد بأن طهارتها لا تصح .

فعلى المذهب : يستحب غسلها كذلك . قدمه ابن تيم . قال فى مجمع البحرين : يستحب غسلها عند الجمهور . واختاره المجد . انتهى .
وعنه لا يستحب . قدمه فى المستوعب ، وأطلقهما فى الفروع . ويصح غسل

الحيض . قال ابن تميم ، وابن حمدان وغيرهما : ولذا لا تمتنع الجنابة غسل الحيض ، مع وجود الجنابة ، مثل إن أجنبت في أثناء غسلها من الحيض .
وتقدم ذلك فيما إذا اجتمعت أحداث .

قوله ﴿ وَفِي الْوِلَادَةِ الْعَرِيَّةِ عَنْ الدَّمِّ وَجِهَان ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والفصول ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمذهب الأحمد ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، والفائق ، وتجريد العناية ، والزرركشي . قال ابن رزين في شرحه ، في باب الحيض : وانوجه الغسل . فأما الولادة الخالية عن الدم : فقل لا غسل عليها . وقيل : فيها وجهان . انتهى .

أحدهما : لا يجب . وهو المذهب . وهو ظاهر الخرقى ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . والطريق الأقرب ، وغيرهم . لعدم ذكرهم لذلك . قاله الطوفي في شرح الخرقى ، والمجد ، والشارح ، وابن منجاني شرحه . وقدمه في الفروع ، والكافي ، وابن رزين في شرحه في باب الحيض .

والوجه الثاني : يجب . وهو رواية في الكافي . اختاره ابن أبي موسى ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن البناء . وجزم به القاضي في الجامع الكبير ، ومسبوك الذهب ، والإفادات . وقدمه في المستوعب ، والرعاية الكبرى في باب الحيض .

تفسيرها

أمرهما : قوله « العرية عن الدم » من زوائد : الشارح .

الثاني : حكى الخلاف وجهين ، كما حكاه المصنف ، وصاحب الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والمجد ، والنظم ، وابن تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفائق ، وابن عبيدان ، وابن رزين ، والطوفي في شرحه وغيرهم . قال ابن عقيل في الفصول : فإن عرت المرأة عن

نفاس - وهذا لا يتصور إلا في السقط - فهل يجب الغسل ؟ يحتمل وجهين .
وحكى الخلاف روايتين في الكافي ، والفروع .

فائدة : اختلف الأصحاب في العلة الموجبة للغسل في الولادة العرية عن
الدم . فقيل - وهو الصحيح عندهم - إن الولادة مظنة لدم النفاس غالباً . وأقيمت
مقامه ، كالوطء مع الإنزال ، والنوم مع الحدث . وعليه الجمهور . وقيل : لأنه منى
منعقد . وبه علل ابن منجاف في شرحه . فقال : لأن الولد مخلوق أصله المنى . أشبه
المنى ، ويستبرأ به الرحم . أشبه الحيض . انتهى .
ورد ذلك بخروج العلقة والمضغة . فإنها لا توجب الغسل بلا نزاع . وأطلقهما
ابن تميم .

فعلى الأول : يحرم الوطء قبل الغسل ، ويبطل الصوم .
وعلى الثاني : لا يحرم الوطء ، ولا يبطل الصوم . قاله ابن تميم . قال وقال
القاضي : متى قلنا بالغسل ، حصل بها الفطر . انتهى . وكذا بنى صاحب الفائق
والزركشي هذه الأحكام على التعليلين . وأطلق في الرعاية الكبرى والحاوى
الكبير ، في تحريم الوطء ، وبطلان الصوم به قبل الغسل ، الخلاف على القول بوجوده
فائدة : الصحيح من المذهب : أن الولد طاهر . قال في الفروع : والولد
على الأصح . وجزم به في الرعاية الكبرى في باب النجاسات . وعنه ليس بطاهر
فيجب غسله . وهما وجهان مطلقاً . وفي مختصر ابن تميم ذكرها في كتاب الطهارة .
فعلى المذهب ، في وجوب غسل الولد مع الدم : وجهان . وأطلقهما في الفروع
والرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير .

قلت : الأولى والأقوى : الوجوب ، لملاسته للدم ومخالطته .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يوجب الغسل سوى هذه السبعة التي ذكرها
وهو صحيح . ويأتى بعض مسائل في وجوب الغسل ، فيها خلاف في الأغسال
المستحبة .

قوله ﴿وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ : حَرَّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ آيَةٍ فَصَاعِدًا﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يجوز قراءة آية . ونقل أبو طالب عن أحمد : يجوز قراءة آية ونحوها . قال في التلخيص ، وقيل : يخرج من تصحيح خطبة الجنب : جواز قراءة آية ، مع اشتراطها . وقال ابن عقيل في واضحه ، في مسألة الإعجاز : لا يحصل التحدى بآية أو آيتين . ولهذا جوز الشرع للجنب والحائض تلاوته . لأنه لا إعجاز فيه ، بخلاف ما إذا طال . وقال أبو المعالي : لو قرأ آية لا تستقل بمعنى أو بحكم ، كقوله (٧٤ : ٢١ ثم نظر) أو مدتها مدتان لم يحرم ، وإلا حرم .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : لا تمتنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً . اختاره الشيخ تقي الدين . ونقل الشافعي كراهة القراءة للحائض والجنب . وعنه لا يقرآن ، والحائض أشد . ويأتى ذلك أول باب الحيض .

قوله ﴿وَفِي بَعْضِ آيَةِ رَوَاتَانِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمنفى ، والخلاصة ، والتلخيص والبلغة ، والنظم ، وابن تيميم ، وابن منبج في شرحه ، وابن عبيدان . وغيرهم . إحداهما : الجواز . وهو المذهب . قال ابن عبدوس في تذكرته : ويحرم قراءة آية على جنب ونحوه . قال في الإفادات : لا يقرأ آية . وقال في الفروع : ويجوز بعض آية على الأصح ، ولو كرر ، ما لم يتحيل على قراءة تحرم عليه . وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . قال في المنور ، والمنتخب : وله قراءة بعض آية تبركا .

قلت : الأولى الجواز ، إن لم تكن طويلة ، كآية الدين .

والثانية : لا يجوز . وهو ظاهر كلام الخرقى . وصححه في التصحيح ، والنظم ، وجمع البحرين . قال في الشرح : أظهرهما لا يجوز . واختاره المجد في شرحه . وجزم به في الوجيز .

فائفة : يجوز للجنب قراءة لا تجزىء في الصلاة لإسرارها في ظاهر كلام نهاية أبي المعالي . قاله في الفروع . وقال غيره : له تحريك شفثيه إذا لم يبين الحروف . وجزم به في الرعاية الكبرى . والصحيح من المذهب : له تهجّيه ، قال في الرعاية ، والفروع : وله تهجّيه في الأصح . وقيل : لا يجوز . قال في الفروع : ويتوجه في بطلان صلاة بتهجيه هذا الخلاف . وقال في الفصول : تبطل لخروجه عن نظمه وإعجازه .

فائفة : قال في الرعاية الكبرى : له قراءة البسمة تبركا وذكرًا . وقيل : أو تعوذًا أو استرجاعًا في مصيبة ، لا قراءة . نص عليه . وعلى الوضوء ، والغسل ، والتيمم ، والصيد ، والذبح ، وله قول « الحمد لله رب العالمين » عند تجدد نعمة ، إذا لم يرد القراءة . وله التفكير في القرآن . انتهى . وقال في الفروع : وله قول ما وافق قرآنًا ولم يقصده . نص عليه ، والذكر . وعنه ما أحب أن يؤذن . لأنه من القرآن . قال القاضي : في هذا التعليل نظر . وعلة في رواية الميموني : بأنه كلام مجموع . انتهى . وكره الشيخ تقي الدين للجنب : الذكر ، لا للحائض .

فائفة : قال أبو المعالي في النهاية : وله أن ينظر في المصحف من غير تلاوة ويقرأ عليه القرآن ، وهو ساكت . لأنه في هذه الحالة لا ينسب إلى قراءة .

قوله ﴿ يَجُوزُ لَهُ الْمُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ ﴾

يجوز للجنب عبور المسجد مطلقًا . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والتلخيص ، والمستوعب ، والهداية ، والخلاصة ، والفائق ، وغيرهم . لإطلاقهم إباحة العبور له . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : لا يجوز إلا الحاجة . وهو ظاهر ما قطع به في المغنى ، والشرح ، والمجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وابن تيمم ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . لاقتصارهم على الإباحة لأجل الحاجة ،

وصرح جماعة منهم بذلك . وحمل ابن منجا في شرحه كلام المصنف على ذلك .

فائدة : كون المسجد طريقاً قريباً : حاجة . قاله المجد في شرحه . وتبعه في الرعاية ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . قال ابن تيم : وكون الطريق أخصر : نوع حاجة . ذكره بعض أصحابنا . انتهى .

قال في الفروع ، في آخر الوقف : كره أحمد اتخاذه طريقاً . ومنع شيخنا من اتخاذه طريقاً . انتهى .

وأما مرور الحائض والنفساء : فيأتي حكمه في أول باب الحيض . وإن شمله كلام المصنف هنا ، ويأتي قريباً إذا انقطع دمها .

فائدة : حيث أبحنا للكافر دخول المسجد : ففي منعه — وهو جنب — وجهان . قال في الرعايتين ، والآداب الكبرى ، والقواعد الأصولية ، والحاوي الصغير ، وابن تيم : ذكره في باب مواضع الصلاة ، والفروع . ذكره في باب أحكام الذمة . قلت : ظاهر كلام من جوز لهم الدخول : الإطلاق . وأكثرهم يحصل له الجنابة . ولم نعلم أحداً قال باستفسارهم . وهو الأولى . ويأتي ذلك في أحكام الذمة . وبني الخلاف بعض الأصحاب على مخاطبتهم بالفروع وعدمها .

فائدة : يمنع السكران من العبور في المسجد على الصحيح من المذهب . وللقاضى في الخلاف جواب بأنه لا يمنع . ويمنع أيضاً مَنْ عليه نجاسة من اللبث فيه . قال في الفروع : والمراد وتتعدى ، كظاهر كلام القاضى . قال بعضهم : ويتيمم لها لعذر . قال في الفروع : وهو ضعيف .

قلت : لو قيل بالمنع مطلقاً من غير عذر ، لكان له وجه ، صيانة له عن دخول النجاسة إليه من غير عذر .

ويمنع أيضاً المجنون ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يكره ، كصغير على الصحيح من المذهب فيه . وأطلق القاضى في الخلاف منع الصغير والمجنون . ونقل

مها : ينبغي أن يُجَنَّبَ الصبيان المساجد . وقال في النصيحة : يمنع الصغير من اللعب فيه ، لا لصلاة وقراءة . وهو معنى كلام ابن بطة وغيره .

قوله ﴿ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الثَّبْتُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ ﴾

هذا المذهب في غير الحائض والنفساء . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجوز ، وإن توضأ . نقلها أبو الفرج الشيرازي . واختاره ابن عقيل . قاله في الفائق . وأطلقهما ابن تيمم . وعنه يجوز ، وإن لم يتوضأ . ذكرها في الرعاية . ونقلها الخطابي عن أحمد . وقيل : في جلوسه فيه بلا غسل ولا وضوء روايتان .
وتقدم حكم الكافر إذا جاز له دخول المسجد .

فوائد

منها : لو تعذر الوضوء على الجنب ، واحتاج إلى البث : جاز له من غير تيمم ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، وابن تيمم ، والحاوي ، ، وغيرهم . وقال المصنف ، والشارح ، وأبو المعالي : يتيمم . قال في المغنى : القول بعدم التيمم غير صحيح ، قال في الحاوي الكبير : وهو الأقوى عندى .

وأما لبثه فيه لأجل الغسل : فالصحيح من المذهب : أنه يتيمم . وقال ابن شهاب وغيره . وقدمه في الفروع ، قال ابن تيمم : وفيه بُعد ، مع اقتصاره عليه ، وقيل : لا يتيمم .

ومنها : مُصَلَّى العيد : مسجد على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : هذا هو الصحيح . ومنع في المستوعب الحائض منه . ولم يمنعها في النصيحة منه . وأما مصلى الجنائز : فليس بمسجد قولاً واحداً .

ومنها : حكم الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم : حكم الجنب فيما تقرر على الصحيح من المذهب . وهو من المفردات . وقيل : لا يباح لهما ما يباح للجنب .

كما قبل طهرها . نص عليه . ويأتى ذلك فى باب الحيض .

قوله ﴿وَالْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ غُسْلًا : لِلْجُمُعَةِ﴾

يعنى أحدها : الغسل للجمعة . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وعنه يجب على من تلزمه الجمعة . اختاره أبو بكر . وهو من المفردات ، لكن يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً . وأوجه الشيخ تقي الدين من عرق أو ريح ، يتأذى به الناس . وهو من مفردات المذهب أيضاً .

تفصيل : محل الاستحباب ، أو الوجوب - حيث قلنا به - أن يكون فى يومها لحاضرها إن صلى .

فائدة : الصحيح من المذهب : أن المرأة لا يستحب لها الاغتسال للجمعة .

نص عليه . وقيل : يستحب لها . قال القاضى وغيره : ومن لا يكون له الحضور من النساء يسن لها الغسل . قال الشارح : فإن أتاها من لا تجب عليه : سن له الغسل . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية . وجزم به فى الفائق . وقيل : لا يستحب للصبي والمسافر .

ويأتى فى الجمعة وقت الغسل ، ووقت فضيلته ، وهل وهو آكد الأغسال ؟

قوله ﴿وَالْعِيدَيْنِ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب .

تفصيل : محل الاستحباب ، أو الوجوب : أن يكون حاضرها ويصلى ، سواء صلى وحده أو فى جماعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يستحب إلا إذا صلى فى الجماعة . قال فى التلخيص : ليس لمن حضره وإن لم يصل .

قوله ﴿وَالِاسْتِسْقَاءُ وَالْكُسُوفُ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قطع به كثير منهم . وقيل : لا يستحب الغسل لهما . ذكره في التبصرة ، وأطلقهما ابن تيم .

فائدة : وقت مسنونة الغسل : من طلوع فجر يوم العيد ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى . وهو قول القاضى ، والآمدى . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وجمع البحرين ، وابن تيم ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وعنه له الغسل بعد نصف ليلته . قال ابن عقيل وغيره : والمنصوص : أنه يصيب السنة قبل الفجر وبعده . وقال أبو المعالى : فى جميع ليلته ، أو بعد نصفها كالأذان . فانه أقرب . قال فى الفروع : فيجىء من قوله وجه ثالث يختص بالسحر كالأذان . قلت : لو قيل : يكون وقت الغسل بالنسبة إلى الإدراك وعدمه لكان له وجه . ووقت الغسل للاستسقاء : عند إرادة الخروج للصلاة . والكسوف : عند وقوعه . وفى الحج : عند إرادة فعل النسك الذى يغتسل له قريباً منه .

قوله ﴿ وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ﴾

الصحيح من المذهب : استحباب الغسل من غسل الميت . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وعنه لا يستحب . وهو وجه ذكره القاضى ، وابن عقيل . قال ابن عقيل : لا يجب ولا يستحب . قال : وهو ظاهر كلام أحمد . وعنه يجب من الكافر . وقيل : يجب من غسل الحى أيضاً . وقيل : يجب مطلقاً .

قوله ﴿ وَالْمَجْنُونِ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ، إِذَا أَفْأَقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ﴾

هذا المذهب بهذا القيد . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجب والحالة هذه . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والتلخيص ، والبلغة . وقيل : يجب مع وجود البلّة . قاله أبو الخطاب . وقال ابن تيم : ولا يجب بالجنون وإلغاء غسل ، وإن وجد بلّة . إلا أن يعلم أنه متى . وعنه يجب بهما . وفيه وجه يجب إن كان ثَمَّ بلّة محتملة . وإلا فلا . ويأتى كلامه

فى الهداية وغيرها . قال ابن البنا : إن قيل : إن الجنون يُنزَل : وجب عليه الغسل
قال الطوفى فى شرح الخرق ، بعد كلام ابن البنا : وهذا إشارة إلى ترتيب الخلاف
على أن الجنون ينزل أو لا ينزل . وقال بعض أصحابنا : إن تيقن الحُلم وجب
وإلا فلا . لأن الأصل عدمه . وقال بعضهم : إن تيقن وجب . وإلا فروايتان .
قلت : مأخذها : إما الترتيب على احتمال الإنزال وعدمه ، أو النظر إلى أن
الأصل عدم الإنزال تارة ، وإلى الاحتياط . لأنه مظنة الإنزال تارة أخرى .

قلت : التحقيق : أن يقال : إن تيقن الإنزال وجب الغسل ، أو عدمه
فلا يجب . وإن تردد فيه ، فهو محل الخلاف . وإن ظنه ظنا : فهل يلحق بما إذا
تيقن ، أو بما إذا شك فيه ؟ أو يخرج على تعارض الأصل والظاهر ؟ إذا الظاهر
الإنزال . والأصل عدمه .

ويحتمل أن يقال : إن تحقق الإنزال وجب ، وإلا خرج على فعله عليه
الصلاة والسلام : هل هو للوجوب ، أو للندب ؟ على ما عرف فى الأصول .
والمشهور عند أصحابنا : أنه للوجوب .

وهذا التقرير يقتضى : أنه واجب مطلقا ، تيقن الإنزال أولا . ولكن المشهور
عندهم : أنه لا يجب بدون تيقن الإنزال . اطراحا للشك ، واستصحابا لليقين .
وحكى ذلك ابن المنذر إجماعا . وهو مع احتمال الاختلاف فيه عن أحمد وأصحابه
عجيب . انتهى كلام الطوفى .

تفہیم : مفهوم قوله « إذا أفاقا من غير احتلام » أنهما إذا احتلما من ذلك
يجب الغسل . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى الرعاية
الصغرى : وفى وجوب الغسل بالإغماء والجنون مطلقا روايتان . وقيل : إن أنزلا
وجب ، وإلا فلا . وقال فى الكبرى : وفى الإغماء والجنون مطلقا . وقيل :
بلا احتلام ، روايتان . وقيل : إن أنزلا مَنَيَّا . وقيل أو ما يحتمله : وجب الغسل ،
وإلا سُنَّ . وقال فى الحاوى الصغير : وفى الإغماء والجنون بلا حلم روايتان . وقال

أبو الخطاب : إن لم يتيقن منهما الإنزال فلا غسل عليهما . انتهى .
وقد يفهم من الرعايتين : أن لنا رواية بعدم الوجوب ، وإن أنزل . ولم أجد
أحداً صرح بذلك . وهو بعيد جداً مع تحقق الإنزال .
قوله ﴿ وَغُسِّلَ الْمُسْتَحَاضَةُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يجب .
حكاها في التبصرة ومن بعده . قال في الرعاية : يسن غسلها لكل صلاة . ثم
لوقت كل صلاة ، ثم لكل صلاة جمع في وقت الثانية . وقيل : في السفر ،
ثم في كل يوم مرة مع الوضوء لوقت كل صلاة . وعنه يجب غسلها لكل صلاة .
وقيل : إذا جمعت بين صلاتين فلا . انتهى .

تفيم : ظاهر قوله ﴿ وَالْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ﴾ دخول الذكر والائتي ، والظاهر
والحائض والنفساء . وهو صحيح . صرح به الأصحاب .
قوله ﴿ وَدُخُولُ مَكَّةَ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَرَمَى
الْجَمَارِ ، وَالطَّوَّافِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : عدم استحباب
الغسل للوقوف بعرفة ، وطواف الوداع ، والمبيت بمزدلفة ، ورمى الجمار . وقال :
ولو قلنا باستحباب الغسل لدخول مكة : كان الغسل للطواف بعد ذلك فيه نوع
عبث لا معنى له .

فأمره : قال في المستوعب وغيره : يستحب الغسل لدخول مكة . ولو كانت
حائضاً ، أو نفساء . وقال الشيخ تقي الدين : لا يستحب لها ذلك . قال في الفروع :
ومثله أغسال الحج .

تفيم : ظاهر حصره الأغسال المستحبة في الثلاثة عشر المسماة : أنه لا يستحب
الغسل لغير ذلك . وبقي مسائل لم يذكرها .

منها : ما نقله صالح : أنه يستحب لدخول الحرم .
ومنها : ما ذكره ابن الزغواني في منسكه : أنه يستحب للسعى .
ومنها : ما ذكره ابن الزاغواني في منسكه أيضاً ، وصاحب الإشارة ، المذهب :
أنه يستحب ليالى منى .
ومنها : استحبابه لدخول المدينة المشرفة . على ساكنها أفضل الصلاة والسلام
في أحد الوجهين . قال الشيخ تقي الدين : نص أحمد على استحبابه . والصحيح
من المذهب : أنه لا يستحب . قدمه في الفروع .
ومنها : استحبابه لكل اجتماع يستحب على أحد الوجهين . قال ابن عبيدان :
هذا قياس المذهب . والصحيح من المذهب : أنه لا يستحب . قدمه في الفروع .
ومنها : ما اختاره صاحب الرعاية : أنه يستحب للصبي إذا بلغ بالسن والإنبات .
ولم أره لغيره .
ومنها : الغسل للحجامة ، على إحدى الروايتين . اختاره القاضى فى الجرد ،
والمجد فى شرح الهداية ، وصاحب مجمع البحرين . وصحاحه . وقدمه فى الرعاية
الكبرى . وعنه لا يستحب . وهو الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .
وأطلقهما ابن تيمم ، وابن عبيدان .

فوائد

الأولى : الصحيح من المذهب : أن الغسل من غسل الميت : آكد
الاغسال . ثم بعده غسل الجمعة آكد الاغسال . وقيل : غسل الجمعة آكد مطلقا
قدمه فى الفروع . وصححه فى الرعاية الكبرى . وقيل : غسل الميت آكد
مطلقا . وأطلقهما ابن تيمم .

الثانية : يجوز أن يتيمم لما يستحب الغسل له للحاجة ، على الصحيح
من المذهب . ونقله صالح فى الإحرام . وقيل : لا يتيمم . واختاره جماعة

من الأصحاب في الإحرام على ما يأتي . وأطلقهما ابن عبيدان . وقيل : يتيم
لغير الإحرام .

والثالثة : يتيم لما يستحب الوضوء له لعذر ، على الصحيح من المذهب .

وظاهر ما قدمه في الرعاية : أنه لا يتيم لغير عذر . قال في الفروع : وتيممه عليه
أفضل الصلاة والسلام يحتمل عدم الماء . قال : ويتوجه احتمال في رده السلام
عليه أفضل الصلاة والسلام ، لثلا يفوت المقصود ، وهو رده على الفور^(١) . وجوز
المجد وغيره : التيمم لما يستحب له الوضوء مطلقاً . لأنها مستحبة ، فحقت أمرها .
وتقدم ما تسن له الطهارة في باب الوضوء ، عند قوله « فإن نوى ما تسن له
الطهارة » .

قوله في صفة الغسل ﴿ وهو ضربان ﴾ . كاملٌ يأتي فيه بعشرة أشياء :
النِّية ، والتَّسمية ، وغسل يديه ثلاثاً قبل الغسل ، وغسل ما به من
أذى ، والوضوء ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً قبل الغسل ، وعليه الأصحاب .
وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وعنه الأفضل : أن يؤخر غسل رجليه حتى يغتسل .
وعنه غسل رجليه مع الوضوء ، وتأخير غسلهما حتى يغتسل سواء في الأفضلية ،
وأطلقهن ابن تيم . وعنه الوضوء بعد الغسل أفضل . وعنه الوضوء قبله وبعده سواء .
تغيبه : يحتمل قوله ﴿ ويحشى على رأسه ثلاثاً يُروى بها أصول الشعر ﴾ :

أنه يروى بمجموع الغرفات . وهو ظاهر كلامه هنا . وظاهر كلام الخرق ، وابن
تيم ، وابن حمدان ، وغيرهم . ويحتمل أن يروى بكل مرة . وهو الصحيح
من المذهب . قال في المستوعب : بكل مرة . قال في الفروع : ويروى رأسه .
والأصح ثلاثاً . وجزم به في الفائق .

(١) عن أبي جهم بن الحرث قال « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بث
جل . فلقى رجل ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه
ويديه . ثم رد عليه السلام » متفق عليه .

واستحب المصنف وغيره تحليل أصول شعر رأسه ولحيته قبل إفاضة الماء .
قوله ﴿ وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به في الهداية ، والإيضاح ، والفصول ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ، وابن
تميم ، والرايعتين ، والحاويين ، والوجيز ، والفائق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . قال
الزركشي : وعليه عامة الأصحاب . وقيل : مرة . وهو ظاهر كلام الخرقي ،
والعمدة ، والتلخيص ، والخلاصة ، وجماعة . واختاره الشيخ تقي الدين . قال
الزركشي : وهو ظاهر الأحاديث . وأطلقهما في الفروع .

فانارة : قوله ﴿ وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدِهِ ﴾
بلا نزاع أيضاً . قال الأصحاب : يتعاهد معاطف بدنه وسرته وتحت إبطيه ،
وما ينوء عنه الماء . وقال الزركشي : كلام أحمد قد يحتمل وجوب ذلك .
قوله ﴿ وَيَنْتَقِلُ مِنْ مَوْضِعِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال في التسهيل وغيره :
وغسل رجله ناحية ، لافي حمام ونحوه . وقال في الفائق : ثم ينتقل عن موضعه .
وعنه : لا . وعنه : إن خاف التلوث .

قوله ﴿ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا يعيد غسلهما
إلا لطين ونحوه ، كالوضوء .

تنبيه : يحتمل أن يريد بقوله ﴿ وَنُجْزَى ﴾ وهو أن يغسل ما به من أذى
يصيبه من فرج المرأة . فإن كان مراده : فهو على القول بنجاسته على ما يأتي ، وإلا
فلا فائدة فيه . ويحتمل أن يريد به أعم من ذلك . فيكون مراده النجاسة
مطلقا . وهو أولى . وحمل ابن عبيدان كلامه على ما إذا كان عليه نجاسة

أو أذى ، ثم قال : وكذلك إن كانت على سائر بدنه ، أو على شيء من أعضاء الحدث . وقال ابن منبج في شرحه : والمراد به ما على فرجه من نجاسة أو منى ، أو نحو ذلك . وقال في مجمع البحرين : والمراد ما عليه من نجاسة . قال : وهو أجود من قول أبي الخطاب : أن يغسل فرجه . انتهى . قال الزركشى : مراده النجاسة .

واعلم أن النجاسة إذا كانت على موضع من البدن ، فتارة تمنع وصول الماء إلى البشرة ، وتارة لا تمنع . فإن منعت وصول الماء إلى البدن : فلا إشكال في توقف صحة الغسل على زوالها . وإن كانت لا تمنع . فقدم المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين ، والحاوي الكبير - وصححوه - أن الحدث لا يرتفع إلا مع آخر غسلة طهر عندها . قال الزركشى : وهو المنصوص عن أحمد . وقال في النظم : هو الأقوى ، والصحيح من المذهب : أن الغسل يصح قبل زوال النجاسة ، كالمطهرات . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام طائفة من الأصحاب . واختاره ابن عقيل . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وأطلقهما ابن تيميم . وقيل : لا يرتفع الحدث إلا بغسلة مفردة بعد طهارته . ذكره ابن تيميم . حكاه عنه ابن عبيدان .

فعلى القول الأول : تتوقف صحة الغسل على الحكم بزوال النجاسة . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام أبي محمد في المقنع . ثم قال : لكن لفظه يوم زوال ما به من أذى أولا . وهذا الإيهام ظاهر ما في المستوعب . فإنه قال في الجزى : يزيل ما به من أذى ، ثم ينوى . وتبعنا في ذلك - والله أعلم - أبا الخطاب في الهداية لكن لفظه في ذلك أبين من لفظهما . وأجرى على المذهب . فإنه قال : يغسل فرجه ثم ينوى . وكذلك قال ابن عبدوس في الجزى : ينوى بعد كمال الاستنجاء ، وزوال نجاسته إن كانت . ثم قال الزركشى : وقد يحمل كلام أبي محمد والسامري على ما قال أبو الخطاب . ويكون المراد بذلك : الاستنجاء بشرط تقدمه على الغسل ، كالمذهب في الوضوء .

لكن هذا قد يشكل على أبي محمد ، فإن مختاره في الوضوء : أنه لا يجب تقديم الاستنجاء عليه . قال : ويتلخص لى : أنه يشترط لصحة الغسل تقديم الاستنجاء عليه ، إن قلنا يشترط تقدمه على الوضوء ، وإن لم نقل ذلك - وكانت النجاسة على غير السيلين ، أو عليهما غير خارجة منهما - يشترط التقديم . ثم هل يرتفع الحدث مع بقاء النجاسة ، أو لا يرتفع إلا مع الحكم بزوالها ؟ فيه قولان . انتهى كلام الزركشى .

وذكر صاحب الحاوى ما وافق عليه المجد كما تقدم . وهو أن الحدث لا يرتفع إلا مع آخر غسلة طهر عندها ، ولم يذكر فى الجزئ غسل ما به من أذى . فظاهره : أنه لا يشترط . فظاهره التناقض .

تنبيه : حكى أكثر الأصحاب الخلاف فى أصل المسألة وجهين ، أو ثلاثاً ، وحكاها فى الفروع روايتين .

قوله ﴿ وَيَمُوءُ بِدَنِّهِ بِالْغَسْلِ ﴾ .

فشمّل الشعر وما تحته من البشرة وغيره ، وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى المغنى : وهو ظاهر قول الأصحاب . قلت : وصرح به كثير منهم .

وقيل : لا يجب غسل الشعر ، ذكره فى الفروع . وأطلقهما فى القواعد . فظاهره : إدخال الظفر فى الخلاف . ونصر فى المغنى : أنه لا يجب غسل الشعر المسترسل . وقال هو وصاحب الحاوى الكبير : ويحتمله كلام الخرقي ، لكن قال الزركشى : لا يظهر لى وجه احتمال كلام الخرقي لذلك . وقيل : لا يجب غسل باطن شعر اللحية الكثيفة . اختاره الدينورى . فقال : باطن شعر اللحية الكثيفة فى الجنازة كالوضوء . وقيل : يجب غسل الشعر فى الحيض دون الجنازة .

فوائد

منها : لا يجب غسل ما أمكن غسله من باطن فرج المرأة من جنابة ،

ولا نجاسة، على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال المجذ : هذا أصح . وقدمه ابن تيميم ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، والفائق . وقال القاضي : يجب غسلهما معها إذا كانت ثيباً ، لا مكانه من غير ضرر ، كحشفة الألف ، وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقال في الحاوى الكبير : ويحتمل أن يجب إيصال الماء إلى باطن الفرج إلى حيث يصل الذكر ، إن كانت ثيباً ، وإن كانت بكرأ فلا . قال : فعلى هذا لا تنفطر بإدخال الإصبع والماء إليه . وقيل : إن كان في غسل الحيض وجب إيصال الماء إلى باطن الفرج . ولا يجب في غسل الجنابة . وتقدم ذلك في باب الاستنجاء بآتم من هذا .

ومنها : يجب على المرأة إيصال الماء إلى ملتقى الشفرين ، وما يظهر عند القعود على رجلها لقضاء الحاجة . قاله في الحاوى وغيره .

ومنها : يجب غسل حشفة الألف المفتوق . جزم به ابن تيميم . وقيل : لا يجب . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

ومنها : يجب نقض شعر رأس المرأة لغسل الحيض . على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب . ونص عليه . وهو من مفردات المذهب . قال الزركشى : هو مختار كثير من الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : لا يجب . وحكاه ابن الزاغونى رواية . واختاره ابن عقيل في التذكرة ، وابن عبدوس ، والمصنف ، والشارح ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وقدمه في الفائق . قال الزركشى : والأولى حمل الحديثين^(١) على الاستحباب . وأطلقهما في المحرر .
تفسيه : كثير من الأصحاب حكى الخلاف نصاً ووجهاً . وبعضهم حكاه وجهين .

وحكاه في الكافي ، وابن تيميم ، وغيرهما : روايتين . وتقدم نقل ابن الزاغونى .
ومنها : لا يجب نقض شعر الرأس لغسل الجنابة مطلقاً على الصحيح

(١) حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها - وكانت حائضاً « انفضى شعرك واغتسلى » رواه ابن ماجه باسناد صحيح .

من المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل :
يجب . وقيل : يجب إن طالّت المدة ، وإلا فلا . اختاره ابن الزاغوني .

قلت : الأولى أن تكون كالحائض والحالة هذه العلة الجامعة .

فائدة : قوله ﴿ وَيَعْمُ بَدَنَهُ بِالْغُسْلِ ﴾ بلا نزاع ، لكن يكتفى في الإسباغ
بغلبة الظن . على الصحيح من المذهب . وقال بعض الأصحاب : يحرك خاتمه
في الغسل ليتيقن وصول الماء .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط الموالاة في الغسل . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب كالترتيب . وعنه تشترط الموالاة .
حكاه ابن حامد . وحكاه أبو الخطاب وغيره وجهاً . وقدمه في الإيضاح في آخر
الباب . وجزم به في أول الباب . وتقدم ذلك في الوضوء عند الكلام على الموالاة .
وقال في الرعاية : وعنه يجب البداءة بالمضمضة والاستنشاق في الغسل . فعليها يجب
الترتيب بينهما وبين بقية البدن . وتقدم نظيرها في سنن الوضوء .

فائدة : إذا فاتت الموالاة في الغسل أو الوضوء - وقلنا بعدم الوجوب - فلا بد
للإتمام من نية مستأنفة . وتقدم ذلك أيضاً في الموالاة في الوضوء بأنهم من هذا .

تنبيهاته

الأول : ظاهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل العينين . وهو رواية عن
أحمد . واختارها صاحب النهاية . والصحيح من المذهب : لا يجب . وعليه الجمهور .
بل لا يستحب ، وتقدم ذلك مستوفى في الكلام على غسل الوجه في الوضوء .

والثاني : لم يذكر المصنف هنا التسمية . وهو ماضٍ على اختياره في عدم وجوبها
في الوضوء ، كما تقدم ذلك .

واعلم أن حكم التسمية على الغسل كهى على الوضوء ، خلافاً ومذهباً واختياراً
وقيل : لا تجب التسمية لغسل الذمية من الحيض . قال في القواعد الأصولية :

ويحسن بناء الخلاف في أنهم : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام أم لا ؟ .
فائدة : يستحب السّدْرُ في غسل الحيض . على الصحيح من المذهب . وظاهر

نقل الميموني ، وكلام ابن عقيل : وجوب ذلك ، وقاله ابن أبي موسى .
ويستحب لها أيضاً أن تأخذ مسكاً فتجعله في قطنة أو شيء ، وتجعله في
فرجها بعد غسلها ، فإن لم تجد فطيناً لتقطع الرائحة ، ولم يذكر المصنف الطين .
وقال في المستوعب ، والرعاية وغيرها : فإن تعذر الطين فباء طهور . وقال أحمد
أيضاً في غسل الخائض والنفساء : كمت . قال القاضي في جامعہ : معناه يجب
مرة ، ويستحب ثلاثاً . ويكون السدر والطيب كفصل الميت .

ويستحب في غسل الكافر إذا أسلم : السدر على الصحيح من المذهب ،
كإزالة شعره . وأوجه في التنبيه والإرشاد .

تفيس : قوله ﴿ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ . وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ﴾ الصحيح من المذهب :
أن الصاع هنا : خمسة أرطال وثلاث رطل ، كصاع الفطرة ، والكفارة والقدية .
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وأوماً
في رواية ابن مشيش : أنه ثمانية أرطال في الماء خاصة واختاره القاضي في الخلاف ،
والمجد في شرحه . وقال : هو الأقوى . وتقدم قدر الرطل في آخر كتاب الطهارة
والخلاف فيه . والمد : ربع الصاع .

قوله ﴿ فَإِنْ أَسْبَغَ بِدُونِهَا أَجْزَأُهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به كثير منهم .
قال الزركشي : هو المعروف من الروايتين . وقيل : لا يجزىء . ذكره ابن الزغواني
فمن بعده . وقد أوماً إليه أحمد .

فعلى المذهب : هل يكون مكروها بدونها ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في
الفروع . أحدهما : يكره . وجزم به في الرعاية الكبرى . والثاني : لا يكره .

قلت : وهو الصواب لفعل الصحابة ومن بعدهم لذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ اغْتَسَلَ يَنْوِي الطَّهَارَتَيْنِ أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يجوز حتى يتوضأ ، إما قبل الغسل أو بعده . وهو من المفردات . وسواء وجد منه الحدث الأصغر أولاً ، نحو أن يكون قد فكَّر أو نظر . فانتقل المني . ذكره المجد في شرحه . وتقدم ذلك في آخر الباب قبله . واختار أبو بكر : أنه يجزئيه عنهما إذا أتى بخصائص الوضوء ، من الترتيب والموالة ومسح رأسه ، وإلا فلا . وقطع به في المبهج . قال في الرعاية . وقيل : أو غسل رأسه ثم رجله أخيراً انتهى . وقيل : لا يلزم الجنب مع الغسل وضوء بدون حدث يوجب ، قبله أو بعده . اختاره ابن حامد ، وذكره الدينوري وجهاً : أنه إن أحدث ثم أجنب فلا تداخل . وقيل : من أحدث ثم أجنب ، أو أجنب ثم أحدث : يكفيه الغسل على الأصح . ويأتي كلام الشيخ تقي الدين قريباً . وقال في الرعاية : ولو غسل بدنه نواياً لهما ، ثم أحدث : غسل أعضاء الوضوء ولا ترتيب . وقيل : لو زالت الجنابة عن أعضاء الوضوء به ، ثم اغتسل لهما لم يتداخل ، وإن غسل بدنه إلا أعضاء الوضوء تداخل . وقيل : لو غسل الجنب كل بدنه إلا رجله ، ثم أحدث وغسلهما ، ثم غسل بقية أعضاء الوضوء أجزأه . انتهى .

قال القاضى ، فى الجامع الكبير ، وتابعه ابن عقيل ، والأمدى : لو أجنب فغسل جميع بدنه إلا رجله . ثم أحدث وغسل رجله ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم مسح رأسه . قال : وليس فى الأصول وضوء يوجب الترتيب فى ثلاثة أعضاء ، ولا يجب فى الرجلين : إلا هذا . وعلاه . فيعائى بها .

وقال : إن أجنب فغسل أعضاء وضوءه ، ثم أحدث قبل أن يغسل بقية بدنه : غسل ما بقى من بدنه عن الجنابة . وغسل أعضاء وضوءه عن الحدث على

الترتيب . وإن غسل بدنه إلا أعضاء وضوءه . ثم أحدث غسل أعضاء وضوئه منها . ولم يجب ترتيب . انتهى .

فعلى المذهب : لو نوى رفع الحدث وأطلق . ارتفعاً على الصحيح من المذهب وقال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة عكسه ، كالرواية الثانية . وقيل : يجب الوضوء فقط .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا نوى الطهارة الكبرى فقط لا يجزئ عن الصغرى . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال الشيخ تقي الدين : يرتفع الأصغر أيضاً معه . وقاله الأزجى أيضاً . وحكاه أبو حفص البرمكى رواية . ذكره ابن رجب فى القاعدة الثامنة عشر .

فائدتاه

إحداهما : مثل نية الوضوء والغسل : لو نوى به استباحة الصلاة ، أو أمراً لا يباح إلا بالوضوء والغسل ، كمس المصحف ونحوه . لا قراءة القرآن ونحوه .

والثانية : لو نوت من انقطع حيضها بغسلها حلّ الوطء صح على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح . لأنها إنما نوت ما يوجب الغسل . وهو الوطء ذكره أبو المعالى .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ ، أَوْ الْأَكْلَ ، أَوْ الْوَطْءَ ثَانِيًا : أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ ، وَيَتَوَضَّأَ ﴾

إذا أراد الجنب النوم : استحَب له غسل فرجه ووضوءه مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب ذلك للرجل فقط . قال ابن رجب فى شرح البخارى : هذا المنصوص عن أحمد . وقال الشيخ تقي الدين : فى كلام أحمد ما ظاهره وجوبه . فعلى القول بالاستحباب : يكره تركه على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يكره . واختاره القاضى .

وإذا أراد الأكل ، وكذا الشرب : استحَب له غسل فرجه ووضوءه قبله على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط وعنه يغسل يده ويتمضمض فقط . وعلى كل قول : لا يكره تركه على الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه . قاله ابن عبيدان ، وصاحب الفروع ، وغيرها . وقدمه في الرعاية . وقيل : يكره . صححه ابن تيم .

وإذا أراد معاودة الوطء استحَب له غسل فرجه ووضوءه على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط . ذكره ابن تيم . وعليها لا يكره تركه على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع : لا يكره في المنصوص . وقدمه في الرعاية . وقيل يكره . وصححه ابن تيم .

تفصيل : الحائض والنفساء - بعد انقطاع الدم - كالجنب ، وقبل انقطاعه لا يستحب لهما الوضوء لأجل الأكل والنوم . قاله الأصحاب . وقال في مجمع البحرين : قلت : واستحباب غسل جنابتها ، وهي حائض عند الجمهور : يشعر باستحباب وضوءها للنوم هنا .

فوائد

منها : لو أحدث بعد الوضوء : لم يعده في ظاهر كلامهم ، لتعليهم بخفة الحدث ، أو بالنشاط . قاله في الفروع . وقال : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين : أنه يعيده ، حتى يبيت على إحدى الطهارتين . وقال « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب » وهو حديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني . وقال في الفائق - بعد أن ذكر الاستحباب في الثلاثة - والوضوء هنا لا يبطل بالنوم .

ومنها : غسله عند كل مرة أفضل . قلت : فيعائى بها .

ومنها : يكره بناء الحمام ، وبيعه ، وإجارته . وحرمة القاضي . وحمله الشيخ تقي الدين على البلاد الباردة .

وقال في رواية ابن الحكم : لا تجوز شهادة من بناه النساء .
وقال جماعة من الأصحاب : يكره كسب الحمى . وفي نهاية الأرجى :
الصحيح لا يكره . وله دخوله . نص عليه . وقال ابن البنا : يكره . وجزم به في
الغنية . وإن علم وقوعه في محرم حرم . وفي التلخيص ، والرعاية : له دخوله مع
ظن السلامة غالباً . والمرأة دخوله لعذر ، وإلا حرم . نص عليه . وكرهه بدون
عذر ابن عقيل ، وابن الجوزى . قال في الفائق : وقيل يجوز لضرر يلحقها بترك
اغتسال فيه لنظافة بدنهما . اختاره ابن الجوزى ، وشيخنا . انتهى .

وقال في عيون المسائل : لا يجوز للنساء دخوله ، إلا من علة يصلحها الحمام .
واعتبر القاضى والمصنف مع العذر : تعذر غسلها في بيتها . لتعذره ، أو خوف ضرر
ونحوه . وظاهر كلام أحمد : لا يعتبر . وهو ظاهر المستوعب ، والرعاية . وقيل :
واعتياد دخولها عذر للمشقة .

وقيل : لا تتجرد . فتدخله بقميص خفيف . قاله ابن أبى موسى . وأوماً إليه .
ولا يكره قرب الغروب ، وبين العشاءين . خلافاً للمناهج . لا انتشار الشياطين .
وتكره فيه القراءة ، نص عليه . ونقل صالح : لا يعجبني . وقيل : لا تكره .
والصحيح من المذهب : يكره السلام . وقيل : لا .

ولا يكره الذكر على الصحيح من المذهب . وقيل يكره . وهو من المفردات
وسطحه ونحوه كبقيته . ذكره بعضهم . قال في الفروع : ويتوجه فيه كصلاة
على ما يأتى .

ويأتى : هل ثمن الماء على الزوج أو عليها ؟ في كتاب النفقات .
ويكره الاغتسال في مستحم وماء عرياناً . قال الشيخ تقي الدين : عليها أكثر
نصوصه . وعنه لا يكره . اختاره جماعة . وأطلقهما في الفائق . وعنه لا يعجبني ،
إن للماء سكانا .